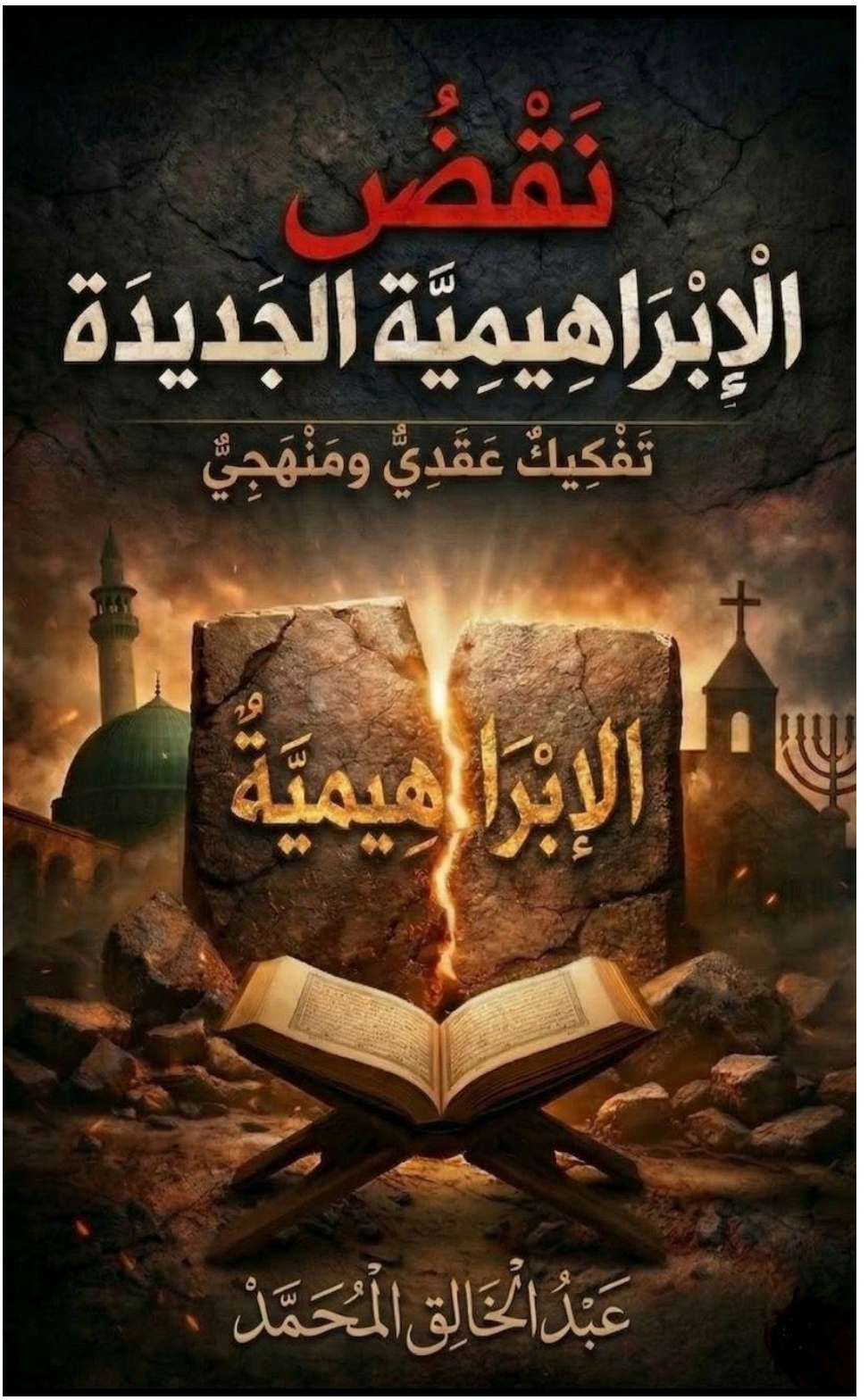
نَقْضُ
الْإِبْرَاهِيمِيَّة الجَديدَة
تَفْكِيكٌ عَقَدِيٌّ ومَنْهَجِيٌّ
الإِبْرَاهِيمِيَّةُ
عَبْدُ الْخَالِقِ الْمُحَمَّدْ

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب .	٣
تنبيه في منهج هذا الكتاب وسبب الاقتصار على الأصول دون التعلق بالأعيان والنقول والوثائق.	٥
فصل في بيان شر التلبيس وبيان عظيم جنايته .	٧
فصل في تحرير حدّ "الإبراهيمية الجديدة" وبيان المقصود بها وحدود الرد.	٩
فصل في بيان من هو إبراهيم الذي يدعون الناس للاجتماع إليه؟	١٢
فصل في معنى الحنيفية.	١٩
فصل في أن الإمامة والعهد الإبراهيمي لا ينالهما أحد من الظالمين.	٢٥
فصل في هل حولوا إبراهيم من شاهد على التوحيد إلى شاهد على الشرك؟	٢٨
فصل في كشف جنايتهم على السلوك الإبراهيمي، والانحدار من ذروة الجهاد إلى حضيض الانقياد	٣٤
فصل في كشف جنايتهم على جغرافية التوحيد، وتفكيك باطل "المعابد المشتركة" وبيت العائلة الإبراهيمية.	٤٠
فصل في هدم صنم النسبية، وتقرير عقيدة التفاضل، وأن ملة الخليل هي ذروة السنام.	٤٧
فصل في أن كل من اتبع إبراهيم في دينه وتوحيده فهو أرفع وخير من غيره.	٥٦
فصل في "آزيتهم" و "رجمهم الفكري" لمن خالفهم.	٦٣
فصل في نقد "الأمن الزائف" الذي يروجون له، وعقيدة الاجتناب الإبراهيمي.	٦٩

الموضوع	الصفحة
فصل في قوله تعالى: (قَالُوا ابْنُوا لَهُ بُنْيَانًا فَأَلْقُوهُ فِي الْجَحِيمِ فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ).	٧٥
فصل في الاعتزال حال العجز عن التغيير والخشية على الدين.	٨٠
فصل في سؤالنا لهم كيف يتبرأ إبراهيم من أبيه وتريدون من المسلم أن يوالي من يعاديه؟!	٨٦
فصل في أن كل من دعا إلى مشاريع الإبراهيمية الجديدة فقد خالف وصية إبراهيم !	٩٢
فصل في تحقيق مناط التعايش العادل والفرق بين بر المخالفين وإقرار المشركين، ودفع شبهة الغلو والإقصاء .	٩٨
فصل في نصح من تلبس أو دعى إلى الإبراهيمية المعاصرة .	١٠٦
الفصل الأخير لكل داعية إلى مشروع الإبراهيمية: يَا أَخي (لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إن الشيطان كان للرحمن عصيا) ...	١١٢
خاتمة الكتاب	١١٨
خاتمة (جامعة)	١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد القهار، الذي عزَّ سلطانه فظهر، وقهر برهانه كل باطل فاندحر، المتعالي بعظمته عن الأنداد، والمقدس بجلاله عن الأشباه والأولاد، أحمده سبحانه حمد من عرف الحق فاستقام، ونبذ الشرك وأرغم أنوف أهله أشد إرغام. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له؛ إله إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، إلهاً فرداً صمداً، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المبعوث بالحنيفية السمحة، ليتمم مكارم الملة، ويهدم منارات الضلالة، فصدع بالتوحيد حتى انقشع الضباب، وحطم الأوثان حتى ذلَّت الرقاب، صلى الله عليه وعلى أبيه الخليل إبراهيم، الذي جاهد في الله حق جهاده، فكان أُمَّةً قانتاً لله حنيفاً وما كان من المشركين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن أخطر الحروب ليست تلك التي تُشن بالنار والحديد لاستلاب الأوطان، بل هي تلك التي تُشن بالمصطلح والتلبيس لاستلاب الأديان. ونحن اليوم نعيش زمن الزحف الناعم على أقدس الثوابت؛ حيث تطل علينا فتنةٌ عمياء، تلبس مسوح الأنبياء، وتتحدث بلسان الخليل لتنقض ملة الخليل، في دعوة محدثة وفكرة ملفقة أطلقوا عليها زورا وبهتانا:

"مشروع العائلة الإبراهيمية" "بيت العائلة الإبراهيمية" وأطلقت عليه بعض الأبحاث الأكاديمية: "الديانة الإبراهيمية الجديدة". وأي مصطلح نطلقه على هذه الدعوى فيراد به هذه الظاهرة الدخيلة الملفقة..

إنها ظاهرةٌ متعددة الأبعاد: لاهوتياً تعيد تعريف مفهوم الحقيقة العقدية، وحضارياً تسعى لإنتاج دين عالمي منخفض الكثافة الإيمانية، واستراتيجياً تأتي ضمن رؤية لإعادة تشكيل دور الدين داخل النظام الدولي. وإن القضية في جوهرها ليست قضية تعايش كما يزعمون، بل هي قضية تعريف: هل يبقى

الدين وحياً حاكماً يحدد الحقيقة؟ أم يتحول إلى إطار أخلاقي مرن يُعاد تشكيله وفق مقتضيات النظام العالمي؟

ولما كان هذا الباطل قد تدرّع باسم إمام الحنفاء، كان لزاماً علينا أن نسترد إبراهيم القرآني من أسر هذا التأويل المعاصر والتحريف الحداثي.

فجردنا في هذا السفر -الذي سميناه بـ **(نقض الإبراهيمية الجديدة، تفكيك عقدي ومنهجي)**- مشارط النقد، وسهام الرد، وجمعنا فيه بين محكم التنزيل وقواطع الدليل.أقمنا فيه الحجة ببيانٍ قاهر، وبرهانٍ ظاهر، ليعلم الملبسون أن ملة إبراهيم هي مفاصلة المشركين لا مصافحتهم على شركهم، وأنها براءة الموحدين لا "بيت" الضالين.. فمن رغب عنها فقد سفه نفسه، ومن تمسك بها فقد استمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها. . والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

تنبيهٌ في منهج هذا الكتاب وسبب الاقتصار على الأصول دون التعلُّق بالأعيان والنقول والوثائق.

اعلم . رحمك الله . أن هذا الباب الذي نكشف فيه تلبيس الإبراهيمية الجديدة بابٌ حادثٌ في صورته وأسمائه ووثائقه، لا في جنس معانيه وأصول تلبيسه؛ فإن السلف لم يشهدوا هذه الألقاب المعاصرة ولا هذه الصياغات الدبلوماسية ولا هذه المجمعات والمواثيق، فليس في كلامهم ذكرٌ لها من حيث التعيين، لكنهم تكلموا . في الجملة . عن أصولها التي لا يتبدل حكمها بتبدل العصور: من تلبيس الحق بالباطل، وتسوية الهدى بالضلال، وصناعة الألفاظ الموهِمة لإعدام المعاني، وخلط ما هو حقٌّ شرعاً بما يقع قدراً، وادعاء وحدةٍ تُبطل الفُرقان. فكان مقصد هذا الكتاب أن يردّ هذه الدعوى إلى محكم التنزيل، وما صحّ من السنة، وقواطع العقل التي لا تقوم الشريعة إلا معها، ليكون الميزان واحداً لا يتغير بتغير المسميات.

ثم إنّا آثرنا أن يكون مدار الحجة على المتفق عليه بين المسلمين قدر الإمكان، حتى لا يُحجب أثر البيان بخلافٍ في الأعيان أو جدلٍ في الانتماءات؛ فإن من الناس من لا ينتفع بالنقل عن بعض المتأخرين بل والمتقدمين وإن كان حقاً في نفسه، لا لفساد القول، بل لعوارض القبول والردّ، ومن مقاصد هذا الكتاب أن ينتفع به عموم أهل القبلة، وأن تقوم الحجة على منصفهم ومعاندهم. فليس تركُ الإكثار من النقول عن الأفراد تنقصاً للعلم ولا إعراضاً عن التراث، وإنما هو سياسة خطاب تُقصد بها إحكام الدليل وإسقاط شغب المموِّهين، مع بقاء العمدة على نصوص الوحي وقواعده الكلية؛ وإلا فإنه في ثوان معدودة من البحث يمكن للباحث الوصول لأقوال من سبق من أئمة الإسلام وإدراجها.

وأما تركُ التصريح بأسماء بعض الدعاة المعاصرين، والإقلال من إيراد نصوص وثائقهم بألفاظها؛ فذلك لوجهين:

أحدهما: أن المقصود هنا نقد الدعاوى لا تتبع الأشخاص؛ فإن الحق لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف بالدليل، ومن قال بتلك الدعاوى التي نُحررها . كدعوى الإله المشترك، أو جعل التعددية الدينية حكمةً مرضيّة بالمعنى الشرعي، أو تسوية الرموز والقداسات في بيتٍ واحد .دخل في محل النزاع، ومن لم يقلها فليس هو المقصود، فلا تعميم مع هذا التحرير، ولا تشخيص يفتح أبواب الخصومة؛ عدى من جاهر وعرف بذلك كما في بعض هوامش الكتاب.

والثاني: أن إكثار النقل عن تلك الوثائق قد يتحول . عند بعض الناس . إلى ترويجٍ غير مقصود لمادتها، أو تعلُّقٍ بها، أو رجوعٍ إليها على وجه الافتتان، فأحببنا أن نجعل القارئ متعلقاً بالميزان الإلهي لا بعبارات المؤتمرات، وبالمحكم لا بالموهم، وبالأصول التي تُبطل الباطل حيث كان، لا بالأوراق التي تتبدل ألفاظها وتبقى حقيقتها واحدة.

فهذا الكتاب إذن كتابُ تحقيقٍ للأصول وردٍّ للدعاوى إلى محكم الوحي وقواطع الدليل، لا كتابُ أرشفةٍ للنصوص المعاصرة ولا محاكمةٍ للأشخاص بأسمائهم؛ فمن أراد السلامة في هذا الباب فليزن الأقوال بميزان الشرع، وليعلم أن العبرة بالحقائق لا بالأسماء، وبالمضامين لا بالشعارات. و ختاما فقد استعنا في بعض مراحل التحرير بوسائل حديثة مباحة لإحسان الصياغة وترتيب العبارة وشد الحجة، مع بقاء العمدة كلها على محكم التنزيل وصحيح السنة وقواطع العقل، والله المستعان وهو الهادي إلى سواء السبيل.

فصل في بيان شر التلبيس وبيان عظيم جنايته

اعلموا أنه ليست أعظم صور التحريف أن يُنكر الحق، بل أن يبقى اسمه وتُبدَّل حقيقته .فإن إنكار الشيء يوقظ العقول، أما تبديل معناه مع الإبقاء على عنوانه فهو أدقّ مسالك التلبيس وأخطرها؛ إذ يظن الناس أنهم أمام الأصل، وما هم إلا أمام صورةٍ قد انتزعت منها روحها وسلب منها لُبها.

وقد ذم الله سبحانه وتعالى ذلك الخلط ونهى عنه في كتابه العظيم فقال: .﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

وقال في ذم اليهود: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَ انْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَ أَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦].

إنَّ هذا الصنيع هو إبطال للمعاني مع إبقاء الألفاظ، وهو طمس للحقائق وإماتة للسنن؛ حيث تُغتالُ المعاني في مهدها وتُتركُ الهياكلُ قائمةً لتخدعَ الناظرين. إنَّ الملبِّسَ لا يواجه الحقَّ بصدرٍ مكشوف، لأنه يعلم أنَّ للحقِّ سطوةً تخترق الحُجب، ولكنه يسلُّ من الحقِّ روحه، ثم يحشو جلده بتبنِ الباطل، ويُقدِّمه للناس قائلًا: هذا هو الحقُّ الذي تعرفون. إنَّ خطورة هذا المسلك تكمن في أنه لا يستهدفُ إنكارَ النص، بل يستهدفُ إعدامَ الفهم. فالمحرفُ الكذوب لا يجرؤ على محو كلمة "الإسلام" "الإيمان" التوحيد" الشرك" "العدل" أو "الإصلاح" أو "التقوى" من قاموس الناس، بل يتركها تتلألأ في الخطبِ والكتب، ثم يشرعُ في إعادةِ تعريفها حتى يصير الظلمُ في عرفه توازنًا، والإفسادُ تطويرًا، والنفاقُ حكمةً ومداراة.

وهنا يقعُ الناس في ما اسميه "غيبوبة المصطلحات"؛ إذ يظنون أنهم في كنفِ الحق لأنهم لا يزالون يسمعون رنينَ ألفاظه، فيظن الناس أنهم على المعنى

الأول، وليس الأمر كذلك، وما دروا أنَّ المصنع الذي صاغ هذه الألفاظ قد تبدَّلت إدارته، وصارت تنتجُ سمَّاً في قواريرِ العسل.

إنه الليُّ بالألسنة طعناً في خاصرةِ الدين واليقين إنَّ قول الله تعالى: ﴿ لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ ﴾، يصورُ لنا أدقَّ عملياتِ التزييف؛ فالليُّ هو الفتلُ والصرف، وهو عملٌ خفيٌّ لا يدركه إلا البصير. هؤلاء لا يغيرون الحروف، بل يلوون أعناقَ المقاصد، ويصرفون دلالاتِ الوحي إلى أهواءِ النفوس.

وهذا المسلك هو "السامريُّ" في كل أمة؛ يأخذُ قبضةً من أثرِ الرسول، ثم يلقيها على عِجلِ باطله، فيخرجُ للناسِ جسدًا له خوار، يفتنهم ببريقه وهو خاوٍ من الحق. إنه تحويلُ الدينِ من منهاجِ حياة إلى متحفِ كلمات؛ تقدسُ فيه الألفاظ، وتنتهكُ فيه الحرماتِ بذاتِ الألفاظ!

إن لهذا البذر الخبيث والسقي المسموم ثمرة مرة فاسدة وهي تيهُ العقول وبقاءُ الأشباح. إنَّ المحصلة النهائية لهذا التلبيس هي خلقُ أجيالٍ مسلمة تعيشُ في "تيهٍ فكري"، يصير الفرد فيها يدافعُ عن الباطل وهو يظن أنه يذودُ عن حياضِ الحق. فإذا جاء مصلحٌ ليردهم إلى جادةِ الصواب، اتهموه بالخروجِ عن الحق الذي ألفوه، وما هو في الحقيقة إلا الصورةُ المشوهة التي رُسمت في عقولهم. والسمَّ الزُّعاف لا تبطلُ فاعليتُه إذا كتبنا على إنائه ترياق. فالعبرةُ بالحقائقِ لا بالأسماء، وبالمضامينِ لا بالشعارات. فالويلُ لمن لبسَ رداءَ الهدى ليقطعَ به طريقَ الله، وطوبى لمن أبصرَ جوهرَ الحقِّ خلف غبارِ الملبِّسين، ولم تفتنه لمعةُ العناوين عن ظلمةِ المضامين.

فصل في تحرير حدِّ "الإبراهيمية الجديدة" وبيانُ المقصود بها وحدودُ الرد.

واعلم .رحمك الله .أن كثيرًا من الاعتراضات لا ينشأ من ضعف الحجة، بل من اضطرابِ الاسم: إذا أُطلق الاسمُ على غير حدٍّ جامعٍ مانعٍ، تشعّبت الخصومة، وتفرّق الرد، وصار الخصمُ يفرّ من إلزامٍ إلى إلزامٍ بدعوى: "ليس هذا الذي أعنيه" أو "لم أرد هذا الوجه"؛ فكان من تمام الإحكام أن يُحرَّر المراد ب"الإبراهيمية الجديدة" تحريرًا يقطع التلبيس، ويغلق أبواب المناورة.

فالمقصود بـ "الإبراهيمية الجديدة" في هذا الكتاب ليس مجرد الإيمان بأن إبراهيم عليه السلام أبو الأنبياء، ولا مجرد الدعوة إلى البرّ والقسط وحسن الجوار، ولا مجرد التعارف الإنساني الذي قرره الشرع، ولا السعي إلى تهدئة الصراعات في مصالح الدنيا.

وإنما المقصود بها . على الوجه الذي يدور عليه ردُّ هذا الكتاب . خطابٌ معاصرٌ يجمع بين أركان عديدة منها:

الركن الأول: تسويةٌ عقديةٌ تحت اسمٍ جامع.

وذلك بجعل إبراهيم عنوانًا لضمّ المتناقضات العقدية في مرتبةٍ واحدة، وإيهام الناس أن التوحيد المحض والتثليث والشرك مسالكُ متوازيةٌ إلى الله، أو طرقٌ صحيحةٌ في الجملة، أو أديانٌ مرضيةٌ بإرادةٍ شرعية؛ فمتى سُمّيت هذه التسوية ملة إبراهيم أو بيت إبراهيم أو الأخوة الإبراهيمية أو العائلة الإبراهيمية على معنى التصحيح والاعتراف الديني، فهذا هو موضع الرد.

الركن الثاني: تلبيسٌ معجميٌّ في الألفاظ الكلية.

كالتذرع بألفاظ: (الله/الكرامة/السلام/الأخوة/التعايش/الحكمة/المشيئة) مع إخفاء اختلاف مدلولاتها بين الملل، أو نقلها من معنى شرعي محكم إلى معنٍ

سياسيٍّ هلامي[1]؛ بحيث يُستعمل الاسم الذي يقدّسه المسلم ثم يُحشى بمعنى يُبطل دينه من حيث لا يشعر. وهذا هو الذي بنينا عليه فلسفة التلبيس وبقاء الاسم وزوال الحقيقة.

الركن الثالث: ترجمةُ التسوية إلى هندسةٍ رمزية في الو اقع

كجعل التسوية العقدية حقيقةً مشاهدةً عبر معابد مشتركة، أو مواثيق تُسند إلى الله ما لم يشرعه، أو شعائر جامعة تمحو الفاصل بين العبادة لله والعبادة لغيره؛ فينشأ تعليمٌ بصريٌّ للأجيال على أن الحق نسبي، وأن الأديان سواء، وأن المفاضلة الشرعية أصبحت إقصاءً. فهذه الترجمة العملية هي من أعظم ما يكشف المقصود ويُسقط دعوى: إنها مجرد قيم إنسانية.

فإذا تبيّن هذا الحدّ، عُلم أن مادة الكتاب لا تحاكم أشخاصًا ولا نياتٍ، بل تحاكم دعوى مركبة لها صورةٌ قولية وصورةٌ عملية، وأن الأحكام هنا أحكامٌ على المقالة ولوازمها، لا على كل من شارك في مؤتمرٍ أو ذكر لفظ إبراهيم في سياقٍ عام.

ثم إن هذا الحدّ يفصل بين أمورٍ يخلطون بينها ليُسقطوا الرد:

فالتعايش المدني الذي يقرّه الإسلام: عدلٌ وبرٌّ وقسطٌ وحفظُ دمٍ وعهد؛ وهذا لا ينازع فيه الكتاب، بل يقرره ويؤصله.

وأما التعايش العقدي الذي يطلب تصحيح الشرك أو اعتباره طريقًا أو بناء بيت عبادة جامع يساوي بين الحق والباطل: فهذا هو الذي ينازعه الكتاب وينقضه.

---

(١) حيث ما ورد في الكتاب الإشارة إلى السياسة في المشروع الإبراهيمي يُنظر: تصريحات مهندسي السياسة الغربية حول التوظيف السياسي لاسم الخليل، للعب على الوتر الديني وإعادة هندسة التحالفات في الشرق الأوسط باسم (الإبراهيمية).

فإن قيل: بل نحن نريد المشترك الأخلاقي فقط.

قيل: إن كان المشترك الأخلاقي مقصودًا منفصلًا عن الاعتراف العقدي، فلا خصومة؛ إذ الإسلام سبق إلى البر والقسط، وأمر به مع المخالفين. لكن إن جُعل هذا المشترك سلّمًا إلى نزع الحنيفية، أو تسوية الأديان، أو نسبة ذلك إلى إرادةٍ شرعيةٍ لله، فهنا وقعتم في عين ما ننقضه.

وإن قيل: بل نحن لا نتكلم في الدين، وإنما في السياسة.

قيل: إذا كان الأمر سياسيًا محضًا فليلزم حدوده وألفاظه، ولا يستدع اسم الله ولا اسم الخليل لتسويغ ما لا يرضاه الله؛ فإن إدخال اللاهوت في السياسة على وجه يبدّل معاني الدين هو نفس التلبيس الذي بُني عليه هذا الكتاب.

وخلاصةُ هذا الفصل: أن الإبراهيمية الجديدة في اصطلاح هذا الكتاب اسمٌ لخطابٍ معاصرٍ يزعم أن الاختلاف الديني مراد شرعًا، وأن الأديان سواء، وأن رمزية إبراهيم تصلح مظلةً لضم المتناقضات؛ وأننا إنما نقضنا هذه الدعوى حيث وُجدت، لا كل دعوةٍ إلى حسن الجوار أو البر والقسط؛ فبهذا يتحرر محل النزاع، وتُسد أبواب المماحكة، ويُعلم أن الرد واقعٌ على الفكرة ولوازمها لا على أسماء الرجال.

فصل في بيان من هو إبراهيم الذي يدعون الناس للإجتماع إليه؟.

وإنه أخي بعد بيان شناعة التلبيس وما لخطورة المصطلحات إذا طالتها يد التسييس فلنسأل ابتداءً كل من يدعو إلى هذه الملة الجديدة والنحلة الفريدة من هو إبراهيم الذي تريدون جمع الناس تحت مظلته؟ أهو إبراهيم الإسلام الذي حطم الأصنام وكادها؟ أم إبراهيم الذي فاصل قومه واعتزلهم وما يعبدون من دون الله؟ إنّ إبراهيم الذي تريدون جمع الأديان عليه ليس رسولا صاحب رسالة محددة، ولا داعية إلى عقيدة بعينها، ولا مصححا لانحرافات عقدية بل جعلتموه رمزا روحيا وصنما معنويا[1] ، لتُركّعوا له ما عتى عليكم من معتقدات دينية راسخة كالولاء والبراء، وسنن كونية ثابتة كالاختلاف والافتراق، إنها كما يقال محاولة لعولمة الدين وإذابته، واقتلاعه من جذور النفس البشرية لتحل محله الإنسانية المدعاة. أما إبراهيم عليه الصلاة والسلام في الاسلام فهو صاحب رسالة وعقيدة محددة وملة واضحة المعالم يدعو اليها إنه يدعو للتوحيد ونبذ كل أنواع الشرك والكفر قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١].

وتجعلون ابراهيم مُشكّلا بمزاج علماني وأهواء عصرية، إذ تجعلونه نموذج للإنسان المؤمن بالله كيفما فهمه، فلا تطرحون مفهوم الحنيفية بمعناه

(١) يُنظر: الخطاب الرسمي لبابا الفاتيكان في لقاء الأديان بمدينة (أور) العراقية عام ٢٠٢١، حيث أعاد تقديم شخصية الخليل إبراهيم كرمز أُممي مجرد، متجاوزاً حقيقة البراءة من الشرك التي قام عليها دين الخليل.

العقدي الحاسم، ولا المفاصلة مع الشرك، ولا تصحيح الاعتقاد. بل تبرزون الروحانية والسلام والوئام .

فأعدتم تشكيله ليكون نموذجاً للإيمان العام لا للتوحيد المحدد .وأما ابراهيم عليه الصلاة والسلام في الاسلام فهو الذي وجه وجهه خالصا لله مصرحا بتوحيد الله ونبذ الشرك فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

وهو الذي قال لقومه مفاصلا مع الشرك وأهله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦].

وتجعلون يا دعاة الابراهيمة المحدثة إبراهيم مسالما موائما مهادنا للمعتقدات الدينية بكافة صورها وأصنامها المادية والمعنوية، جامعا لها في بيت واحد !وأما ابراهيم عليه الصلاة والسلام في الاسلام فهو المصحح للعقائد الصادع بالحق الذي أتاه الله الحجة القولية والفعلية، فقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣].

فحطم الأصنام قوليا وفكريا في عقول أصحابها ببيان عجزها وضعفها فقال: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾[الشعراء: ٧٣].

وقال: ﴿فَرَاغَ إِلَى آلِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾ [الصافات: ٩٢].

ثم حطمها فعليا بيده وأبقى كبيرها لعلهم إليه يرجعون، قال: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ* فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]

إن إبراهيم الذي تدعون إليه، وللاجتماع في بيته وتحت مضلته، ليس هو النبي ابراهيم عليه الصلاة والسلام بل هو رمز ألّهتموه واسم عبدتموه ينطبق عليه قول الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ

بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣].

وختاما فإن قيل: إن المقصود من الدعوة الإبراهيمية هو جمع الناس على أصل الإيمان بالله، وترك أسباب النزاع والخلاف .قيل: إن كان المراد بالإيمان ما كان عليه إبراهيم عليه السلام من توحيد خالص، وبراءةٍ من الشرك، ومفاصلةٍ مع أهله، فقد وافقتم الإسلام في الاسم وخالفتموه في الحقيقة؛ إذ لا يكون التوحيد توحيداً حتى يُنفى الشرك، ولا تكون الحنيفية حنيفية حتى تُخالف ما سواها .وإن كان المراد بالإيمان إقرار كل إنسان على ما يعبد، وجمع التوحيد والشرك تحت مظلة واحدة، فقد نسبتم إلى إبراهيم ما تبرأ منه، وكذبتم صريح القرآن، إذ قال: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾، وقال: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ . فأجيبوا عن هذا :أكان إبراهيم مقراً بعبادة غير الله أم منكراً لها؟ فإن قلتم: كان مقراً بها، فقد كذبتم القرآن .وإن قلتم: كان منكراً لها، بطل قولكم إنه رمزٌ جامعٌ لكل المعتقدات .فليس النزاع إذن في اسم إبراهيم، وإنما في حقيقته؛ إبراهيم النبي الداعي إلى التوحيد، أم إبراهيم الرمز الذي صُنع ليُسوّى به بين التوحيد والشرك؟ وإن أخطر ما في هذه الدعوة أنها لا تهدم الدين صراحة، بل تفرغه من معناه؛ فتُبقي الاسم وتُسقط المضمون، وتُعلي شعار إبراهيم، ثم تنزع منه الحنيفية، وتدعو إلى بيته، ثم تُدخل فيه ما حطّمه بيده .وهذا هو التلبيس بعينه: أن يُجعل محطم الأصنام حارساً لها، وأن يُحوَّل إمام المفاصلة إلى رمزٍ للمساومة، وأن يُنسب إلى خليل الرحمن ما قام عمره كله على إبطاله .ولذلك فإن السؤال الذي يجب أن يُطرح قبل كل حديث عن مشروع الإبراهيمية ليس: هل نجتمع على إبراهيم؟ بل :أيُّ إبراهيم تريدون؟ إبراهيم الذي قال: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾، أم إبراهيم الذي يُراد له أن يقول: لكم دينكم ولي دينكم جميعاً؟ فإن كان الأول، فهذه هي ملة الإسلام .وإن كان الثاني، فذلك إبراهيم آخر، ما أنزل الله به من سلطان كما مر في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا

أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣].

فتأمل كيف حولوا إبراهيم عليه الصلاة والسلام من كائد للأصنام محطم لها إلى جامع بان لها!.

فإن قالوا: أنتم تبنون نقدكم على تصوير متشدد؛ نحن لا نقول إن إبراهيم أقرّ الشرك، ولا نسوّي بين التوحيد والشرك، بل نقول: نجتمع على أصل الإيمان بالله، مع بقاء كل دين على خصوصيته.

فيقال لهم: هذا الكلام مجمل، يُراد به حقٌّ وباطل، فلا بد من تفصيل.

فإن أردتم بالاجتماع على أصل الإيمان بالله: الإيمان بالله كما آمن به إبراهيم، توحيدًا خالصًا وبراءةً من الشرك، فهذا هو عين الإسلام، وليس مشروعًا جديدًا، ولا يحتاج إلى مظلةٍ مستحدثة، بل هو الملة التي بعث الله بها محمدًا ﷺ.

وإن أردتم: الاجتماع مع إبقاء من يشرك بالله، أو يثلّث، أو يعبد غيره، على اعتقاده، مع وصف الجميع بأنهم على أصلٍ صحيحٍ جامع، فقد جمعتم بين النقيضين؛ إذ لا يكون الإيمان بالله صحيحًا مع الإيمان بإلهٍ غيره، كما لا يكون التوحيد توحيدًا مع إثبات الشريك.

فإما أن يكون الشرك باطلًا، فلا يصح جعله جزءًا من مظلةٍ دينيةٍ واحدة، وإما أن لا يكون باطلًا، فيبطل أصل التوحيد من أساسه، ولا مخرج من هذين.

فإن قالوا: أنتم تخلطون بين الاحترام المتبادل والإقرار العقدي. نحن لا نقرّ بصحة كل العقائد، بل ندعو للتعايش والسلام.

قلنا لهم: إن التعايش المدني أمرٌ دلّ عليه الشرع، وأقرّه القرآن في مواضع كثيرة، كما سنبسطه في موضع آخر وليس النزاع فيه.

لكن النزاع في أمرٍ آخر:هل يُجعل اختلاف العقائد اختلاف تنوعٍ مشروع، أم اختلاف تضادٍّ باطل؟ فإن كان اختلاف تضاد كما دلّ القرآن في قوله:

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَ اتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

فلا يجوز تسويته ولا جعله مسلكًا مرضيًا عند الله.

وأما إن جُعل اختلاف تنوعٍ مشروعًا، لزم أن تكون العقائد المتناقضة صحيحةً معًا، وهذا إبطال لمعنى الحق نفسه. فالتعايش شيء، وتصحيح الاعتقاد شيء آخر. والخلط بينهما هو عين التلبيس الذي ننكره.

فإن قالوا: أنتم تتحدثون عن المفاصلة وكأنها قطيعة وعداء، بينما إبراهيم كان داعيًا بالحكمة واللين.قلنا لهم: المفاصلة شيء، والعدوان شيء آخر.فإبراهيم عليه السلام دعا بالحجة والبيان، لكنه في الوقت نفسه أعلن البراءة من الشرك وأهله، فقال: ﴿إنني براء مما تعبدون﴾.

فالبراءة عقدٌ قلبي، لا عدوان جسدي .وإعلان البطلان لا يستلزم الظلم.

فإن قلتم: لا بد من إسقاط البراءة لأجل السلام..

قلنا: جعلتم السلام مشروطًا بإلغاء التوحيد، وهذا قلبٌ للموازين.

وإن قلتم: البراءة باقية.

قلنا: فكيف يُجعل من تبرأ منه إبراهيم شريكًا له في مظلةٍ عقديةٍ واحدة؟

فإن قال قائلهم: أنتم تفهمون الإبراهيمية فهمًا سياسيًا متشددًا، بينما هي مجرد إطار رمزي جامع.

فيقال له: الرمز إذا أُخرج من حقيقته صار اسمًا لا مسمّى له.

فإن كان إبراهيم رمزًا بلا مضمون عقدي، فهو ليس إبراهيم القرآن.

وإن كان له مضمون، فلا بد أن يكون هو التوحيد الحنيف الذي وصفه الله به، فإما أن يكون الرمز فارغًا، وإما أن يكون ملزمًا، فإن كان فارغًا فهو عبثٌ بالأسماء، وإن كان ملزمًا، لزمكم قبول ما دلّ عليه من البراءة والمفاصلة ولا ثالث.

وقد يقولون: أنتم تحصرون إبراهيم في التصور الإسلامي، مع أنه شخصية مشتركة بين الأديان.

فيقال لهم حينئذ: الاشتراك في الدعوى لا يعني الاشتراك في الحقيقة. فاليهود والنصارى أيضًا ادّعوا إبراهيم، فحسم القرآن النزاع بقوله:

﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]

فإبراهيم – بحكم النص – ليس شخصيةً قابلةً لإعادة التشكيل وفق الأذواق، بل هو محدد الهوية عقديًا؛ فإن رُدّ هذا التحديد فقد رُدّ القرآن نفسه.

فإن قال قائلهم: إن قولكم إن المشروع يفرغ الدين من معناه مبالغة؛ نحن لا نلغي التوحيد، بل نوسع مفهومه.

فنقول له: إن التوسعة إن كانت بإدخال ما يناقض الأصل، فهي إبطال لا توسعة، فإنه لو قيل: نوسّع معنى العدد الواحد ليشمل الاثنين، لم يبق للواحد معنى. وكذلك التوحيد :إن أُدخل فيه ما يناقضه، لم يبق توحيدًا.

فالمعاني لا تحتمل نقيضها، وإلا بطلت.

فيتبين من مجموع ذلك: أن النزاع ليس في الاحترام ولا في السلم.ولا في إمكان الاجتماع الإنساني، وإنما في جعل المتناقضات العقدية مظلةً واحدة. فمن أثبت البراءة، أبطل مشروع التسوية .ومن أثبت التسوية، أبطل معنى البراءة، وهذا هو مفصل المسألة.

وفي ختام هذا الباب اعلم – رحمك الله – أن النزاع في هذا الباب ليس في إمكان التعايش المدني، ولا في وجوب البرّ والقسط مع المخالفين، ولا في منع الظلم والعدوان، فإن هذه أصولٌ مقررة في شريعة الإسلام، دلّ عليها الكتاب والسنة، وعمل بها النبي ﷺ وأصحابه مع من خالفهم في الدين.

وليس النزاع كذلك في أن الناس يختلفون في الاعتقاد قدرًا، ولا في أن إبراهيم عليه السلام يُجلُّه أهل الملل المختلفة اسمًا.

وإنما النزاع – تحريرًا لمحلّه – في أمرين لا ثالث لهما:

أولهما: هل كان إبراهيم عليه السلام صاحب عقيدة محددة، قائمة على توحيدٍ خالصٍ يقتضي البراءة من الشرك وأهله، أم كان رمزًا عامًا يتسع لكل تصورٍ عن الإله، ولو تناقضت تلك التصورات؟

فإن قيل بالأول، بطل جعل اسمه مظلةً لتسوية التوحيد بالشرك، وصار الاحتجاج به حجةً على المشروع لا له.

وإن قيل بالثاني، فقد نُزعت عنه صفته التي أثبتها الله له، وردّ قول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

والأمر الثاني: هل اختلاف الأديان اختلافُ تنوعٍ معتبرٍ عند الله، فيصح أن يُجعل الجميع على أصلٍ مرضيٍ واحد، أم هو اختلاف تضادٍ يفصل فيه بين الحق والباطل؟

فإن قيل إنه اختلاف تضاد، امتنع جمع المتناقضات تحت عنوانٍ واحدٍ دون إبطالٍ لمعنى الحق.

وإن قيل إنه اختلاف تنوع، لزم القول بصحة العقائد المتناقضة، وهو ممتنعٌ عقلًا وشرعًا؛ إذ لا يجتمع في الشيء الواحد أن يكون حقًا وباطلًا في آنٍ واحد.

فهذا هو محل النزاع، لا ما يُشاع من أن الاعتراض إنما هو رفضٌ للسلام، أو إنكارٌ للبرّ، أو تضييقٌ لدائرة العيش المشترك.

ومن لم يحرر هذا الموضع، اشتبه عليه الأمر، وظن أن الخصومة في غير موضعها.

فإذا تبيّن هذا، ظهر أن السؤال ليس: هل نجتمع؟ بل: على أي معنى نجتمع؟ أعلى توحيدٍ يقتضي المفاصلة عن الشرك، أم على مظلةٍ تُسقط الفوارق بين التوحيد والشرك؟ وعند هذا الحدّ ينكشف الفرق بين إبراهيم النبي الحنيف، وإبراهيم الرمز الذي يُعاد تشكيله وفق مقتضيات العصر.

والله أعلم، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

فصل في معنى الحنيفية

واعلم -رحمك الله ونور بصيرتك- أنه مما ينقض بنيان هؤلاء الملبسين، ويهدم أصنامهم التي ظلوا عليها عاكفين، هو تحرير مفهوم "الحنيفية" التي أرادوا أن يشيدوا عليها دينهم الجديد ومشروعهم الملفق.

فإنهم يزعمون أن الأديان مسالك متوازية تصل كلها إلى الله، وأن الإبراهيمية مظلة واسعة تسع الموحد والمشرك، والمقرَّ بالوحدانية والمدعي للتثليث، جاعلين الحق نسبياً موزعاً بين الملل.

فنقول مستعينين بالله: إن هذا كذبٌ على الله وعلى خليله؛ فإن القرآن يقرر مبدأ التفاضل القطعي بلسان ملة إبراهيم، نافياً فكرة المساواة الباطلة، كما قال جل وعلا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَ اتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]

فالأفضلية هنا محصورة، ولم تُنط بانتسابٍ عرقي أو غطاءٍ سياسي، بل نِيطت بإخلاص القصد لله وحده. والديانة المخترعة اليوم تطلب من الناس إسلام الوجه للمشروع السياسي، ولرضا المنظومة الدولية، بينما ملة إبراهيم تطلب إسلام الوجه للخالق وحده، وبينهما من التباين ما بين السماء والأرض.

فإن قيل: إنهم يحتجون بالأبوة الإبراهيمية للإنسانية، ويدّعون أن الاشتراك في هذه الأبوة يمنحهم حق التجمع تحت مظلته العقَدية.

قلنا: لقد حسم الوحي هذا النزاع، وأغلق باب هذا الادعاء منذ قرون؛ فبيّن أن الانتساب لإبراهيم ليس مشاعاً بيولوجياً، ولاحقاً جغرافياً، بل هو رتبةٌ عقدية لا ينالها إلا من أخلص التوحيد. اقرأ القضاء الإلهي القاطع:

﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨].

فالانتساب لإبراهيم يدور مع الاتباع وجوداً وعدماً. فمن أشرك بالله فقد خلع ربقة الأبوة الإبراهيمية من عنقه، ومحاولة إدخاله في خيمتها هو إدخالٌ لمن طرده الوحي ونصّ على إقصائه.

ويا عجباً لقومٍ يقرؤون كتاب الله ثم يزعمون أن دعوتهم التلفيقية هي ملة إبراهيم! لقد جعل الله الحنيفية المبرَّأة من الشرك هي ميزان الصدق الإلهي، فقال تعالى: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.[آل عمران: ٩٥].

فتأمل كيف قرن الله صدقه سبحانه باتباع الملة التي من صفتها المفاصلة: ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. فإما أن يكون الله صادقاً في وصف إبراهيم بالبراءة من المشركين، وإما أن يكون دعاة التلفيق صادقين في شموليتهم التي تحتضن المشركين! ولا يجتمع صدق الله مع دعواهم الباطلة أبداً؛ فمشروعهم في حقيقته هو تكذيبٌ عملي لشهادة الله.

وسيقولون أنتم تفهمون الحنيفية فهمًا إقصائيًا ضيقًا، بينما الحنيفية في أصلها تعني الميل عن التعصب والانغلاق، لا المفاصلة العقدية.

فنقول لهم: هذا تحريف للفظٍ شرعي بإخراجه من معناه الذي استعمله به القرآن. فإن الحنيفية في لسان العرب هي الميل، لكن القرآن بيّن جهة الميل، فقال: ﴿حنيفًا وما كان من المشركين﴾.

فالحنيف هو المائل عن الشرك إلى التوحيد، لا المائل عن الخصومة إلى التسوية. فإن قيل: هي الميل إلى الله، قلنا: نعم، والميل إلى الله يقتضي الإعراض عمّا سواه، إذ لا يجتمع التوجه الخالص مع الشريك.

فإن جُعلت الحنيفية تسع من يعبد غير الله، بطلت دلالتها، وصار لفظها مشتركًا لا حقيقة له.

فإن قالوا لنا: قولكم أن الأديان ليست مسالك متوازية يناقض واقع التعدد الديني، والواقع يشهد بأن الناس يعبدون الله بطرق مختلفة.

فيقال لهم: وقوع الشيء قدرًا لا يدل على صحته شرعًا.

فالناس قد يختلفون في الاعتقاد، لكن السؤال: هل هذا الاختلاف مرضيٌّ عند الله؟ فإن قيل: نعم، قيل: فقد أُبطل معنى التفاضل الذي نص عليه القرآن في قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَ اتَّبَعَ مِلَّةَ

﴿إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَ اتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] وإن قيل: لا، قيل: فلا يصح جعله مسلكًا موازيًا في القبول والنجاة.

فالقول بالمسالك المتوازية إن أريد به الإخبار عن الواقع، فهو معلوم. وإن أريد به التسوية في الحق، فهو باطل. واللفظ المجمل لا يحتج به حتى يُفصّل كما هو معلوم.

فإن قالوا: أنتم تتهمون المشروع بأنه نسبي، ونحن لا نقول بنسبية الحق، بل نقول إن كل دين فيه نصيب من الحق.

فيقال لهم: إن كان المراد أن في بعض الأديان بقايا من الوحي، فهذا لا نزاع فيه.

لكن النزاع في شيء آخر :هل يكفي وجود نصيب من الحق ليكون المسلك حقًا في الجملة؟

فإن قيل: نعم، لزم أن يكون كل مذهبٍ فيه شائبة صدقٍ دينًا مرضيًا، ولو خالطه الباطل. وإن قيل: لا، قيل: فالتفاضل ثابت، ولا يصح جعل الجميع في مظلةٍ عقدية واحدة. ففرقٌ بين القول بوجود بقية حق، وبين القول بصحة الطريق. وهذا التفريق هو الذي أهملتموه.

وإن قالوا: الآيات التي تستدلون بها على التفاضل لا تنفي إمكان النجاة لغير المسلمين، وإنما تقرر أن الإسلام أكمل.

فيقال: لفظ الآية ليس في باب الكمال النسبي، بل في باب الحصر: ﴿ومن أحسن دينًا...﴾. فهو استفهام إنكاري يفيد نفي المساوي والمفاضل معًا.

ثم إن قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩].خبرٌ صريح، لا يحتمل التعدد في القبول. كما أنه قد ورد في الحديث الصحيح: (("و الذي نفْسُ محمدٍ بيدِهِ ، لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمةِ ، لا يهوديٌّ ، و لا نصرانِيٌّ ، ثُمَّ يموتُ ولم يؤمِنْ بالذي أُرْسِلْتُ به ، إلَّا كان من أصحابِ النارِ")). [حديث صحيح أخرجه مسلم].

فإن قيل: المقصود في الآية الإسلام بمعناه العام، قيل: الإسلام العام هو الاستسلام لله وحده، وهذا ينافي الشرك والتثليث، فلا يدخل فيه من خالف أصله. فإما أن يُبقى النص على ظاهره، وإما أن يُعاد تعريف الإسلام تعريفًا يُخرج منه حقيقته.

فإن قال دعاة الإبراهيمية: القول بأن من أشرك فقد خرج من الأبوة الإبراهيمية قولٌ متشدد؛ لأن إبراهيم أبو الأنبياء جميعًا.

فيقال لهم: الأبوة نوعان: أبوة نسب، وأبوة اتباع والقرآن إنما أثبت الثانية، لا الأولى، في قوله: ﴿إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه...﴾.

فلو كانت الأبوة نسبًا أو رمزًا عامًا، لم يكن لتقييدها بالاتباع معنى.

فالآية دلّت على أن الأولوية تدور مع الاتباع وجودًا وعدمًا.

فمن خالف أصل دعوته في التوحيد، لم يكن أولى به، وإن انتسب إليه.

وسوف يقولون: أنتم تبنون نقدكم على افتراض أن المشروع يحتضن الشرك، بينما هو لا يقرّه، بل يكتفي بالتعايش معه.

فيقال لهم : إن كان مجرد تعايشٍ مدني، فذلك خارج محل النزاع.

لكن جعل الشرك داخل مظلةٍ عقديةٍ واحدة مع التوحيد، ولو باسم الإبراهيمية، هو إقرارٌ ضمني بالمساواة.

فالمظلة الدينية ليست حيادًا، بل تعريفٌ جامع. فإذا جُمع المختلفان في تعريفٍ واحد، فإما أن يُحمل على المعنى الجامع بينهما، أو يُفرّغ من المعنى أصلاً. وفي الحالين يضيع التمييز الذي قرره الوحي.

فإن قالوا: وصفكم للمشروع بأنه تكذيب عملي فيه مبالغة؛ لأننا لا ننكر القرآن.

فيقال لهم: التكذيب نوعان: تكذيب صريح باللسان وتكذيب ضمني بالفعل والمعنى، فمن قرأ قوله تعالى: ﴿وما كان من المشركين﴾ ثم جعل المشرك داخلًا في مظلة الحنيفية، فقد ناقض مدلول الآية وإن لم ينطق بتكذيبها.

فالتناقض العملي للنص تكذيبٌ له من جهة المعنى، وإن أُقِرَّ به لفظًا.

فإذا جُمعت هذه الوجوه، تبين: أن النزاع في الحنيفية ليس نزاع لفظ، بل نزاع حدٍّ وحقيقة.

فإما أن تكون الحنيفية: ميلًا عن الشرك إلى التوحيد، يقتضي التفاضل، ويستوجب المفاصلة، وإما أن تكون: عنوانًا رمزيًا، خاليًا من الضوابط، صالحًا لاحتواء المتناقضات. فإن كانت الأولى، بطل المشروع. وإن كانت الثانية، بطل معنى الحنيفية، وهذا هو مفصل الفصل.

وختام هذا اعلم – هداك الله للعدل في القول – أن الخصومة في هذا الباب ليست في تعظيم اسم إبراهيم، ولا في إمكان اجتماع البشر على قيمٍ إنسانيةٍ مشتركة، ولا في وجوب البرِّ والقسط مع المخالفين، فإن هذه أمورٌ مقررة لا يجحدها منصف.

وإنما النزاع نزاعُ حدٍّ وحقيقة :ما حقيقة الحنيفية التي يُدعى إليها؟ وما حدُّ الانتساب إلى إبراهيم الذي تُرفع به الرايات؟

فإن كان المراد بالحنيفية: التوحيد الخالص الذي يُفرد الله بالعبادة، ويبرأ من الشرك وأهله، ويُميّز بين الحق والباطل تمييزًا لا لبس فيه، فهذه ملة الإسلام التي قررها القرآن، ولا نزاع فيها، ولا تحتاج إلى إعادة تسميةٍ ولا إلى مظلةٍ مستحدثة.

وإن كان المراد بها: عنوانًا رمزيًا يتسع للمتناقضات، ويحتمل التوحيد والتثليث، ويجمع البراءة والإقرار في حيزٍ واحد، فهذه حنيفيةٌ لا يعرفها القرآن، ولا شهد لها الوحي، ولا دلّ عليها عقلٌ مستقيم .فالنزاع إذن ليس في الاسم، بل في المسمّى.

ليس في لفظ إبراهيم، بل في حقيقة إبراهيم. وليس في الدعوة إلى السلام، بل في تعريف الدين الذي يُراد أن يُسالِم به.

فإن كانت الحقيقة التي يُدعى إليها موافقةً لما وصف الله به خليله، من كونه ﴿حنيفًا وما كان من المشركين﴾، فقد وافقتم النص، وبطل كل خلاف.

وإن كانت مخالفةً لذلك، فقد وقع النزاع، ولا يغني عنه تجميل العبارة، ولا إحسان الشعار. والقاعدة التي لا انفكاك عنها :أن الاسم إذا أُطلق على غير حدّه، لم يغيّر من حقيقة المحدود شيئًا.

فمن سمّى الشرك توحيدًا، لم يصِر توحيدًا، ومن سمّى التسوية حنيفيةً، لم تصر حنيفية.

فإن قيل: نحن لا نغيّر الحقائق، وإنما نوسّع الدائرة.

قيل: التوسعة إن أدخلت النقيض أبطلت الأصل، وإن أبقت الأصل على حدّه لم تحتج إلى هذه التسميات.

فثبت بذلك أن الخصومة هنا خصومةٌ في تعريف الدين وحدوده، لا في إمكان العيش المشترك، ولا في حسن المعاملة.

فإما أن يُبقى حدّ الحنيفية كما قرره الوحي :توحيدٌ يقتضي المفاصلة .وإما أن يُغيَّر الحد، فيُسمّى غيره باسمها. وعند هذا يظهر الفرق بين من يتمسك بحقيقة الملة، ومن يكتفي باسمها.

وهذا هو تحرير محل النزاع، ومن لم يحرره تاه في الألفاظ، وظن أن النزاع في غير موضعه، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

فصل في أن الإمامة والعهد الإبراهيمي لا ينالها أحد من الظالمين

ثم اعلم أخي الموحد، أن صنيعهم اليوم حين ينادون في المحافل: "كونوا إبراهيميين تهتدوا ويعمكم السلام"، ليس بدعاً من القول، بل هو استنساخ لنداءٍ قديم تولى القرآن نقضه.

فقد حكى الله عن سلفهم أنهم: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا﴾، فجاء الرد الذي ينسف الهداية الزائفة ويقرر أن الهداية ليست في تجميع المتناقضات، بل في التجريد والميل عن الشرك: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.[البقرة: ١٣٥].

فإن أُسقط في أيديهم، وقالوا: نحن أصحاب العهد الإبراهيمي، ولنا في إمامته نصيب.

قلنا: لقد قضى الله أن هذا العهد لا ينال المشركين، ولا كرامة. فإن الله لما ابتلى إبراهيم بكلمات فأتمهن، قال له: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، فطمع الخليل في ذريته وقال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾، فنزل الجواب الإلهي الصارم : ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. [البقرة: ١٢٤].

فإذا كان بعض ذرية إبراهيم الصُّلبية قد حُرموا من هذا العهد والإمامة بسبب تلبسهم بالظلم، فكيف يُمنح هذا العهد لمن تلبس بأعظم أنواع الظلم وأشده؟ وقد فسّر القرآن هذا الظلم المانع بيقين لا يقبل التأويل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.[لقمان: ١٣].

فالمشرك يقع تلقائياً، وبحكم القرآن، خارج دائرة العهد الإبراهيمي. وإن محاولة إدخاله في هذا العهد وتسميته أخاً في الإبراهيمية هي مصادمة صريحة لشرط الله، ومحاولة لجمع النقيضين في وعاء واحد.

وإن قالوا: نحن لا نقول إن كل من انتسب إلى إبراهيم ناجٍ، بل نقول إن العهد الإبراهيمي يشمل كل من يؤمن بالله على قدر فهمه.

فيقال: لفظ العهد في القرآن ليس لفظًا رمزيًا مطاطًا، بل هو عقدٌ إلهي مشروط. فالله لما جعل إبراهيم إمامًا، قيده بقيدٍ صريح: ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾.

فإن قيل: الظلم هنا ظلمٌ عام، قلنا: قد فسره القرآن نفسه بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.[لقمان: ١٣]. فصار القيد منصوصًا، لا متروكًا للتأويل.

فإن قيل: لكن أهل الكتاب يؤمنون بالله، قلنا: النزاع ليس في أصل الإيمان المجمل، بل في حقيقة التوحيد. فإن كان الشرك ظلمًا عظيمًا بنص القرآن، فمن تلبس به خرج عن شرط العهد. فإما أن يُبقى القيد كما ورد، وإما أن يُعاد تعريف الظلم تعريفًا يخرجه عن الشرك، والثاني تغيير للنص لا تفسير له.

وقد يقولون: أنتم تحصرون الإمامة الإبراهيمية في دائرة عقدية ضيقة، مع أن الإمامة هنا قد تكون أخلاقية أو حضارية.

فيقال لهم: الإمامة في الآية ليست مجرد قدوة أخلاقية، بل هي منصب ديني؛ بدليل اقترانها بالابتلاء وإتمام الكلمات.

ثم إن القيد الوارد بعدها — ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ — يدل على أن محل الإمامة هو الدين، لا مجرد الأخلاق.

فإن قيل: يمكن الجمع بين الإمامة الأخلاقية والمخالفة العقدية، قلنا: لو كان كذلك لما كان لقيد الظلم معنى، إذ الأخلاق قد توجد مع المخالفة العقدية. فدلّ ذلك على أن الإمامة المشروطة هنا إمامةٌ في الدين، لا مجرد تقديرٍ تاريخي.

فلو اعترضوا بقولهم: أنتم توسعون مفهوم الشرك بحيث تخرجون به كل من خالفكم.

كان جوابهم: نحن لا نُعرِّف الشرك من عند أنفسنا، بل نحيله إلى تعريف القرآن.

فالقرآن هو الذي وصف الشرك بأنه ظلم عظيم، وهو الذي نفى عن إبراهيم أن يكون من المشركين.

فإن كان من يدخلونه في العهد الإبراهيمي متلبسًا بما سماه القرآن شركًا، فإما أن يُرد تعريف القرآن، وإما أن يُسلّم بخروجه عن العهد ، ولا ثالث.

فإن فالوا: إن قولكم إن إدخال المشرك في الأخوة الإبراهيمية جمعٌ بين النقيضين مبالغة؛ لأن الأخوة هنا إنسانية لا عقدية.

فيقال لهم: إن كانت الأخوة إنسانيةً عامة، فهذه ثابتة بآدم عليه السلام، ولا حاجة لإقحام إبراهيم فيها.

وإن كانت أخوةً دينيةً تحت عنوان الإبراهيمية، فلابد أن تُحمل على حدّ إبراهيم في الدين. فإن جُعلت أخوةً دينيةً بلا قيدٍ عقدي، بطل معنى الدين.

وإن جُعلت أخوةً إنسانيةً مجردة، خرجت عن محل النزاع، ولم يكن لها تعلقٌ بالحنيفية أصلاً. فالتردد بين هذين دليل على عدم تحرير المفهوم.

وقد يقول مدافع عنهم: قولكم إن المشروع يجمع النقيضين فيه تهويل؛ لأنهم لا يقولون بصحة الشرك، بل يقولون بحق التعدد.

فيقال له: الفرق بين صحة الشيء وإدخاله في مظلة واحدة فرقٌ في العبارة، لا في المعنى.

فيتبين من مجموع هذا: أن النزاع هنا ليس في إطلاق لفظ العهد ولا الإمامة ولا الأبوة، بل في شروطها وحدودها.

فالعهد مشروط، والإمامة مقيدة، والأولوية مربوطة بالاتباع. فمن أثبت شرط الله، بطل إدخال المشرك في دائرة العهد.

ومن أبطل الشرط، ناقض النص. فإما أن يُقال: الشرك ظلمٌ مانعٌ من العهد، وإما أن يُقال: ليس بمانع. فإن قيل بالأول، سقطت دعوى الشمول. وإن قيل بالثاني، رُدَّ تفسير القرآن للشرك. وعند هذا يظهر أن المسألة ليست مسألة سعة مظلة، بل مسألة حدٍّ شرعيٍّ لا يقبل التبديل.

فالعهد الذي قيّده الله لا يُوسّعه البشر، والإمامة التي شرطها الوحي لا تُعاد صياغتها في المؤتمرات. وهذا هو تحرير محل النزاع في هذا الفصل، ومن لم يلتزم شرط الله، لم يصح له الاحتجاج باسمه. والله أعلم.

فصل في هل حولوا إبراهيم من شاهد على التوحيد إلى شاهد على الشرك؟

وأما القول في أنهم هل حولوا إبراهيم من شاهد على التوحيد إلى شاهد على الشرك؟ فنعم، وهو قول وشهادة ستكتب في صحائفهم وعنها سيُسئلون.

فحين وقف الخليل إبراهيم -عليه السلام- وحيداً في مواجهة أمة بأكملها غارقة في وثنيتها، لم يداهن، ولم يبحث عن منطقة رمادية يلتقي فيها مع انحرافات قومه، بل أعلنها صرخة مدوية تفصل الحق عن الباطل فصلاً قاطعاً: ﴿قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾[الأنبياء: ٥٦]. لقد اختار الله لإبراهيم أن يكون الشاهد الأول على التنزيه المطلق، والمحطم الفعلي لأصنام الشرك، فصار فعله وقوله حجة الله البالغة على خلقه.

ولكن دعاة "الإبراهيمية الجديدة" اليوم، في أجرأ عملية تزوير للتاريخ والعقيدة، قرروا إعادة استدعاء هذا النبي العظيم، لا ليقتدوا بشهادته على التوحيد الخالص، بل ليجبروه -زوراً وبهتاناً- على أن يكون مظلة تجمع أشتات المعتقدات المحرفة، وحارساً لمعبد تختلط فيه حنيفية السماء بوثنيات الأرض. لقد سرقوا اسم الشاهد على التوحيد ليمرروا من خلاله مشروعاً يجعله -حاشاه- شاهداً على الشرك، ومقراً به، وراضياً باختلاطه مع دين الله الحق، في تلبيس خطير يقلب حقائق الوحي رأساً على عقب. إن أخطر ما ينطوي عليه هذا الاستدعاء المشوه لشخصية إبراهيم -عليه السلام- وتحويله إلى شاهد على الشرك، ليس مجرد دعوة عابرة للتعايش السلمي أو التسامح الدنيوي بين البشر؛ فهذه غايات شريفة كفلها الإسلام منذ فجره الأول، وأسس لها قواعد راسخة في البر والقسط والمجاورة الحسنة دون المساس بالعقائد. بل إن الهدف الحقيقي والأعمق خلف هذا التلبيس الإبراهيمي هو تحقيق غاية عقدية كارثية: إضفاء شرعية دينية مقدسة على الباطل وتمرير الأجندات السياسية وتذويب العقيدة الإسلامية الصلبة. إنهم لا يطلبون من المسلم أن يشارك الآخر في

مساحات الحياة أو يبادله الاحترام الإنساني المتبادل، بل يطلبون منه -باسم إبراهيم- تصديقاً عقدياً يقر بصحة الأديان المحرفة. هذا التوجه الماكر يسعى جاهداً لمساواة الوحي الرباني الخاتم المحفوظ في القرآن الكريم، بالكتب التي طالتها يد التحريف البشري، بل وبكل الموروثات العقدية الباطلة، ليصبح التوحيد الخالص والتثليث والشرك الصريح كلها مسارات متساوية تؤدي إلى الله تحت مظلة "الأبوة الإبراهيمية" المزعومة!

وهنا يكمن المنعطف الأخطر؛ فهذه الديانة المستحدثة لا تبحث عن مساحة للعيش المشترك، بل تحفر في أساسات الوجدان المسلم لتهدم أعظم حصونه العقائدية: عقيدة الولاء والبراء من جذورها. فحين يُصبح الموحد والمشرك شركاء متساوين في الحقيقة المطلقة، وحين تُنتزع البراءة من الشرك التي أعلنها إبراهيم ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ لتُستبدل برضى وقبول مطلق، فإن النتيجة الحتمية ليست ولادة دين للسلام، بل هي إعدام للتمييز بين الحق والباطل، ومسخ لهوية المسلم الذي لا يكتمل توحيده إلا بالكفر بالطاغوت قبل الإيمان بالله كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾. [البقرة: ٢٥٦].

فقد قدم الكفر بالطاغوت على الايمان به وذلك كما في شهادة التوحيد.

لقد أعلن إبراهيم الخليل شهادته الكبرى يوم المفاصلة قائلاً: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾. فنسألكم: على أيّ شيء وقعت شهادة إبراهيم في ذلك الموقف المهيب؟

أكان شاهداً على التوحيد الخالص، والبراءة المطلقة من كل معبود سوى الله، وإبطال ما يعبده قومه؟ أم كان شاهداً على التعددية العقدية، ومقراً بصحة كل الطرق، وجامعاً للتوحيد والشرك في سلة واحدة؟

فإن قلتم بالأولى: فقد نقضتم غزلكم بأيديكم، وانهدم مشروعكم المزعوم من الأساس؛ إذ كيف تجعلون إمام المفاصلة ومحطم الأصنام مظلةً لمن يشرك

بالله أو يثلّث أو يعبد غيره؟ وكيف يُتخذُ الشاهدُ على التوحيد غطاءً لتمرير الشرك وتصحيحه؟

وإن قلتم بالثانية: فقد كذبتم صريح القرآن العظيم، وافتريتم على خليل الرحمن فريةً شنيعة تجرده من حنيفيته، وتحوله من نبي صادع بالحق إلى سياسي مداهن يوزع صكوك القبول العقدية على الباطل!

فالقضية إذن ليست في البحث عن المشترك الإنساني أو التسامح الدنيوي، بل في تزييف الحقائق؛ فإما أن تتبعوا ملة إبراهيم الشاهد على التوحيد وتكفروا بما دونه، وإما أن تبقوا على ديانتكم المخترعة ومشاريعكم الملفقة، وحينها ابحثوا لكم عن شاهد آخر غير إبراهيم!

فإن قالوا: أنتم تبالغون حين تقولون إننا نجعل إبراهيم شاهدًا على الشرك؛ نحن لا نقول بصحة الشرك، بل نقول إن إبراهيم رمز جامع للأديان الإبراهيمية.

فيقال لهم: لفظ الرمز الجامع لفظٌ مجمل، لا بد من تفصيله.

فإن كان المراد بالجامع: جامعٌ في الأصل العقدي، فلا يخلو ذلك الأصل من أحد أمرين:

إما أن يكون هو التوحيد الذي تبرأ فيه إبراهيم من الشرك، وإما أن يكون معنى عامًا يتسع للتوحيد والشرك معًا. فإن كان الأول، لزم أن يُخرج من المظلة كل من ناقض هذا التوحيد، ولا يبقى محل للنزاع.

وإن كان الثاني، فقد جُعل إبراهيم جامعًا لما أعلن البراءة منه، وهذا هو عين تحويله من شاهدٍ على التوحيد إلى شاهدٍ على الشرك.

فالقول بأنه لا يُقرّ الشرك مع جعله داخل المظلة الدينية تناقض في الحدّ، وإن لم يُصرَّح به في اللفظ.

ولو قيل: أنتم تخلطون بين الشهادة على التوحيد وبين العيش مع المخالفين. إن إبراهيم عاش بين قومه ولم يستأصلهم.

قيل لهم: النزاع ليس في المعاملة الدنيوية، بل في التقرير العقدي.

فإبراهيم عاش بينهم، لكن لم يُقرّهم، ولم يصف طريقهم بأنه مسلكٌ مرضيّ بل واعتزلهم حين بذل الوسع كما سيمر.

فالشهادة التي قال فيها: ﴿وأنا على ذلكم من الشاهدين﴾ شهادة على ربوبية الله وحده واستحقاقه للعبادة دون غيره، لا شهادة على صحة ما سواه.

فإن قيل: هو عاش معهم في واقعٍ متنوع، قلنا: نعم، لكنه لم يصف هذا التنوع بأنه هداية. فالفرق بين الوجود مع المخالف، وبين تصحيح مذهبه، كالفرق بين الصبر على البلاء، والرضا به.

وقد يقولون أنتم تحملون المشروع أكثر مما يحتمل؛ هم لا يطلبون تصديقًا عقديًا، بل اعترافًا بالتعدد واحترامه.

فيقال لهم حينئذ: الاعتراف بالتعدد أمرٌ واقعي، أما وصفه بأنه مسلكٌ صحيحٌ في الهداية فحكمٌ ديني.

فإن اقتصر الأمر على الإقرار بالوجود، فلا نزاع، وإن تعدّى إلى الإقرار بالمشروعية، فهنا موضع النزاع.

فإن قيل: نحن لا نقول بالمشروعية، قيل: فلماذا يُجعل الجميع تحت عنوانٍ دينيٍّ واحدٍ ينتسب إلى نبيٍّ مخصوصٍ بالتوحيد؟

وإن قالوا لنا: قولكم إن المشروع يهدم الولاء والبراء فيه غلوّ؛ لأن الولاء والبراء لا ينافيان التعاون والسلام.

فجواب ذلك أن يقال: الولاء والبراء أصلٌ قلبي عقدي، لا يمنع البرّ والقسط. فالقرآن جمع بينهما، فقال: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

ومع ذلك قال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦].

فإبراهيم جمع بين البراءة العقدية، وعدم العدوان. فإن أُسقطت البراءة

بدعوى السلام، بطل أصل المفاصلة التي قررها الله. وإن أُبقيت البراءة، امتنع جعل المشرك شريكًا في حقيقة واحدة. ولا يجتمع ثبوت البراءة، مع وصف الجميع بأنهم على مظلة دينية واحدة.

فإن قالوا: أنتم تفترضون أن المساواة بين الأديان تعني مساواة التوحيد بالشرك، بينما المقصود مساواة في الكرامة الإنسانية.

فيقال لهم: الكرامة الإنسانية أصلٌ مقرر، لكن البحث هنا في الكرامة العقدية. فالإنسان مكرم من حيث الخلقة، لكن ليس كل اعتقاد مكرمًا من حيث الصحة. فإن كان المراد مساواة في الإنسانية، فلا تعلق لذلك بإبراهيم.

وإن كان المراد مساواة في صحة الطريق إلى الله، فهو محل النزاع، ولا يستقيم مع قوله تعالى: ﴿ومن أحسن دينًا...﴾.

فالخلط بين الكرامة الخلقية، والصحة العقدية، من أظهر وجوه التلبيس.

ولو قالوا: أنتم تقولون إن المشروع يجعل إبراهيم شاهدًا على الشرك، وهذا اتهامٌ شديد.

فيقال لهم: لا نحتاج إلى اتهامٍ لفظي، بل ننظر في لازم القول.

فإن كل هذه الطرق تدخلونها تحت مظلة إبراهيم، فإما أن يكون هو شاهدًا على صحتها، وإما أن يكون اسمه قد أُخرج عن معناه.

فإن قيل: لا هو شاهد عليها، ولا نقر بصحتها، قيل: فكيف تُجعل تحت عنوانه الديني؟ فإما أن يُحمل الاسم على حقيقته، وإما أن يكون استعماله استعمالًا تجميليًا لا دلالة له. فإن استُعمل استعمالًا دينيًا، لزم معناه. وإن استُعمل استعمالًا سياسيًا رمزيًا، لم يجز الاحتجاج به في باب الهداية .فالمسألة ليست اتهامًا، بل لزوم معنى من قولٍ قيل.

فيتبين من مجموع هذا:

أن الشهادة التي أعلنها إبراهيم كانت شهادة توحيدٍ وبراءة، لا شهادة جمعٍ وتسوية. فمن جعله شاهدًا على التوحيد، وجب عليه التزام حدّ التوحيد الذي شهد به.

ومن جعله مظلةً جامعةً للتناقضات، فقد أخرجه من حقيقة شهادته، وإن أبقى اسمه. فالمسألة لا تتعلق بإمكانية السلام، ولا بإمكان التعاون، بل بتعريف الدين الذي يُنسب إلى إبراهيم. فإما أن يكون شاهدًا على إفراد الله، وإما أن يُجعل اسمه غطاءً لمعانٍ لم يقل بها. ولا يجتمع الأمران.

فإن ثبت أنه شاهدٌ على التوحيد وحده، بطل أن يُجعل شاهدًا على غيره.

وإن قيل بغير ذلك، فقد نُقضت شهادته التي سجلها القرآن. وعند هذا ينكشف الفرق بين اتباع الشاهد، واستعمال اسمه.وهذا هو فصل الخطاب في هذا الباب، وبه يُغلق مأخذ التلبيس، والله أعلم.

فصل في كشف جنايتهم على السلوك الإبراهيمي، والانحدار من ذروة الجهاد إلى حضيض الانقياد.[١]

ومن عجائب تلبيسهم، وغرائب تحريفهم -أيها الموحد البصير- أنهم لم يكتفوا بالسطو على عقيدة الخليل لتمرير الشرك والأجندات السياسية تحت عباءتها، بل امتدت أيديهم الآثمة لتزوير منهجه العملي وحركته في الحياة. فبعد أن مسخوا (إبراهيم العقيدة)، شرعوا في إعدام (إبراهيم المدافعة)، ساعين لسلخ ملته من روح العزة والمكابدة، وتحويلها إلى شبهات تصرف الناس عن حقائق العقيدة، ومبررٍ كهنوتي للخضوع أمام أعداء الملة والدين، لينحدروا بأمة الإسلام من ذروة الجهاد والمدافعة، إلى حضيض الخضوع والاستكانة!

فإن قيل: وكيف اصطنعوا هذا التزوير والتخدير؟

قلنا: لقد زيفوا مفهوم السلام، وابتكروا ما أسموه (السلم الإبراهيمي)، مصورين إبراهيم -عليه السلام- كرجل سلامٍ سلبي مهيض الجناح، لا يهش ولا ينش، يقبل بكل واقعٍ مفروض، ويتعايش مع كل باطلٍ متسلط. وهذا وربي كذبٌ صراح على الوحي والتاريخ، وافتراءٌ تكذبه سيرة الخليل من المهد إلى اللحد!

فإن حياة إبراهيم كانت سلسلةً متصلةً من المكابدة والجهاد؛ جاهد قومه بالحجة والبيان فقمع باطلهم، وجاهد الأصنام بيمينه وفأسه فجعلها جُذاذاً، وجاهد الطاغوت المتأله (النمرود) بشجاعة المواجهة حتى بهته، وجاهد نفسه وعاطفته في ابتلاء الذبح طاعةً لربه. إن ملة إبراهيم هي مدرسةٌ عليا في

(١) يُنظر: التأصيل الفكري لتقديم (السلم المطلق على العدل)، والذي تُبنى عليه تنازلات المشاريع الإبراهيمية، كما قرره الشيخ عبد الله بن بيه في العديد من اللقاءات ومن ذلك:

المدافعة الإيجابية وتغيير المنكر، وليست دعوةً لغض الطرف عن الباطل أو الاستسلام للظالمين تحت أي مسمى عاطفي مخادع.

ولعمر الحق، إن القرآن قد حسم هذه المعركة وكشف هذا الزيف في آيةٍ واحدة. ففي خواتم سورة الحج، يضعنا الوحي أمام معادلةٍ إلهية حاسمة، تربط بين ذروة سنام الإسلام ومكابدة الباطل، وبين الانتساب الحقيقي لملة أبي الأنبياء، فيقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨].

فتأمل -رعاك الله- هذا الربط القرآني العظيم؛ كيف جعل الله الجهاد حق الجهاد هو التفسير العملي لملة أبيكم إبراهيم! إن هذا النص يقرر حقيقة لا لبس فيها: إن ملة إبراهيم هي ملة المدافعة ورفض الخضوع لغير الله. فكيف يجرؤ هؤلاء على جعل ملة محطم الأصنام ومقارع الطغاة، غطاءً لشرعنة الاحتلال وتقديس الهزيمة؟!

ثم اعلم أن هذا المشروع لم يُصنع في أروقة المعابد، بل طُبخ في مطابخ السياسة والاستعمار. وإن الهدف الاستراتيجي من ترويج السلام الإبراهيمي هو إبطال سُنةٍ قرآنية ماضية، هي سنة الدفع التي تحفظ على الأرض توازنها، والمذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾. [البقرة: ٢٥١].

إنهم يريدون توظيف مصطلح السلام ليعني: الاستسلام التام للمحتل، والتنازل المجاني عن الحقوق والمقدسات، وتجريم أي مقاومةٍ للظلم أو غيرةٍ على الدين. يريدون تصوير الرفض الفطري والشرعي للعدوان على أنه تطرفٌ وخروج عن الملة الإبراهيمية السمحة، ليصبح الخضوع للطغيان فضيلة، والمداهنة في الدين قربة! وهذا لازمٌ باطلٌ يهدم تاريخ الأنبياء جميعاً؛ فلو صح مفهومهم هذا لكان موسى متطرفاً حين قارع فرعون، وداود معتدياً حين قتل جالوت، ومحمد ﷺ مجانباً للسلام حين جاهد قريشاً!

فإن تشبثوا بشبهةٍ أوهى من بيت العنكبوت، وقالوا: إن نبيكم قال: "بُعثت بالحنيفية السمحة"، فنحن ندعو لسماحة الحنيفية ونبذ العنف!

قلنا: شتان بين "الحنيفية السمحة" وبين خضوع الخاضعين وتأويل المبطلين! إن الفرق بين السماحة والخضوع كالفرق بين الثريا والثرى. فالسماحة في الإسلام تعني يُسر التشريع ورفع الآصار والأغلال ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، وتعني العدل والبر والقسط في التعامل الإنساني مع المسالمين. لكنها لا تعني قط التنازل عن الثوابت، ولا التفريط في كرامة الأمة وأرضها، ولا تمييع عقيدة الولاء والبراء. إن السماحة الإبراهيمية هي سماحة الأقوياء الأعزة ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾، [المنافقون: ٨]. أما ميوعة ديانتكم الجديدة فهي خضوع المهزومين الذين يبحثون عن مبررٍ ديني يسترون به سوءة خضوعهم، ويُلبسون جبنهم ثوب الحكمة!

لقد سمّى الله عز وجل الأمر بالجهاد والمدافعة الصارمة للباطل ملة إبراهيم، فقال صراحة: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ... مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾.

فنسألكم بالله الذي خلقكم: هل منهج إبراهيم الذي تدعوننا إليه اليوم هو منهج مدافعة للباطل ورفض للظلم، أم هو منهج استسلام وتماهٍ مع الأمر الواقع؟

فإن قلتم (وهو الحق): هو منهج مدافعة وجهاد للباطل ومقارعة للطغيان: فقد أبطلتم بأنفسكم مشروعكم السياسي الذي يُجرّم مقاومة المحتل، وهدمتم صنم السلام السلبي الذي تروجون له، وعدتم صاغرين إلى المفهوم الإسلامي الصحيح الذي تحاربونه!

وإن قلتم (وهو باطلكم): بل هو منهج استسلامٍ مهادن، وخضوعٍ للواقع بلا مدافعة: فقد كذبتم صريح الآية، وصادمتم نص القرآن العظيم الذي جعل "الجهاد في الله حق جهاده" هو عين ملة إبراهيم!

فثبت بالبرهان الساطع، والدليل القاطع: أن القضية ليست دعوةً للسلام العادل الذي ينشده الإسلام وتحميه القوة، بل هي محاولةٌ بائسة لاختراع دينٍ

وظيفي يُجرّم العزة، ويُقدّس الهزيمة، ويجعل من الرضوخ للباطل شريعةً ومسلكاً.. وإبراهيم الخليل -وحنيفيته السمحة- من كل ذلك براء، براءة الذئب من دم ابن يعقوب!

فإن قالوا: أنتم تخلطون بين الجهاد وبين المقاومة السياسية المعاصرة، والآية في سورة الحج عامة في العبادة والتقوى، لا في القتال.

فيقال لهم: لفظ الجهاد في القرآن أعم من القتال، وأشمل من مجرد السيف؛ فهو يشمل: جهاد البيان، وجهاد الحجة، وجهاد المدافعة، وجهاد النفس. لكن محل النزاع هنا ليس في خصوص صورة الجهاد، بل في أصل المدافعة. فالآية ربطت بين: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ و﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾.

فإن قيل: الجهاد هنا تعبدي صرف.

قيل: ولو كان كذلك، فلماذا جيء به في سياق إقامة الدين والاجتباء والتمكين؟ ثم إن إبراهيم نفسه جاهد: بالحجة وبكسر الأصنام وبمواجهة النمرود وبالهجرة فمن جعل ملته ملة سكون مطلق فقد خالف مدلول القرآن وسيرته. والنزاع إذن ليس في صورة الجهاد، بل في نفي أصل المدافعة.

فإن اعترض مدافع عنهم فقال: أنتم تصوّرون دعاة السلام وكأنهم يدعون إلى الاستسلام، وهذا تحريف لقولهم.

فيقال له: لسنا نحاكم النيات، بل اللوازم. فإن كان المراد بالسلام:العدل ووقف العدوان والتعايش بلا إكراه فهذا مقرر شرعًا، ولا نزاع فيه.

أما إن كان المراد: تجريم المدافعة مطلقًا وتسوية المعتدي بالمعتدى عليه واعتبار مقاومة الظلم خروجًا عن الحنيفية فهنا يقع النزاع.

فإما أن يُنكروا هذا اللازم صراحة، وإما أن يلتزموه. ولا يجوز الجمع بين :إثبات سنة الدفع وتجريم المدافعة.

فإن قالوا: الربط بين المشروع والسياسة والاستعمار ادعاء بلا برهان.

فيقال لهم: لسنا نحتج بكونه سياسيًا لإبطاله، فقد يكون العمل سياسيًا وهو حق. لكن إن استُعمل الدين لتبرير واقع سياسي، وجب التدقيق في ذلك الاستعمال. فإن كانت النصوص تُعاد صياغتها لتوافق سياسات قائمة، فإما أن يُقال:السياسة تابعة للنص، أوالنص تابع للسياسة.

فإن كان الثاني، فهذا هو محل النقد.

وقد يقولون:أنتم تجعلون الجهاد هو معيار الانتساب إلى إبراهيم، وهذا تضييق.

فجوابهم حينئذ: لم نجعل الجهاد قتالًا دائمًا، بل جعلناه مبدأ المدافعة عن التوحيد. فإبراهيم:لم يكن مسالمًا بمعنى الاستكانة، ولم يكن معتديًا بلا حق، بل كان مدافعًا عن التوحيد. فالمدار على رفض الخضوع لغير الله.

فإن قيل: إبراهيم لم يكن صاحب دولة. قيل: لكنه كان صاحب موقف. والآية لم تربط ملته بسلطة، بل بمدافعة.

فإن قالوا: الحنيفية السمحة تنافي لغة الصراع. قيل لهم: السماحة وصف لطبيعة التشريع، لا لإلغاء الفروق العقدية. فالسماحة: في رفع الحرج،وفي العدل، وفي البرّ بالمخالف المسالم، لكنها لا تعني: تصحيح الباطل،ولا إلغاء المفاصلة. فإن جُعلت السماحة مرادفة للذوبان، فقد أُفرغت من معناها.

ونحن نعلم يقينا أنهم سيصمون هذا الكتاب دون النظر في حججه ويتشدقون بقولهم: أنتم توظفون النصوص لإثارة خطاب تعبوي قد يبرر العنف غير المنضبط. فنقول لهم جوابا حاسما صريحا: النص لا يدعو إلى فوضى، ولا إلى خروج على نظام بلا ضابط. بل إن الجهاد في الإسلام: منضبط بشرط القدرة، وتحت ولاية مشروعة، وبمقاصد عادلة.

وكل مدافعة خارجة عن ضوابط الشرع فليست من ملة إبراهيم. فإبراهيم لم يكن فوضويًا، بل كان صاحب حجة قبل أن يكون صاحب فأس. فالميزان: مدافعة منضبطة بالشرع، لا تهورًا ولا استكانة.

فيتبين من مجموع ما ذكرنا: أن النزاع ليس بين السلام والحرب، ولا بين السماحة والقوة، بل بين: مدافعة تحفظ التوحيد، واستسلام يُلبس ثوب الحنيفية. فإن قيل: ملة إبراهيم هي السلام المطلق. قيل: السلام إن كان بمعنى العدل، فهو حق .وإن كان بمعنى تعطيل سنة الدفع، فهو باطل.

وإن قيل: ملة إبراهيم هي الجهاد المطلق. قيل: الجهاد إن كان بمعنى الفوضى، فهو باطل .وإن كان بمعنى المدافعة المنضبطة، فهو حق.

فالحق وسط بين طرفين: لا استكانة باسم السماحة، ولا تهور باسم الجهاد. وإنما: مدافعة مقيدة بالعدل، وحنيفية قائمة على العزة.

فمن جعل ملة إبراهيم استسلامًا دائمًا، فقد خالف نص القرآن، ومن جعلها صراعًا بلا ضابط، فقد خالف مقاصده، والفصل بين الطرفين هو حقيقة الحنيفية.

فصل: في كشف جنايتهم على جغرافية التوحيد، وتفكيك باطل "المعابد المشتركة" وبيت العائلة الإبراهيمية.

ثم اعلم -أمدك الله بنور البصيرة- أن هؤلاء الملبسين، لما أتموا جنايتهم على عقائد الأنبياء وسرقوا مصطلحات الوحي، التفتوا إلى جغرافية التوحيد ليحرفوها. فانتقلوا من التنظير الخفي إلى التجسيد الجلي، وترجموا هذا التلبيس على أرض الواقع عبر هندسة المعمار؛ فشرعوا في بناء مجمعاتٍ عقائدية مشتركة، تضم تحت سقفٍ واحد وبمساواةٍ بصرية خبيثة: مسجداً، وكنيسةً، ومعبداً يهودياً! وزعموا بلسانٍ طلق، وافتراءٍ على الله عظيم: أنهم بهذا الصنيع يُحيون إرث إبراهيم المكاني، ويؤسسون لـ "بيت العائلة" الذي يسع أبناءه جميعاً، على اختلاف معبوداتهم وتناقض آلهتهم! وأن هذا هو إبراز للتسامح والتعايش![1].

فنقول مستمدين العون من الله: لئن عرضنا معابدهم التلفيقية على الميزان القرآني الحاكم، لوجدنا أن التوجيه الإلهي الصارم للخليل إبراهيم -عليه السلام- بخصوص المكان المقدس كان يرتكز على فعلٍ واحدٍ، حاسمٍ، جازمٍ، لا يقبل أنصاف الحلول ولا يسع التأويل، ألا وهو: التطهير.

اسمع لنداء الجليل للخليل: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾. [البقرة: ١٢٥].

ومن شرفات هذا النص القرآني العظيم، نُسقط جدران معابدهم، وندك قواعد تلفيقهم عبر المحكمات التالية:

---

(١) يُنظر: تبرير الداعية الحبيب علي الجفري لبناء (بيت العائلة الإبراهيمية) ونفيه لمساس ذلك بالعقيدة، بحجة أن المباني منفصلة من الداخل، في لقائه المرئي المشهور على بودكاست عرب كاست .

أولاً: التناقض الجذري بين التطهير القرآني والتنجيس من أصحاب المشروع!

إن الأمر الإلهي القاطع ﴿طَهِّرَا﴾ لا يعني مجرد كنس الغبار، بل يعني الإخلاء التام، والإزالة الجذرية لكل مظاهر الشرك، والوثنية، والرموز التي تُعبد من دون الله. التطهير هو إفراد المكان لله الواحد القهار، وصيانته من رجس الوثنية.

فانظر -يا رعاك الله- إلى ما يفعله دعاة الإبراهيمية اليوم! إن صنيعهم ليس تطهيراً، بل هو تخليطٌ وتنجيسٌ عقديٌ بامتياز؛ إذ يعمدون إلى جلب رموز التثليث، والصلبان (التي ترمز لعقيدة صلب الإله أو ابنه)، والشمعدانات التلمودية، ليغرسوها جنباً إلى جنب مع محاريب التوحيد المرفوعة لرب العالمين!

إن إبراهيم -عليه السلام- قد أُمر أن يكنس الشرك، ويطرده من حيز الوجود الإيماني، فجاء هؤلاء ليجمعوا الشرك، ويستضيفوه، ويفرشوا له البسط في قلب المجمعات التي تحمل اسمه! فهل رأيت في تاريخ العقول أشد من هذا الافتراء؟!

ثانياً: الحصرية العقدية.. ﴿لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾

لقد حدد الله عز وجل هوية من يستحقون هذا البيت المطهر، فحصره في الموحدين الخُلّص الركع السجود لله وحده. لم يأمر الله إبراهيم أن يجعل البيت مركزاً لتسوية الخلافات اللاهوتية، ولا متحفاً لمقارنة الأديان، ولا مظلةً وثنية يتساوى فيها من يسجد لله الواحد الأحد، مع من يسجد لصليبٍ أو صنم! إن تخصيص المكان للموحدين هو ترجمةٌ مكانية لعقيدة المفاصلة. فكما أن قلب المؤمن لا يتسع لتوحيدٍ وشركٍ معاً، فإن البيت الإبراهيمي الحقيقي لا يتسع لمعبودين. منزلة الله لا تُقاسم، وبيته لا يُشارك.

ثالثاً: جناية "التسوية المكانية" وهي الاغتيال اللاشعوري للتميز الإسلامي.

إن الهدف الخفي، والسم الزعاف المندس في جمع هذه المتناقضات في حيز مكاني واحد، وبأسلوب هندسي متساوٍ في الطول والمساحة والارتفاع، ليس تحقيق التعارف الإنساني أو التعايش المدني! فالتعايش مكانه الساحات المدنية، والميادين العامة، والأسواق، وبرلمانات الدول.

إنما الهدف الشيطاني هو: التسوية العقدية اللاشعورية. إنهم يريدون للجيل المسلم أن ينشأ وهو يرى المسجد، والكنيسة، والمعبد، متجاورةً كتجاور بيوت الجيران، ومتساويةً في القداسة والمهابة، لتتسلل إلى عقله الباطن فكرة نسبية الحقيقة، وأن هذه الأديان جميعاً ما هي إلا بواباتٌ متوازية تؤدي كلها إلى الله! وهذا المعمار هو هدمٌ صامت ليقين المسلم، واغتيالٌ لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ**﴾. إن هندسة العمارة عندهم هنا، ما هي إلا خادمٌ مطيع لهندسة العقيدة الفاسدة.

إنا نضع المروجين لهذه المعابد ومهندسيها أمام هذا الإلزام القرآني القاطع:لقد كلف الله نبيه الخليل بمهمةٍ مركزية تجاه بيته المحرم، ونص عليها صراحةً في قوله: ﴿**أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ**﴾.

فنسألكم بمن رفع السماء بلا عمد: هل التطهير الذي مارسه إبراهيم كان بإزالة رموز الشرك وكسرها ليخلص المكان لله وحده؟ أم كان بجمع معتقدات قومه المختلفة، وتخصيص زاويةٍ لكل إله، ورفع صنمٍ بجوار محراب، تحت شعار: "بيت العائلة البابلية المشترك" للتسامح؟!

فإن قلتم بالأولى (وهو الحق الأبلج): فقد أدنتم أنفسكم من حيث لا تشعرون، وشهدتم على باطلكم بأن مجمعاتكم الإبراهيمية اليوم -التي تجمع الصليب والهلال والنجمة- هي خيانةٌ صريحة لأمر التطهير الإبراهيمي، وردةٌ جاهليةٌ نحو خليط الوثنية الأولى!

وإن قلتم بالثانية (وهو الباطل اللجج): فقد كذبتم القرآن صراحاً، وافتريتم على الخليل بهتاناً، وجعلتم من التطهير تنجيساً، ومن التوحيد شركاً!

وإنه من دقائق الفقه في دين الله التفريق بين اجتماع الناس في المجتمع، وبين اجتماع العبادات في المعبد؛ فإن الأول من سنن الاجتماع البشري التي لا تنفك عنها الأمم، وأما الثاني فمرتبط بجوهر العقيدة التي جاء بها الرسل. فقد دلَّ القرآن دلالةً ظاهرةً على أن الأرض قد يوجد فيها:مؤمن وكافر مسجد وكنيسة توحيد وشرك، لكن لم يأتِ في شريعةٍ من الشرائع، ولا في ملةٍ من ملل الأنبياء، أن يجتمع التوحيد والشرك في بيت عبادة واحد أو في نظامٍ عباديٍّ واحد. وهذه قاعدة يمكن تسميتها بقاعدة جغرافية التوحيد. ومعناها: أن التوحيد إذا أُقيم في مكانٍ للعبادة، وجب أن يُفرد ذلك المكان لله وحده، فلا يجتمع فيه معبودان، ولا تُرفع فيه شعيرتان متناقضتان.وقد دلَّ على هذه القاعدة النص والعقل جميعًا.

أولاً: الدليل القرآني كما مر من قول الله تعالى: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾.

فهذا نصٌّ في أن البيت الذي يُعبد فيه الله يجب أن يُطهَّر من الشرك.والتطهير في لسان القرآن لا يعني مجرد التنظيف الحسي، بل إزالة ما يناقض التوحيد. ولهذا كان أول ما فعله إبراهيم عند إقامة التوحيد هو إزالة الأصنام. فدل ذلك على أن العبادة لا تقبل المزج.

ثانياً: الدليل العقلي : من المعلوم بالعقل أن: العبادة تعني إفراد المعبود بالتعظيم. فإذا اجتمع في مكان واحد: من يسجد لله وحده ومن يسجد لصليب ومن يتوجه إلى معبود آ خر فإن المكان لا يكون موضع عبادة لله وحده، بل يصبح موضع تعدد آلهة. والجمع بين الأمرين تناقض.لأن التوحيد يقتضي: نفي الألوهية عن غير الله، بينما الشرك يثبتها.

والنفي والإثبات لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة.وأما عن تحرير محل النزاع فينبغي أن يُعلم أن النزاع ليس في: وجود غير المسلمين في المجتمع ولا وجود معابدهم في الأرض فقد أقر الإسلام ذلك في إطار العمران البشري،

قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ﴾ [الحج: ٤٠].

لكن محل النزاع هو:هل يجوز دمج هذه المعابد في مجمع ديني واحد يُقدَّم على أنه وحدة عقدية أو إرث مشترك؟

فهنا يقع الإشكال. فأفيقوا أيها المخدوعون بسحر الشعارات! إن إبراهيم الذي حمل الفأس بيمينه ليحطم الأصنام، لن يرضى أبداً أن تُبنى وتُجمع الأصنام اليوم باسمه. فإما أن تطهروا عقائدكم كما طهّر هو بيته، وإما أن تبحثوا لكم عن مهندس آخر غير الخليل إبراهيم، ليبني لكم معابد الخلط، ومتاحف الشرك، ومقابر اليقين!

فإن اعترض معترضٌ، وشغب فقال: إن الآية ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ خاصةٌ بالمسجد الحرام (الكعبة)، ولا تتعداه لغيره. فلا يصح الاستدلال بها على منع بناء المعابد المشتركة في غير مكة، لأن العلة قاصرة على البيت العتيق.

قلنا :هذا اعتراضٌ فاسدٌ، منقوضٌ من وجوه عقلية وشرعية:

الوجه الأول: نسألكم: ألستم سميتم مشروعكم هذا "البيت الإبراهيمي "أو بيت العائلة الإبراهيمية"؟ فإن قلتم: نعم .قلنا :لقد ألزمتم أنفسكم بحكم إبراهيم؛ فما كان إبراهيم يفعله في بيته وجب عليكم فعله إن كنتم صادقين في النسبة إليه. وقد ثبت بالنص القاطع أن سُنة إبراهيم في بيوت العبادة هي التطهير وكسر الأصنام لا الجمع والإيواء.

فإما أن تنزعوا اسم إبراهيم عن مشروعكم فتبطل دعواكم، وإما أن تلتزموا بسنته في التطهير فينهدم بنيانكم. أما أن تأخذوا الاسم لتسويق الباطل، وتتركوا المسمى وهو التوحيد؛ فهذا هو التدليس بعينه.

الوجه الثاني: وهي في تحقيق المناط، فإن العلة هي التوحيد لا التربة، وهنا نسألكم: هل أمر الله إبراهيم بتطهير البيت الحرام لعلةٍ في حجارة مكة وتربتها؟ أم لعلةٍ في صيانة جناب التوحيد من دنس الشرك؟ فالعقل والنقل يقطعان بأن العلة هي التوحيد، فالله يغار أن يُشرك به في بيته، سواء كان هذا البيت في

مكة أو في أقصى الأرض .فإذا كان الله لا يرضى الشرك في بيته العتيق، فكيف سيرضاه في بيوتٍ أخرى تُبنى باسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال أعظم الرجال؟! هل صار الشرك قبيحاً في مكة، وحسناً مستحباً في غيرها؟! هذا محالٌ في حق الله؛ لأن الشرك قبيحٌ لذاته، وما كان قبيحاً لذاته فلا يُباح بتغير الأمكنة.

الوجه الثالث: إذا كان أقدس مكان في الأرض وهو الكعبة قد أُمر بتطهيره من رموز الشرك، ولم يشفع له قداسته أن يجمع الأضداد، فمن باب أولى وأحرى أن تُطهر المعابد والمراكز التي هي دونه في الحرمة !

فكيف يُمنع الشرك في الأصل (الكعبة)، ويُجعَل ركناً أساسياً في الفرع (المراكز الإبراهيمية)؟! هذا قلبٌ لموازين القياس، وانتكاسٌ في الفطر.

الوجه الرابع: عموم الإضافة التشريفية ﴿بَيْتِيَ﴾ :إن قوله تعالى ﴿بَيْتِيَ﴾ إضافة تشريف، وكل مسجدٍ يُبنى للتوحيد فهو بيت الله ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾. فكل مكانٍ يُزعم أنه لله، وجب أن يُطهر كما طُهر البيت الأول. أما أن يُبنى بناءٌ يُزعم أنه لله، ثم يُحشى بالتثليث والوثنية، فهو ليس بيتاً لله، بل هو بيتٌ للشركاء، والله أغنى الشركاء عن الشرك.

وختاما فإنكم تزعمون أن جمع المسجد والكنيسة والمعبد في حيزٍ معماري واحد هو إحياءٌ لإرث إبراهيم، وتجسيدٌ للحنيفية السمحة الجامعة. فنسألكم سؤالاً لا فكاك لكم منه:ما حقيقة ملة إبراهيم في شأن العبادة؟

أهي: إفراد الله بالعبادة وتنزيه بيوت العبادة عن الشرك؟ أم هي:جمع العقائد المختلفة في حيزٍ واحد وإقرارها جميعًا؟ فإن قلتم بالأول – وهو الذي دل عليه القرآن – فقد أبطلتم مشروعكم من أساسه؛ لأن الله قد أمر خليله فقال: ﴿أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ والتطهير يقتضي إزالة الشرك لا جمعه، وإخراج الأصنام لا إيواءها، وإفراد الله بالمكان لا إشراك غيره معه. فكيف تجعلون ما أُمر إبراهيم بإزالته أساسًا لبناءٍ يحمل اسمه؟

وكيف يُجعل بيتٌ أُمر بتطهيره من الشرك نموذجًا لمجمعٍ يجمع رموز الشرك والتوحيد معًا؟

وإن قلتم بالثاني – وهو أن ملة إبراهيم تحتمل اجتماع هذه العبادات المختلفة – فقد نسبتم إلى الخليل ما نفاه الله عنه، وكذبتم صريح القرآن الذي وصفه بقوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فإن الذي بُعث ليكسر الأصنام لا يمكن أن يكون إمامًا في جمعها، والذي طهّر البيت من الشرك لا يمكن أن يكون مؤسسًا لمعبدٍ أو بيت يجمعه.

فثبت بهذا أن دعوى "بيت العائلة الإبراهيمية" لا تقوم إلا على أحد أمرين:إما تحريف معنى الحنيفية حتى تصبح مساواةً بين التوحيد والشرك، وإما استعمال اسم إبراهيم ستارًا لتمرير فكرةٍ لا علاقة لها بملته. والحق الذي لا مرية فيه أن إبراهيم لم يكن إمام التلفيق العقدي،بل كان إمام المفاصلة التوحيدية. فمن أراد أن ينتسب إلى ملته، فليلزم طريقه الذي نص عليه القرآن: إفراد الله بالعبادة، وتنزيه بيوت العبادة عن الشرك.

وأما من أراد أن يبني معابد تجمع الأضداد، وتسوّي بين العقائد، فله أن يبني ما شاء من المباني، لكنه لا يملك أن يسمها إبراهيمية؛ لأن إبراهيم الذي عرفه القرآن لم يكن جامعًا للأصنام، بل كان محطمًا لها.

فصل في هدم صنم النسبية، وتقرير عقيدة التفاضل، وأن ملة الخليل هي ذروة السنام.

واعلم -أيدك الله بروحٍ منه، وعصمك من فتن المضلين- أن هذا البنيان المعماري الممسوخ الذي شيدوه، لم يقم إلا على أساسٍ فكريٍ أشد مسخاً وخبثاً. فإن "الديانة الإبراهيمية الجديدة" أو "مشاريع الإبراهيمية" تتغذى في جذورها العميقة على لوثةٍ فلسفيةٍ معاصرة، ووباءٍ فكريٍ مهلك يُعرف بـ "نسبية الحقيقة".

وهي خديعةٌ شيطانية تهدف إلى إعدام الفوارق بين الحق والباطل، ومساواة جميع المعتقدات في ميزان واحد، زاعمةً بفجاجة أنه لا فضل لدينٍ على آخر، وأن التوحيد الخالص، والتثليث المبتدع، والوثنية العمياء؛ ما هي إلا طرائق متساوية، ومسالك متوازية مقبولة للوصول إلى الله![1]. ولتمرير هذا السُمّ الزعاف، تجرأوا على رسالة إبراهيم -عليه السلام- فمسخوها، وأرادوا جعل محطم الأصنام ومفاصل المشركين، رمزاً ومظلةً لهذه التسوية الباطلة!

فنقول مستمدين اليقين من محكم التنزيل: إن القرآن الكريم ينسف هذه الفلسفة من قواعدها، ويدك صرحها من أركانها، ويقرر بوضوحٍ قاطعٍ مبدأ التفاضل بين الأديان؛ ليحسم قضية الحقيقة المطلقة، رابطاً إياها بملة الخليل إبراهيم عبر هذا الإعلان الإلهي العظيم الذي تقشعر منه جلود الموحدين:﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾. [النساء: ١٢٥].

---

(١) ينظر: ما يقرره بعض المعاصرين كالدكتور عدنان إبراهيم في نفيه الكفر والخسران عن غير المسلمين، وتصريحه بنجاتهم في الآخرة، في نسف صريح لعقيدة التفاضل وحصرية النجاة في الإسلام.

ومن خلال إشراقات هذه الآية المحكمة، ننزع عنهم لُبُسَهم لنبدي ماواروا عن عورة مشروعهم التلفيقي، وتندك دعائم التسوية العقدية عبر الوجوه القاهرة التالية:

أولاً: هدم صنم المساواة العقدية وإعلاء ميزان التفاضل

لقد بدأت الآية الكريمة باستفهامٍ إنكاريٍ مشربٍ بمعنى النفي القاطع: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾، ومعناه الجازم: لا أحد في الوجود أحسن ديناً، ولا أصح معتقداً، ولا أهدى سبيلاً ممن حقق هذا الوصف!

وهذا إقرارٌ إلهيٌ صريح، وبلاغ ربانيٌ بليغ، بأن الأديان والمعتقدات تتفاضل وتتباين، وأنها ليست سواءً في ميزان الله. إن محاولة دعاة الإبراهيمية اليوم تسوية الصفوف بين من أخلص العبادة لرب العالمين، وبين من اتخذ معه شريكاً أو ولداً، هي طعنٌ مباشر في هذا التفاضل القرآني، وإلغاءٌ ظاهر لميزان العدل الإلهي الذي يرفع أهل التوحيد في أعلى عليين، ويُسقط أهل الشرك في أسفل سافلين. فكيف يُسوّى بين النور والظلمات، وبين الظل والحرور؟!

ثانياً: معيار الدين الأحسن هوإسلام الوجه للديّان لا للطغيان

ولم يترك القرآن هذا التفاضل عائماً في فضاء الادعاءات، بل وضع له معياراً دقيقاً صارماً حصره في قوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾. فالأفضلية عند الله لا تُنال بالانتساب العرقي لإبراهيم، ولا بالشعارات البراقة، ولا بالادعاءات الروحية الفارغة في أروقة المؤتمرات؛ بل تُنال بالاستسلام المطلق (الإسلام) لله وحده، وإخلاص القصد والعمل لوجهه الكريم.

أما الإبراهيمية المخترعة اليوم، فإنها لا تطلب من أتباعها إسلام الوجه لله، بل تطلب منهم إسلام الوجه للمشروع السياسي، والانقياد الأعمى للمنظومة الدولية، والقبول بخلط العقائد إرضاءً لأسياد الأرض! فكيف، بربكم، يكون أحسن ديناً من ساوى بين عبادة الخالق الجليل، وعبادة المخلوق الذليل؟!

ثالثاً: مقام الخُلّة لا يُنال بالتلفيق ولا يُمنح للمشركين

ثم تأمل كيف خُتمت الآية بتاج الكرامة، ووسام الاصطفاء الأعظم: ﴿وَ اتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.

والخُلّة -يا رعاك الله- هي أعلى درجات المحبة، وأصفى مقامات الوداد؛ تتخلل الروح والقلب، ولا تتسع لمشاركة أحدٍ مع المحبوب. وما نال إبراهيم هذا المقام الأسمى إلا لأنه أخلص توحيده لله (حنيفاً)، فجرّد قلبه من كل ما سوى الله، ولم يساوم على دينه، ولم يخلط يقينه بشرك قومه.

أفيأتي اليوم دعاة الإبراهيمية الجديدة، كالسراق في جنح الظلام، ليختطفوا اسم الخليل، ويبنوا به مشروعاً يناقض تماماً أسباب نيله لتلك الخُلّة؟! إن الخليل الحق لا يرضى بأن يُعبد مع حبيبه وخالقه أحد، وهؤلاء يرضون بمعتقدات المشركين، ويُقرونها، ويشرعنونها باسمه! إنها خيانةٌ لمقام الخلة، وطعنةٌ في صميم الحنيفية.

لقد قرر الله من فوق سبع سماواتٍ مبدأ التفاضل المطلق قائلاً: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ... وَ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾.

فنسألكم سؤلاً لا مفر من جوابه: في ميزان مشاريعكم "الإبراهيمية الجديدة"، هل الأديان تتفاضل، وأن الاستسلام لله بالتوحيد الخالص (الإسلام) هو الدين الأحسن الأوحد المقبول؟ أم أن الأديان كلها متساوية، ولا فضل لتوحيدٍ على شركٍ أو تثليث تحت مظلتكم المشؤومة؟

فإن قلتم تتفاضل، والإسلام الخالص هو الأحسن والأوحد: فقد هدمتم مشروعكم التلفيقي من أساسه، وأبطلتم دعوى وثائقكم، واعترفتم صاغرين بأن مساواتكم بين مساجد التوحيد ومحاريب الشرك هو عبثٌ لا يقره وحي، وضلالٌ لا يقبله عقل!

وإن قلتم بل هي متساوية، ولا فضل لدين على دين: فقد كذبتم صريح القرآن، ورددتم على الله قوله، ونفيتم أن يكون هناك دينٌ أحسن من دين، وضربتم بحقيقة الوحي عرض الحائط!

فانكشف الغطاء، وبان العوار، وظهر لكل ذي عينين: أن القضية في حقيقتها ليست دعوةً بريئةً للسلام، ولا مبادرةً لزرع الوئام؛ بل هي حربٌ عقدية خفية تهدف إلى اغتيال ميزة الإسلام المطلقة، وتجريده من كونه الدين الأحسن والمهيمن، لتحويله إلى مجرد خيارٍ باهتٍ، وبضاعةٍ رخيصةٍ معروضة ضمن خياراتٍ متساوية في سوق الضلالة ومزاد الأديان الجديد! وإن الإسلام، الذي ارتضاه الله ديناً وأتم به النعمة، لأعزّ وأجلّ من أن يُدنس في أسواق الملبسين!

فإن قيل: أنتم تُقصون الآخرين وتُلغون التعايش، وهذا يخالف الرحمة والعدل، ويُشعل الصراع.

قيل :هذا من أظهر أبواب التلبيس؛ إذ خلطتم بين باب الحقائق العقدية وبين باب المعاملة والحقوق.

فتفاضل الأديان حكمٌ على الاعتقاد في ميزان الله، لا على الحقوق المدنية ولا على العدل في الدنيا.

فالإسلام يقرر التفاضل العقدي تقريرًا محكمًا، ومع ذلك يأمر بالعدل والقسط مع المخالفين في المعاملة، ويحرّم ظلمهم، ويأمر ببرّ من لم يقاتل.

فهل من لازم قولنا: الإسلام هو الحق الأحسن أنه يجب ظلم غير المسلم؟

فهذا لازمٌ باطل؛ إذ الجمع بين نفي التسوية العقدية وإثبات العدل المعاشي ثابت بالوحي والعقل، ولا تناقض بينهما إلا في أذهان من جعل الرحمة اسمًا لمحو الحقيقة.

فإن قيل: نسبية الحقيقة لا تعني تساوي الأديان عند الله، إنما تعني التواضع المعرفي وأن البشر قد يخطئون؛ فكيف تجعلونها خديعة شيطانية؟

قيل :هذا تلبيسٌ بمشترك لفظي؛ فإن التواضع المعرفي شيء، ونسبية الحقيقة التي تُبطل الفصل بين الحق والباطل شيءٌ آخر.

التواضع المعرفي: أن يقرّ الإنسان بقصوره في بعض التفاصيل، وأن يتثبت، وأن يطلب الدليل.

وأما نسبية الحقيقة في باب الدين بمعناها الذي تُبنى عليه الإبراهيمية الجديدة: فهي دعوى أن المتناقضات كلها حق أو مقبولة للوصول إلى الله على السواء.

وهذا لا يقوله عاقلٌ إذا حفظ قوانين العقل الأولية؛ لأن العقل يقضي بأن النقيضين لا يصدقان معًا :لا يمكن أن يكون الله واحدًا لا شريك له وأن يكون له ولد حقًا في الوقت نفسه من الجهة نفسها.

فمن قال: أنا متواضع معرفيًا فليُتَواضع في نفسه، لا في تحويل التناقض إلى حقٍ واحد.

فإن قيل: أنتم تبنون على آية واحدة: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾، وهذه في مقام الترغيب، لا في مقام إقصاءالآخرين.

قيل :بل الآية في مقامٍ محكمٍ يقرر مبدأً كليًا :التفاضل بين الأديان، لا مجرد ترغيبٍ نفسي.

وبيان ذلك من وجوه:

الأول: صيغة الاستفهام الإنكاري هنا تفيد النفي العام: لا أحد أحسن دينًا ممن تحقق بوصف الإسلام لله والإحسان واتباع ملة إبراهيم.

الثاني: الآية لم تجعل المعيار هوية ثقافية أو انتسابًا تاريخيًا، بل جعلته إسلام الوجه لله والإحسان واتباع الملة؛ وهذا تعريف للحق، لا تمويهات.

الثالث: ختمها بمقام الخُلّة يدل على أن القضية مقام قربٍ ديني، لا مجرد مدحٍ أدبي.

فإن قيل: التفاضل يعني أفضلية لا حصرية، فربما بقيت طرق أخرى مقبولة وإن كانت دون الإسلام.

قيل :هذا من أشهر مخارج المتأولين، وهو مردود من جهتين:

من جهة العقل: إذا كانت طرقًا تصل إلى الله في النجاة، فلابد أن تكون مرضية عنده، وإلا لم تكن سبيلاً بل ضلالاً، فلا معنى لكونها تصل من حيث النجاة.

ومن جهة الشرع: القرآن قرر أن الدين المرضي عند الله الإسلام فقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، ونفى قبول غيره فقال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. فإذا جاء أحدٌ بعد ذلك فجعل غيره مقبولاً وإن كان دونًا، فقد عارض النصوص المحكمة وجعلها ظنية لأجل مشروعٍ سياسي أو فلسفي.

فإن قيل: قولكم لا فضل لدين على آخر مبالغة؛ فوثائق الإبراهيمية لا تقول هذا بالحرف، إنما تقول: التعددية حكمة ومشيئة، وكلنا أبناء إبراهيم.

قيل :هذا من باب تحرير محل النزاع: نحن لا نحاكم العبارات الملساء بل نحاكم اللوازم.

فإذا قيل: التعددية الدينية مرادة شرعًا وحكمة، قلنا:فقد لزم من ذلك أن الله رضي الشرك والتثليث كرضاه بالتوحيد، وإلا كانت حكمة بالقدر لا بالشرع.

وإذا قيل: كلنا أبناء إبراهيم في الدين، قلنا:لزم منه أن من كذب بإبراهيم في أصل دعوته (الحنيفية) صار وارثًا له! وهذا قلب لمعنى الإرث الديني؛ إذ الإرث في الدين اتباعٌ لا مجرد دعوى نسب.

فإن قيل: قوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ يشمل كل من سلم لله بحسب فهمه، فاليهودي والمسلم والمسيحي كلهم أسلموا لله بطريقة ما.

قيل :هذا مخرجٌ لفظيٌّ يُفسد اللسان والشرع معًا.

فإسلام الوجه لله في القرآن ليس مجرد نية عامة أو روحانية، بل هو استسلامٌ شرعيٌّ لله بما شرع، وتوحيدٌ له بما أمر.

ولو كان المراد الإسلام العام بمعنى أي توجه إلى الله على أي صورة،

لما قرن الله ذلك باتباع ملة إبراهيم حنيفًا ولا بنفي الشرك عن إبراهيم، لأن هذه قرائن تفسّر المراد وتقطع الاحتمال.

ومن جعل الإسلام اسمًا لكل دين، فقد أبطل معنى الكفر والشرك والتوحيد وصيرها ألفاظًا جوفاء، وهذا عين ما حذّرنا منه في باب غيبوبة المصطلحات.

فإن قيل: أنتم تجعلون الخُلّة دليلاً على نفي التسوية، لكن الخلة مقام لإبراهيم وحده، ولا يلزم منه الحكم على غيره.

قيل :بل يلزم من جهة القياس الشرعي الصحيح:

الخلة في الآية جاءت خاتمةً للمنظومة:اتباع ملة إبراهيم حنيفًا ثم اتخاذه خليلاً، فهي بيان أن هذا الطريق هو طريق الاصطفاء الأعلى، وأن سببه كمال الحنيفية التي هي براءة من الشرك.

فمن جاء فجعل الشرك والتثليث طرقًا مقبولة تحت مظلة إبراهيم، فقد نسب لإبراهيم ما يناقض سبب خُلّته؛ إذ الخلة لا تجتمع مع مشاركة محبوبٍ في العبادة، لأنها أعلى درجات الاختصاص.

فالحجة ليست أن غير إبراهيم لا خلة له، بل أن مقتضى الخلة يشرح معنى الحنيفية ويهدم التسوية.

فإن قيل: ما تسمونه نسبيةهو مجرد تعارف إنساني وسلام، فلا علاقة له بالحقيقة العقدية.

نحن لا ننكر إمكان التعايش المدني، ولا البر والقسط، ولا المواثيق التي تحفظ الحقوق .وإنما الكلام في تصديق عقدي يُسَوّي بين التوحيد والشرك ويطلب من المسلم أن يقرّ أن الأديان المحرفة مسالك مقبولة إلى الله. فإذا قيل: لا نريد التصديق العقدي، بطل أصل ما تدعون إليه وتحوّل إلى ميثاق سياسي، فلا تُسمّى ديانة ولا ملة أو عائلة أو مشترك ولا تُنسب لإبراهيم. وإن قيل: نريد التصديق العقدي، ظهر مراد النسبية، وانكشف أنه ليس مجرد تعارف.

فإن قيل: الآية تتحدث عن أحسن دينًا في مقام العمل والإحسان، لا في مقام العقيدة؛ فلماذا تحمّلونها حصر الحق؟

قيل :هذا تفريقٌ فاسد؛ لأن الإحسان في القرآن لا ينفك عن التوحيد، بل هو فرع عنه. والآية نفسها فسّرت الأحسن بأسلم وجهه لله ثم اتبع ملة إبراهيم حنيفًا. وهذه عبارات عقدية قبل أن تكون سلوكية؛ لأن إسلام الوجه توحيد، والحنيفية براءة من الشرك.فمن زعم أنها أخلاق بلا عقيدة، فقد جرّد ملة إبراهيم من حقيقتها، وهذا عين جنايتكم التي نقضناها في صدر الكتاب.

فإن قيل: قولكم "..التثليث والوثنية طرق متساوية"، هو اختزال مضلل؛ فالمسيحي عنده توحيد بطريقة ما.

قيل :النزاع هنا ليس في تسمية الألفاظ، بل في حقيقة المعنى:

إما أن يكون الله واحدًا لا شريك له ولا ولد له، وإما أن يكون له ولد أو أقانيم أو شركاء في العبادة. وهذه قضايا تناقض لا تقبل الجمع. فإذا قال قائل: هي توحيد بطريقة ما، قيل له: ليست العبرة بالاسم، بل بالمسمّى. ومن سوّى بين توحيد يثبت لله الولد أو الأقنوم وبين توحيد ينفي ذلك نفياً قاطعاً، فقد سوّى بين النقيضين، وهذا إعدام للتمييز العقلي قبل أن يكون مخالفةً للنقل.

فإن قيل: أنتم تصفون النسبية بأنها خديعة شيطانية وهذا خطابٌ تعبوي يقطع الحوار.

قيل :ليس وصف الشيء بحقيقته قطعًا للحوار، بل قطعٌ لذرائع التلبيس. والشيطان في خطاب الوحي ليس شتيمةً سياسية، بل اسمٌ لمعنى: كل طريقٍ يُلبِّس الحق بالباطل ويصد عن سبيل الله.

فإذا كانت النسبية تُعدم الفارق بين التوحيد والشرك، فهي من جنس الصدّ عن سبيل الله، فناسب وصفها بما يناسب حقيقتها، مع بقاء أدب الخطاب في حق الأشخاص، وهذا هو الفرق الذي قررناه بين مقام الاعتقاد ومقام المعاملة.

فإن قيل: إذا قلتم بالتفاضل والحصر، فلماذا توجد نصوص تأمر بالحوار، وتذكر المشترك، وتدعو للكلمة السواء؟

قيل :هذا من أظهر ما يُسد به الباب :الأمر بالحوار والكلمة السواء إنما هو دعوة إلى التوحيد لا دعوة إلى تسوية الأديان.

فالكلمة السواء هي أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئًا. فمن جعلها منصة مشتركة مع بقاء الشرك والتثليث على حاله، فقد قلب معنى السواء من توحيد إلى تسوية، وهذا عين التحريف الذي سميناه إبطال المعاني مع إبقاء الألفاظ.

فإن قيل: قولكم "الحرب العقدية الخفية" هو تهويل، والواقع مجرد مبادرات سلام.

قيل :العبرة بالثمرات واللوازم لا بالدعايات .فإذا كانت المبادرة تؤول إلى: جعل الأديان طرقًا مقبولة للنجاة، وإدخال الشرك في مظلة إبراهيم،وطمس ميزان الولاء والبراء، وتدجين مفاهيم التفاضل والهيمنة والمقاومة، فهي حربٌ على الحقيقة العقدية وإن سُمّيت سلامًا.

والسلام الذي يقوم على محو الفوارق بين الحق والباطل ليس سلامًا، بل مصالحة مع التناقض، والعقل والشرع يأبيان ذلك.

فصل في أن كل من اتبع إبراهيم في دينه وتوحيده فهو أرفع وخير من غيره

في محاولة بائسة لتمييع عقيدة الولاء والبراء، يروج دعاة الإبراهيمية الجديدة لمساواة باطلة، زاعمين أن الانتساب لإبراهيم هو خيمة تسع الموحد والمشرك على حد سواء، وأن الجميع في رتبة واحدة من القبول والقداسة. لكن القرآن الكريم يقرر حقيقة مغايرة تماماً؛ وهي أن القرب من إبراهيم ليس عرقاً يورث، بل هو درجة تُنال بقوة الحجة وصفاء التوحيد، وأن المتبع لإبراهيم في حقيقته هو الأرفع قدراً والأعلى منزلة بنص الوحي.

فبعد أن خاض الخليل إبراهيم -عليه السلام- معركته الفكرية الكبرى ضد الشرك، وجرد الأدلة على بطلان عبادة ما سوى الله، ختم الله قصته في سورة الأنعام بقرار إلهي حاسم: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾. [الأنعام: ٨٣].

ومن وحي هذه الآية، يُفضح زيف المساواة المزعومة عبر الوجوه الآتية:

أولاً: الرفعة مقرونة بالحجة لا بالانتساب المجرد لقد ربط الله عز وجل رفعة الدرجات بإيتاء الحجة؛ والحجة الإبراهيمية لم تكن دعوة للتعايش مع الأديان الباطلة، بل كانت برهاناً ساطعاً على بطلانها وإثباتاً لوحدانية الله. إن الرفعة التي نالها إبراهيم –وينالها أتباعه من بعده– هي رفعة التميّز والمفاصلة، وليست رفعة الذوبان والتلفيق. فمن حمل حجة إبراهيم وصدع بتوحيده، رفعه الله درجات، ومن فرط في الحجة وساوى بين الحق والباطل، فقد سقط من عين الله قبل أن يسقط في موازين العقل.

ثانياً: استحالة المساواة بين أهل الحجة وأهل الشرك كيف يستقيم في عقل أو منطق أن يتساوى في الدرجة من يحمل حجة الله التي تقصم ظهر الباطل، مع من يروج لمظلة وعائلة هجينة تشرعن الباطل؟ إن قول الله ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ﴾ عقب ذكر المحاجة، دليل على أن الموحد الذي يتبع ملة إبراهيم هو خير وأرفع من غيره رتبةً ومقاماً. فالمؤمن الذي أخلص دينه لله هو الأعلى ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ، ومحاولة مساواته بغير

الموحد تحت شعار "الإبراهيمية" هي طعن في الحكمة الإلهية التي فرقت بين الفريقين.

ثالثاً: وراثة الدرجة منوطة بوراثة الملة إن الرفعة المذكورة في الآية ليست محصورة في شخص إبراهيم كحدث تاريخي، بل هي سنة ربانية مطردة؛ فكل من ورث حجة إبراهيم في التوحيد، ورث نصيباً من تلك الرفعة والدرجات. والداعية المسلم الذي يتبع إبراهيم حقاً هو من يستعلي بعقيدته ويراها الحقيقة الوحيدة التي لا تقبل القسمة، أما من ينادي بمساواة الإسلام بغيره، فقد خلع عن نفسه رداء الرفعة الإبراهيمية، وارتضى لنفسه حضيض التبعية الفكرية والانهزام العقدي.

ولقد قرر الله أن الرفعة والدرجات مرتبطة بالحجة والتوحيد في قوله: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ﴾. فنسألكم: هل يتساوى في ميزانكم المسلم الموحد الذي يحمل حجة إبراهيم، مع غيره ممن يشرك بالله أو يحرف كلماته، تحت مظلة "الإبراهيمية"؟ أم أن المتبع لإبراهيم في توحيده هو الأرفع درجة، والخير قدراً، والأحق بالسيادة العقائدية؟

فإن قلتم هم سواء: فقد كذبتم صريح الآية التي جعلت الرفعة والدرجات نتيجة لحمل الحجة والتوحيد دون غيره، ونفيتم التمايز الذي أقره الخالق!

وإن قلتم إن المتبع لإبراهيم هو الأرفع حقاً: فقد هدمتم مشروعكم "الإبراهيمي" القائم على تذويب الفوارق، واعترفتم بأن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يرفع صاحبه فوق العالمين!

ثم ماتقولون في صريح قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ أُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ* إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ* جَزَاؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [البينة: ٦-٨] . لقد نص الله نصا على أن أهل الكتاب شر البرية وأن المسلمين أهل الإيمان هم خير البرية فكيف يستوي عندكم خير البرية مع شرها؟ أفلا تعقلون؟

وقد نصت الآيات هناعلى أن أهل الكتاب في النار وأن المؤمنين في الجنة وكلا الفريقين خالد فيما هو فيه؛ وقد قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۚ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠].

فعجبا لكم كيف تسوون بينهم؟!

فالقضية إذن هي صراع بين عزة التوحيد التي ترفع الدرجات، وبين ذلة التلفيق التي تضع الأقدار. فإما رفعة إبراهيمية بالحجة، وإما "ضلالة إبراهيمية" بالتبعية.. ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾!

فإن قالوا: إنكم جعلتم الرفعة في الدنيا، والآية ﴿نرفع درجات من نشاء﴾ قد تكون رفعة علمٍ أو نبوةٍ أو ذكرٍ حسن، لا حكماً جارياً في أتباعه اليوم.

قلنا: هذا من تلبيس إخراج الكلام عن سياقه، فإن الله لم يذكر الرفعة مجردة، بل قرنها بسببها فقال: ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه﴾ ثم عقّب: ﴿نرفع درجات من نشاء﴾، فدلّ السياق على أن الرفع هنا مترتبٌ

على الحجة والتوحيد، لا على مجرد الانتساب، ثم ختم بقوله: ﴿إن ربك حكيم عليم﴾، فدلّ على أن الرفعة ليست عطاءً أعمى، بل موضوعةٌ على أسبابٍ وحِكم. ومن زعم تخصيص اللفظ بإبراهيم وحده بلا دليلٍ مخصص، فقد ادعى التخصيص بغير مخصص، وهذا قلبٌ لطريقة الاستدلال.

فإن قالوا: المراد باتباع إبراهيم اتباعٌ واسع؛ كل من آمن بالله على وجهٍ ما، وإن خالف في التفصيل، فنلحقه بالخيرية والرفعة.

قلنا: هذا عين نسبية الحقيقة التي تناقض محكم القرآن؛ فإن القرآن فسّر الاتباع بما يقطع هذا التسييب، فجعل ملة إبراهيم: ﴿حنيفاً وما كان من المشركين﴾، وجعل صدق الاتباع مقيداً بالحنيفية المفاصِلة للشرك، فمن أدخل المشرك في اسم الاتباع فقد جمع بين نقيضين في اسمٍ واحد، إذ الحنيفية نفيٌ للشرك، وجعل الشرك من الحنيفية إبطال لمعنى اللفظ، وهو من جنس تبديل الحقائق مع إبقاء الأسماء.

وإن قالوا: إن آية "خير البرية" و"شر البرية" مخصوصةٌ بقومٍ بعينهم؛ أهل كتابٍ قامت عليهم الحجة فكفروا، فلا تعمّمون الحكم.

قلنا: نحن لا نخاصم في أفرادٍ بأعيانهم ولا في دقائق تطبيق الأحكام على كل معيّن، وإنما نخاصم في أصل التسوية العقدية التي تُبنى عليها الإبراهيمية الجديدة، والقرآن قد قرر الأصل المقابل لها: التفريق بين الإيمان والكفر، وبين الجنة والنار. والآية التي أوردناها نصّت على مناط الحكم: ﴿**الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين**﴾ فالحكم معلقٌ بالكفر لا بمجرد الاسم، وهذا يزيد حجتنا إحكاماً لا نقصاً؛ لأن مشروعكم لا يفرّق في الرتبة والقداسة بين حق وباطل، بل يذيب الفوارق ويجعل الجميع في رتبة واحدة، فمن أثبت تفريق الوحي بين الإيمان والكفر فقد نقض أصل مشروعكم.

فإن قالوا: "خير البرية" ليست للمسلمين بإطلاق، بل لمن "آمن وعمل صالحاً"، وقد يدخل غير المسلم في العمل الصالح.

قلنا: هذا خلطٌ بين صلاح العمل في عرف الناس وبين قبوله عند الله، والآية جعلت الوصف مركباً: إيمانٌ وعملٌ صالح، فمن أسقط الإيمان أو جعله لفظاً مطاطاً يشمل المتناقضات فقد بدّل المناط. ثم إن الإيمان في خطاب القرآن ليس مجرد شعور ديني عام، بل إيمانٌ حقٌ على وصفٍ يصدق مع الحنيفية ولا يصدق مع الشرك، فمن جعل الإيمان مشتركاً بين التوحيد والتثليث فقد أبطل حقيقة الإيمان، ثم احتج بالاسم بعد إبطال معناه، وهذا هو التلبيس بعينه.

وإن قالوا: ﴿**وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين**﴾ مخصوصةٌ بحال الحرب والنصر، لا تقرير قيمة دينية مطلقة.

قلنا: تخصيصها بواقعةٍ لا يمنع دلالتها على العلة، إذ علّق الله العلو بشرط الإيمان، فدلّ على أن للمؤمن علوّاً بحقيقة دينه لا بمجرد الغلبة الدنيوية؛ إذ قد يغلب الكافر في الدنيا، ولم يقل الله "وأنتم الأعلون" مطلقاً، بل قيدها بالإيمان، فصار العلو علوّ حقٍ وميزان. ومن جعل الخطاب حادثةً محضة فقد عطّل عموم العلل القرآنية التي يجري عليها الحكم وجوداً وعدماً.

فإن قالوا: أنتم تخلطون بين الولاء والبراء وبين البر والقسط، والله أمر بالقسط مع المخالفين.

قلنا: هذا من أبين خلط الأبواب: فالبر والقسط باب المعاملات، والولاء والبراء باب الاعتقاد والمحبة الدينية والبغض الديني، والعدل لا يستلزم تصحيح الباطل، والقسط لا يستلزم مساواة الأديان في الحق. ومن زعم أن البر يقتضي التسوية العقدية فقد جعل العدل عدواناً، لأنه ألغى الفروق التي أقامها الله بين نور وظلمة، وهدى وضلال، وجنة ونار.

وإن قالوا: أنتم تستدلون بالجنة والنار لإبطال التسوية، ونحن لا نتكلم عن الآخرة، بل عن قداسة مشتركة في الدنيا وتجمع تحت مظلة إبراهيم من باب التراث.

قلنا: هذه حيلة تفريقٍ لا تستقيم؛ لأن القداسة إن لم تكن راجعةً إلى الحق عند الله كانت لفظاً بلا معنى، ثم إن القرآن لم يجوّز تسويةً معنوية بين من قضى له بالجنة ومن قضى عليه بالنار، بل نص: ﴿لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة﴾، فمن أثبت عدم الاستواء في المآل ثم ادعى الاستواء في الرتبة والقداسة فقد أثبت تناقضاً بين المعنى ولازمه، إذ كيف يكونان في القدسية سواء ثم يكون أحدهما "شر البرية" والآخر "خير البرية"؟ هذا جمعٌ بين متدافعين لا يجتمعان.

فإن قالوا: في أهل الكتاب من هو أقرب إلى المسلمين من المشركين، فلماذا تجعلونهم في جانب الشر وتبنون على ذلك إبطال المظلة.

قلنا: هذا اعتراضٌ على غير محل النزاع؛ نحن لا ننازع في تفاصيل القرب في بعض المعاملات أو الطباع أو المشتركات الإنسانية، ولا ننفي ما قرره الشرع من العدل والقسط، وإنما ننازع في رتبة الحق والقبول والمساواة العقدية التي تجعل التوحيد والتثليث مسارين متساويين. فإذا قيل: بعضهم أقرب من بعض، قلنا: هذا لا يهدم أصل التمييز، بل يقرره؛ لأن وجود تفاوتٍ في القرب فرعٌ عن ثبوت أصل المفاضلة والتمييز، وهو الذي ينقض مشروع الرتبة الواحدة.

وإن قالوا: نحن نستدل بآيات ﴿لا إكراه في الدين﴾ و﴿لكم دينكم ولي دين﴾ على أن الأديان تُترك وتتساوى.

قلنا: هذا نقلٌ للحكم من بابه إلى غير بابه؛ "لا إكراه" نفيٌ للقسر في إدخال الناس في الدين، وليس تصديقاً لكل دين ولا تسويةً في الحق. و"لكم دينكم ولي دين" إعلان مفاصلة، لا تقرير مساواة. فمن جعل نفي الإكراه دليلاً على صحة كل دين فقد جعل ترك القهر تصديقاً، وهذا قلبٌ للمعاني، وفسادٌ في العقل واللسان.

فإن قالوا: قولكم وراثة الدرجة منوطة بوراثة الملة قياسٌ بلا نص.

قلنا: بل هو استقراء لطريقة الوحي: المقامات تُنال بأسبابها؛ فالإمامة لا ينالها الظالمون، والأولوية بإبراهيم للذين اتبعوه، والرفعة مرتبطة بالحجة في سياقها، فمن ورث الحجة ورث الرفعة بقدرها، ومن أضاع الحجة أو سوّى بين الحق والباطل فقد أضاع سبب الرفع. ومن أنكر تعليق الأحكام بأسبابها فقد أبطل معنى الحكمة في قوله: ﴿إن ربك حكيم عليم﴾.

وإن قالوا: هذه الإلزامات الشديدة "إن قلتم كذا هدمتم مشروعكم..." مبالغة.

قلنا: ليست مبالغة، بل هي إلزام لازم؛ لأن مشروعكم قائم على ركنين: مظلة واحدة، ورتبة واحدة من القبول والقداسة. فإن سلّمتم بأن المتبع لإبراهيم في توحيده أرفع وخير، بطل ركن الرتبة الواحدة وسقط المشروع. وإن قلتم: بل هم سواء، كذّبتم نصوص الرفعة والخيرية وعدم الاستواء، وعارضتم محكم القرآن. فصرتم بين أمرين لا ثالث لهما: إمّا نقض مشروعكم، وإمّا نقض الوحي.

ثم نقول لهم خاتمةً محرِّرةً لمحل النزاع: لسنا نخاصم في حسن جوارٍ، ولا في عدلٍ وقسطٍ، ولا في تعارفٍ دنيوي، وإنما نخاصم في التسوية العقدية والقداسة المشتركة التي تُبطل حقيقة الحنيفية وتلغي ميزان التفاضل. فإمّا أن يكون اتباع إبراهيم اتباعَ توحيدٍ مفاصِلٍ للشرك، وحينئذٍ فالمتبع أرفع وخير بنصوص الرفعة والخيرية وعدم الاستواء، وإمّا أن يكون اتباع إبراهيم اسماً بلا

حقيقة ومظلةً تسع التوحيد والشرك، وحينئذٍ فقد بُدِّلت الحقيقة وأُبقي الاسم، وهذا هو التلبيس الذي تقوم عليه دعوتكم، فاختاروا لأنفسكم: أإبراهيم النبي الشاهد على التوحيد، أم إبراهيم الرمز الذي يُسوّى به بين الحق والباطل؟

فصل في "آزيتهم" و"رجمهم الفكري" لمن خالفهم[1]

ثم أعلم أن من المفارقات الكبرى في خطاب "الإبراهيمية الجديدة" أنه يقدم نفسه كمنصة عالمية للتسامح المطلق وقبول الآخر، إلا أن الممارسة الواقعية لهذا الخطاب تكشف عن بنية إقصائية حادة تجاه كل من يتمسك بالتوحيد الخالص ويرفض التمييع العقدي. إننا أمام انبعاث لـ"المنهج الآزري" الذي يضيق بالحق الإبراهيمي، ويمارس "الرجم الفكري" والتهديد بالهجر لكل من صدع بالحنيفية.

لقد سجل القرآن موقف آزر من دعوة إبراهيم في قوله: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]. ومن خلال هذا المشهد، نفكك "الآزرية" في المشروع المعاصر عبر النقاط التالية:

أولاً: **الضيق بـ"الرغبة عن الآلهة" المعاصرة.**

استنكر آزر على إبراهيم رغبته عن آلهة القوم وزهده فيها؛ واليوم يمارس دعاة الإبراهيمية الجديدة ذات الاستنكار على المسلم الموحد الذي يرغب عن أصنامهم الحديثة (الوحدة العقدية المزعومة، والمشتركات الزائفة). إنهم يعتبرون التمسك بـ"لا إله إلا الله" بمعناها الإقصائي للباطل نوعاً من التطرف أو ضيق الأفق، تماماً كما اعتبر آزر توحيد إبراهيم خروجاً عن الإجماع الوثني السائد.

(١) يُنظر: ما تطفح به المنصات الإعلامية من (رجم فكري) للموحدين، ومن ذلك هجوم الإعلاميين المحسوبين على التيار التنويري على عقيدة (الولاء والبراء) ووصفها بصناعة الإرهاب. الإعلامي المصري ابراهام عيسى أنموذجا.

ثانياً: **"الرجم الفكري" وخطاب التهديد.**

تستخدم الآزرية المعاصرة سلاح ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ بصورته الحديثة؛ وهو الرجم بالاتهامات: (إقصائي، ظلامي، ضد السلام، متطرف). إن التسامح

الإبراهيمي الجديد ينتهي فوراً حين يواجه مسلماً يرفض مساواة التوحيد بالشرك؛ عندها يتحول التسامح إلى ترهيب، وتتحول المودة إلى وعيد.

إنهم يوالون المخالفين في العقيدة ويبسطون لهم وجوههم، بينما يمارسون "الرجم المعنوي" ضد إخوانهم المتمسكين بملة إبراهيم الحقيقية.

ثالثاً: **"الهجر الملي" و إقصاء الموحدين.**

ختم آزر حواره بطلب القطيعة: ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾؛ وهو ما تفعله المنظومات المروجة للديانة الجديدة اليوم، حيث تحاول عزل الأصوات المتمسكة بالثوابت، وإقصاءها من المشهد الثقافي والإعلامي، ووصمها بأنها خارجة عن السياق الإنساني العالمي. إن "آزريتهم" تتجلى في قدرتهم على احتواء كل الأديان والملل، وعجزهم التام عن احتواء الموحد المستمسك الذي يرفض تبديل دينه.

ونقول في ميزان "الحلم الإبراهيمي" و"الغلظة الآزرية" وبناءً على هذا التحليل، فإنا نضع دعاة هذا المشروع أمام مرآة الحقيقة:

لقد كان إبراهيم يواجه غلظة آزر ب"سلام" وحلم، بينما كنتم أنتم تواجهون الموحدين بغلظة آزر وتواجهون المشركين بلين إبراهيم، فنسألكم: لماذا تضيق صدوركم بـ"الحنيفية" التي ترفض الشرك، بينما تتسع لكل وثنيات الأرض تحت مسمى السلام؟ وهل مقتضى "الإبراهيمية" هو اتباع منهج إبراهيم في الدعوة باللين كما قلتم، أم اتباع منهج آزر في التهديد بالرجم والهجر لكل من خالف أهواءكم؟

إذا كنتم تمارسون الرجم والتهديد ضد أهل التوحيد: فأنتم "آزريون" في سلوككم مهما ادعيتم الانتساب لإبراهيم في شعاراتكم.

وإذا زعمتم أنكم "إبراهيميون": فأين حلمكم وسلامكم عمن يقول "ربي الله" ولا يقبل معه شريكاً؟

إن ملة إبراهيم هي براءة من آزر ومنهجه، بينما "إبراهيميتكم الجديدة" هي تماهٍ مع آلهة القوم وضيقٌ بصدق التوحيد. ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ هو لسان حال كل من يلوم الموحد على تمسكه بعروة الإسلام الوثقى. فيا لهذا الخطاب الذي يرفع شعار التعددية ولا يقبل الموقف الذي يرفض نسبية الحقيقة، وهذا ما يخلق تنافرا بيّناً بين مفهوم التسامح المعلن والممارسة الفعلية.

فإن قالوا: هذا تشبيهٌ للخصوم بآزر، وفيه تعريضٌ بالأشخاص واتهامٌ للنيات، وخروجٌ عن الإنصاف العلمي.

قلنا: محل النزاع ليس تعيين آزر في شخصٍ بعينه، ولا تنزيل الآية على آحادٍ بأسمائهم، وإنما المقصود بيان سنّة خطابية وبنية حجاجية تتكرر: كل مشروعٍ يجعل الولاء للأصنام المعنوية، ثم يضيق صدره بمن يرغب عنها، فهو يشابه منطق آزر من جهة الحجة لا من جهة الذات. وهذا من جنس قياس الأشباه في المعاني، لا من جنس رمي المعينين بالكفر أو الفسق. فمن جعل كل تشبيهٍ بالوصف طعناً في الأشخاص فقد سد باب الاعتبار والاستدلال، وحوّل القرآن من هادٍ كاشفٍ للسنن إلى كتاب تاريخٍ جامدٍ لا يُستخرج منه معنى.

وإن قالوا: آية ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ رجمٌ حسيٌّ بالقتل أو الضرب، وأنتم نقلتموه إلى "الرجم الفكري"، وهذا تحريف للفظ.

قلنا: بل هذا تحقيق لمعنى "الرجم" من جهة المقصود، لا إلغاء لصورته الأصلية؛ فإن "الرجم" في حقيقته إيقاع الأذى لإسكات الخصم وردّه عن قوله، وتتنوع وسائله بتنوع الأزمنة: فيكون حجراً، ويكون سيفاً، ويكون سجوناً، ويكون تشهيراً واتهاماتٍ تُراد بها الإطاحة بالمكانة وإسقاط السماع. والقرآن نفسه يقرر سنن الإيذاء للرسل وأتباعهم بألفاظ تتسع للصور المتعددة، كالسخرية واللمز

والصدّ والبهتان. فمن قصر الرجم على الحجر فقط فقد ضيق مدلولاً تشهد اللغة والعادة باتساعه.

قالوا: وصفكم لمشروعهم بأنه إقصائي تجاه الموحدين مصادرة؛ فهم يقولون: نحن نرفض العنف والكراهية لا التوحيد.

قلنا: النزاع ليس في شعاراتهم، بل في لازمها العملي إذا واجه "الحنيفية" بمعناها القاطع: نفي الشرك، وامتناع التسوية، ورفض القداسة المشتركة. فإما أن يقبلوا هذا المعنى كما هو، وحينئذٍ يبطل أصل مشروعهم القائم على التسوية، وإما أن يرفضوه أو يصفوه بالتطرف والضيق، وحينئذٍ تتحقق البنية الإقصائية التي ذكرنا. فمن أراد إبطال دعوانا فليأتِ بفارقٍ يثبت أنهم يقبلون الحنيفية المفاصلة دون أن يميّعوها؛ فإن عجز، فدعوى نحن نقبل التوحيد تصبح قبولَ لفظٍ مع إنكار حقيقته، وهو عين ما قررناه في باب التلبيس بالمصطلح.

فإن قالوا: هذه الأوصاف (ظلامي، متطرف...) ليست لازمة للمشروع، بل هي من سلوك بعض الأتباع أو الإعلام، فلا تُلزمون بها الفكرة.

قلنا: إن كانت عرضاً طارئاً من أفرادٍ لا يعبّرون عن روح الفكرة، فالعبرة بالموقف المنهجي حين يصدع المسلم بتمييز الحق من الباطل: هل يُسمح له أن يقرر أن الإسلام وحده الحق المقبول، وأن الشرك باطل، وأن بيت العبادة المشترك لا يساوي بين المتناقضات؟ إن سُمح بذلك بلا تجريم ولا تشنيع، بطلت دعواكم. وإن مُنع من ذلك، أو جُعل هذا التقرير نفسه تحريضاً وكراهية، ثبت أن الإقصاء ليس زلة أفراد، بل مقتضى بنية تسعى لإلغاء التمييز العقدي.

وإن قالوا: قول آزر ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ خاصٌ بآلهة محسوسة، وأنتم جعلتم "آلهتهم" اليوم مشاريع سياسية ومشتركات إنسانية.

قلنا: هذا اعتراضٌ على فهم حقيقة الإله في باب التوحيد؛ فإن الإله في ميزان الوحي ليس حجراً فحسب، بل كل ما يُعظَّم تعظيمَ العبادة، أو يُجعل حاكماً على الوحي، أو يُطاع طاعةً تُسقط المفاصلة، أو تُمنح له قداسةٌ تنازع

قداسة الحق. فمن جعل الوثن محصوراً في الصنم المادي فقد أخرج أكثر أبواب الشرك المعنوي من دائرة النقد، مع أن القرآن ذمّ اتباع الأهواء، وتعظيم الطاغوت، وعبادة ما سوى الله بصور متعددة. فكون الآلهة اليوم معنوية لا يخرجها عن كونها آلهة من جهة الوظيفة والمآل.

فإن قالوا: أنتم تقابلون حلم إبراهيم بغلظة آزر وتزعمون أننا لَيِّنون للمشركين غلاظ على المؤمنين، وهذا تعميمٌ واتهام.

قلنا: نحن لا نُثبت حكماً على كل فرد، بل نقرر معياراً يَظهر به صدق الدعوى وكذبها: من ادعى التسامح المطلق ثم لم يتسامح مع حقيقة التوحيد التي ترفض التسوية، فقد وقع في تناقضٍ بيّن. وهذا ليس اتهام نيات، بل كشف تهافتٍ منطقي: التسامح عندكم شاملٌ لكل شيءٍ إلا لتمييز الحق من الباطل! فصار التسامح سيفاً على الموحّد، لا رحمةً بالإنسان.

وإن قالوا: قوله ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ ليس إقصاءً من المشهد، بل أمرٌ شخصيٌّ في علاقة أب بابنه.

قلنا: بل هو نموذج لآلية الإقصاء حين يعجز الباطل عن جواب الحجة: ينتقل من المحاجة إلى القطيعة والعزل. وهذه الآلية لا يختص بها البيت والأسرة، بل تتكرر في الاجتماع والسياسة والثقافة. إنه يُقصى _صاحب المفاصلة_ لا لأنه اعتدى، بل لأنه أبقى التوحيد على حدّه. فالاستدلال هنا بالسنن، لا بخصوص الواقعة، ومن حصر العبرة في خصوص الأبوة فقد أغلق باب الاعتبار الذي أنزل الله القصص لأجله، ﴿**لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ**﴾.[يوسف:١١١].

فإن قالوا: ألا تخشون أن يؤدي هذا الطرح إلى شحنٍ وعداوة؟ قلنا: هذا من مغالطة اللازم النفسي؛ فإن بيان الحق وتمييزه قد يغضب أهل الباطل، ولم يجعل الله غضبهم معياراً للسكوت، بل جعل معيار الكلام: العلم والعدل والحكمة. ونحن في قولنا فرّقنا بين الحلم الإبراهيمي والغلظة الآزرية،

فبيّنا أن المقصود ليس الشتم ولا التعدي، بل كشف التناقض وإقامة الحجة، وهذا هو الفارق الذي يسدّ باب التهمة.

وتحرير لمحل النزاع نقول ليس النزاع: هل نتعايش مدنياً؟ ولا: هل نعدل مع المخالف؟ ولا: هل نخاطبه بالحكمة؟ فهذا مقرر.

وإنما النزاع: هل يُسمح للتوحيد أن يبقى توحيداً (نافياً للشرك، رافضاً للتسوية) دون أن يُرمى صاحبه بالرجم المعنوي والهجر الثقافي؟ فإن سُمح بذلك بطل مشروع المظلة من أصله، وإن لم يُسمح ثبت أن الإبراهيمية الجديدة تسعُ كل شيءٍ إلا ملة إبراهيم كما وصفها القرآن: ﴿**حنيفاً وما كان من المشركين**﴾، وأنها تتسامح مع الشرك وتضيق بالبراءة منه؛ فكانت آزرية في وظيفتها، وإن رفعت اسم إبراهيم في شعاراتها.

فصل في نقد "الأمن الزائف" الذي يروجون له، وعقيدة الاجتناب الإبراهيمي.

إن جوهر المشروع الإبراهيمي المعاصر قائم على طمأنة المسلمين بأن الاندماج العقدي مع الآخر المشرك لن يؤثر على جوهر إسلامهم، وأن الانفتاح على الرموز الوثنية تحت مظلة البيت الواحد هو نوع من السلام الإنساني. غير أن التفكيك المعرفي لدعاء الخليل -عليه السلام- يكشف عن خوف عقدي مبرر، وعن ضرورة المسافة الصارمة (الاجتناب) كشرط لحفظ التوحيد.

لقد سجل القرآن الكريم هذا الحذر الرفيع في قوله تعالى: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾. ومن خلال هذا النص، نفكك زيف الطمأنينة التي يدعو إليها "أصحاب الإبراهيمية" المزعومة عبر عدة وجوه:

أولاً: الاجتناب كفعل جسدي وعقلي.

لم يطلب إبراهيم -عليه السلام- العصمة من عبادة الأصنام فحسب، بل طلب (الاجتناب)؛ وهو في اللغة يعني أن يكون في جانب والأصنام في جانب آخر تماماً. إن ملة إبراهيم تقوم على خلق مسافة أمان كبرى بين التوحيد وبين كل ما يمت للشرك بصلة. أما "الإبراهيمية الجديدة"، فهي دعوة للاختلاط لا للاجتناب؛ فهي تسعى لتقريب المسافات وجمع المتناقضات في حيز واحد، وهو ما يصادم دعوة إبراهيم ومنهجه القائم على الحذر والابتعاد المكاني والمعنوي عن مواطن الشرك.

ثانياً: تهافت الأمن العقدي لدى المروجين.

إذا كان إبراهيم -وهو من هو في التوحيد- يخشى على نفسه وبنيه فتنة الأصنام ويستعيذ بالله منها، فبأي ضمانة يتحدث دعاة التلفيق اليوم؟ إنهم يروجون لأمن عقدي زائف يزعم أن المسلم يمكنه الصلاة بجانب من يقدس الصليب أو يشرك بالله دون أن يتأثر وعيه أو وعي أجياله القادمة. إن المظلة الابراهيمية الجديدة هي مقامرة بالأجيال؛ فبينما كان إبراهيم يطلب الاجتناب لذريته، يطلب هؤلاء الانخراط للذرية في بيئة تمجد الشرك وتساويه بالحق.

ثالثاً: الأصنام في ثوبها المعاصر.

إن دعاء إبراهيم بالاجتناب يشمل كل صنم يُعبد من دون الله، سواء كان حجراً قديماً أو أيدلوجية معاصرة تفرض سلطتها على الوحي. المشاريع الإبراهيمية الجديدة هي في حقيقتها "صنم حديث" يُراد للناس أن ينحنوا له قرباناً للسلام المزعوم. ومن سار خلفها فقد ترك اجتناب إبراهيم ووقع في فتنة الأصنام التي حذر منها الخليل، مستبدلاً حذر الأنبياء بتهور السياسيين.

لقد طلب إبراهيم الاجتناب الصارم عن كل ما يمت للأصنام بصلة، فنسأل روجي هذا التلبيس: هل مشروعكم هذا يباعد بين المسلم وبين رموزالشرك ومناهجه (الاجتناب)، أم يقرب بينهما ويدعو للتآخي معها؟

فإذا كان يدعو للتقارب والمساواة: فقد نبذتم دعاء إبراهيم وراء ظهوركم، وادعيتم لأنفسكم أمناً لم يدّعه إبراهيم لنفسه ولا لبنيه!

وإذا زعمتم أنكم على ملته: فأين الاجتناب في بيوتكم المشتركة ومؤتمراتكم التي تصفق للباطل؟

إن الهدى الإبراهيمي هو في الخوف من الانزلاق وطلب المباعدة عن الشرك، بينما "إبراهيميتكم الجديدة" هي في الجرأة على ثوابت الدين وطلب الموالاة مع أعداء اليقين.. ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ﴾؛ هذا هو طوق النجاة، وما سواه فهو تيهٌ وجحود.. ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾.

فإن قالوا: أنتم تُحمّلون الآية ما لا تحتمل؛ فإن دعاء إبراهيم ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ﴾ إنما هو في عبادة الأصنام حقيقةً، لا في مجالسة أهلها، ولا في مجرد المجاورة والمخالطة.

قلنا: هذا من تفريقٍ ما لا دليل عليه، بل لفظ الاجتناب في لسان العرب والشرع أعمُّ من مجرد الترك القلبي؛ إذ هو مباعدةٌ عن السبب والذريعة، لا عن المسبَّب وحده. ومن هنا قُرن الاجتناب في النصوص باجتناب المحرمات ومواقعها، لا باجتناب الفعل وحده بعد الوقوع. فدعوى أن الاجتناب لا يقتضي مسافةً ولا احترازاً دعوى تُبطل حقيقة اللفظ، وتجعل دعاء الخليل لغواً؛ إذ لو

كان المراد لا نعبد الأصنام فقط لكان يكفيه أن يقول: اعصمني من الشرك، لكنه عدل إلى الاجتناب تنبيهاً على سدّ الطرق المفضية، وأن السلامة لا تُنال بمجرد حسن النية مع اقتحام مظان الفتنة.

وإن قالوا: هذا قياسٌ على غير محلّه؛ فالأصنام كانت تُعبد، أما الرموز الدينية للآخر فلا تُعبد عند المسلم، بل يراها ويجاورها من غير تعظيم ولا تقديس.

قلنا: النزاع ليس في دعوى أنا لا أعبدها، فهذا يقوله كل من وقع في الفتنة أول أمره، وإنما النزاع في تأثير البيئة الرمزية وتراكم الإلف، وأن الشرع والعقل يشهدان بأن كثرة المخالطة تُذهب وحشة المنكر، ثم تُفضي إلى التسويغ، ثم إلى التهاون، ثم إلى اختلاط المفاهيم في الجيل التالي. ومن لم يعتبر بهذا الباب فليتأمل كيف وقع الشرك في الأمم: لم يقع دفعةً واحدة على صورة سجودٍ مباشرٍ لصنم، بل وقع من باب التعظيم، ثم من باب الاتباع، ثم من باب التوارث والعادة. فالاجتناب إذن ليس حكما على قلب الفرد الحاضر فقط، بل سياسةٌ لحفظ الدين في النسل، ولذلك خصَّ إبراهيم الدعاء بـ"بنيَّ"؛ إذ الفتنة التي يأمنها الفرد بعلمه قد لا يأمنها الولد بإلفه.

وإن قالوا: أنتم تجعلون كل مخالطةٍ ذريعةً للشرك، وهذا يفضي إلى القطيعة الاجتماعية ورفض التعايش، مع أن الشريعة قررت العدل والبر والقسط، وأقرت المجاورة والمعاملة.

قلنا: هذا من خلط المخالطة المدنية بالاندماج العقدي الذي أنكرناه كما سبق. فالعدل والبر شيء، وتسوية الرموز والقداسات شيء آخر. نحن لا ننازع في التعامل الإنساني، ولا في البر والقسط، ولا في المصالح المشتركة التي لا تذيب الحدود العقدية؛ وإنما الكلام في تأثيث قداسة مشتركة تُسوّي بين متناقضات التوحيد والشرك، وتُلبس ذلك لباس بيتٍ واحد ورمزٍ واحد. فمن احتجّ بالتعايش لإثبات التسوية فقد احتجّ بأمرٍ في غير محلّه، وجعل لبر جسراً لإبطال التمييز، وهذا قلبٌ للمعاني.

فإن قالوا: دعاؤه بالاجتناب إنما هو تواضع وخوف من الله، لا تقريرٌ لمنهج مسافة صارمة في الواقع؛ فلا تجعلوا دعاء الخليل تشريعاً عاماً. قلنا: بل هذا الاعتراض يرد على كل الاستدلالات بالنصوص؛ فإن القرآن لم يسق قصص الأنبياء للترف الروحي، بل للاعتبار والاقتداء في أصول الدين. ثم إن الدعاء هنا متعلق بأصل الأصول: التوحيد، والخليل إمام الحنفاء، فكونه يتخذ هذا الحذر في أصل الدين دليلٌ على أن الباب بابُ عظيمٍ لا يؤمن فيه مكر الشيطان والنفس والفتنة، وأن الأمن العقدي الذي يُسوَّق اليوم بوصفه بديهةً مطمئنةً يناقض مقام الأنبياء في الخوف من الانزلاق. وليس في الاستدلال أن كل دعاءٍ يصير حكماً تفصيلياً، بل فيه أن روح الملة تقوم على سدّ الذريعة والبعد عن أسباب الشرك.

وإن قالوا: قولكم الأصنام في ثوبها المعاصر توسعٌ يذيب الحدود، حتى تصير كل فكرة أو أيديولوجيا صنماً، فتُسقطون النقد العلمي في خطابٍ إنشائي. قلنا: بل هذا تحريرٌ للحدود لا تذويبٌ لها؛ فالصنم في خطاب التوحيد ليس حجراً فقط، بل كل ما نُصِّب ليُطاع طاعةَ التأله، أو يُعظَّم تعظيمَ العبادة، أو يُجعل مرجعاً أعلى من الوحي في التحليل والتحريم والتسوية بين الحق والباطل. وهذا معنى تشهد له النصوص والعقول: إذ جوهر الشرك صرفُ ما يجب لله لغيره: حبّاً وخوفاً ورجاءً وتعظيماً وطاعةً مطلقةً. فإذا وُجدت قداسة تُفرض على المسلم ليكفّ عن إنكار الشرك، أو يُلزم بتسوية رموز الأديان في مقام التعبد، فهذا من جنس التأله لغير الله وإن تزيّى بزيّ السلام. فالتوسعة هنا ليست مجازاً سائبة، بل تحقيقٌ لمناط الشرك في صورته الوظيفية.

فإن قالوا: أنتم تبنون على الذرائع أكثر من بناءكم على القطعيات؛ فالأصل سلامة العقيدة، ولا يُتَّهم المسلم بالذوبان لمجرد حضوره أو مجاورته. قلنا: نحن لا نتكلم عن اتهام الأعيان، بل عن نقد المشروع الذي يضع الذرائع في مقام المبدأ. ثم إن سد الذرائع بابٌ قطعي في الجملة؛ لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، ومعلومٌ أن الفتنة في

الدين أعظم المفاسد. فإذا صارت المجاورة الرمزية منهجاً مُمأسساً تُربّى عليه الأجيال، فليس الحديث عن فردٍ قويّ الإيمان، بل عن بنية تصنع وعياً جديداً: تُضعف معنى المفاصلة، وتُسوّي القداسات، وتُدرّب النفس على الحياد بين الحق والباطل. وهذا هو عين الأمن الزائف، أمنُ من لا يرى أثر الأسباب لأنه لم يعش مآلاتها.

وإن قالوا: الآية دعاءٌ خاص بإبراهيم في بيئة وثنية، فلا يلزم تعميمه على سياق معاصر مختلف.

قلنا: بل اختلاف السياق هو الذي يزيد الحاجة إلى المعنى، لا الذي يبطلها؛ لأن الوثنية المعاصرة أخفى وألطف، ودخولها من أبواب المصطلح والرمز والسياسة أشدّ تلبيساً من وثنية الحجر. وقد قررنا من قبل أن أخطر التحريف إبقاء الاسم وتبديل الحقيقة؛ فكيف إذا كان الشرك اليوم يُقدَّم باسم السلام وبيت العائلة؟ أليس هذا أدعى إلى الاجتناب؟ فالمعنى الذي دعا به الخليل يتأكد حيث خفيت الفتنة لا حيث ظهرت.

فإن قالوا: تقولون إبراهيم خاف على نفسه وبنيه ثم تجعلون هذا حجة على منع صورٍ من الانفتاح، مع أن إبراهيم نفسه خالط قومه ودعاهم وحاورهم.

قلنا: هذا اعتراضٌ مركّب؛ والجواب أن مخالطة الدعوة شيء، ومخالطة الإقرار والتسوية شيء. إبراهيم خالطهم ليهدم أصنامهم بالحجة والفأس، لا ليبني معهم بيتاً مشتركاً يساوي بين الحق والباطل. ففرقٌ بين المخالطة التي غايتها تفريق المجتمع عن الشرك بإقامة الحجة، وبين المخالطة التي غايتها تطبيع الشرك وإدخاله في حيز القداسة المشتركة. ومن لم يفرّق بينهما فقد سوّى بين الضدّين، ثم أراد أن يتخذ من سيرة إبراهيم دليلاً على التسوية، وهي في حقيقتها نقضٌ لها.

قالوا: قولكم "إما اجتناب وإما تيه" فيه شدة، ويُستعمل لتجريم كل مبادرة للحوار الديني أو السلام المجتمعي.

قلنا: الشدة ليست في العبارة، بل في حقيقة الباب: التوحيد لا يقبل الشركة في قدسه، ولا التسوية في معناه. والحوار الذي يقرر هذا الأصل ويحفظ حدوده مرحب به من حيث هو بيانٌ وإقامة حجة، أما الحوار الذي يجعل من الحياد العقدي شرطاً للدخول، ومن تسوية الرموز ثمنَ المشاركة، فهذا هو محل النزاع. فليست القضية حوار أو لا حوار، بل: أيّ حوار؟ حوارٌ يُثبت الحنيفية، أم حوارٌ يُسقطها باسم السلام؟

وبعد هذا ليعلم أنه ليس النزاع في معاملة المخالف بالعدل، ولا في البر والقسط، ولا في التعاون المدني فيما لا يمس العقيدة.

وإنما النزاع: هل البيت الواحد والقداسة المشتركة والتطبيع الرمزي مع الشرك يدخل تحت ملة إبراهيم أم يناقضها؟

فإن قلتم: هو من ملته؛ كذبتم معنى ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ﴾ إذ الاجتناب مباينةٌ لا مزاوجة، ومسافةٌ لا تذويب.

وإن قلتم: ليس من ملته؛ بطلت دعوى أن مشروعكم إبراهيمي ، وثبت أنه أمن زائف يدّعي ضماناً لم يدّعه الخليل لنفسه ولا لبنيه، بل قال بعدها: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾؛ فكيف يُطلب من الأمة الاطمئنان حيث استغاث الخليل بالاجتناب؟

فصل في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا ابْنُوا لَهُ بُنْيَانًا فَأَلْقُوهُ فِي الْجَحِيمِ* فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾. [الصافات: ٩٨].

يمارس دعاة " الإبراهيمية الجديدة" نوعاً من "الإحراق المعنوي" تجاه كل من يكشف زيف مشروعهم؛ عبر ترسانة من الاتهامات الجاهزة التي تهدف إلى عزل الناقد وحرقه اجتماعياً وفكرياً. غير أن التفكيك المعرفي لقصة الخليل - عليه السلام- يكشف عن قانون إلهي مطرد؛ وهو أن نار الباطل لا تزيد صاحب الحق إلا طهراً، وأن ألسنة اللهب التي يشعلها الخصوم سرعان ما تتحول بمراد الله إلى برد وسلام ورفعة للموحدين.

لقد سجل القرآن الكريم لحظة الانكسار التاريخي للباطل في قوله تعالى:﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]. ومن خلال هذا المشهد الإعجازي، نفكك زيف الترهيب الإبراهيمي المعاصر عبر الوجه التالية:

أولاً: فشل أدوات "الإحراق" الإعلامي والسياسي.

لقد اجتمع قوم إبراهيم على إشعال أكبر نار ممكنة لإنهاء دعوته، واليوم تجتمع القوى المروجة للديانة الجديدة على إحراق سمعة كل من يتمسك بحنيفية إبراهيم، عبر وصمه بالعدائية والكراهية وضيق الأفق. إنهم يريدون إحراق التأثير الفكري لكل من يفرق بين التوحيد والشرك. ولكن، كما فشلت نار النمرود في مس جسد الخليل، تفشل نيران التشويه المعاصرة في المساس بجوهر الحق؛ بل تتحول هذه الهجمات إلى وسيلة لانتشار الحقيقة وتعاطف الناس معها.

ثانياً: "البرد والسلام" كحالة استعلاء إيماني.

البرد والسلام في الآية لم يكن مجرد نجاة فيزيائية، بل كان حالة من السكينة والاستعلاء على بطش الطغاة. المسلم الذي ينقد الديانة الإبراهيمية الجديدة يستشعر هذا البرد في قلبه؛ فلا يهزه إقصاء، ولا يضره تهميش، لأنه يعلم أنه يسير على خطى الخليل في أشد لحظاته مفاصلة للباطل. إن الضغط

الدولي والمشاريع التلفيقية هي نيران مستعرة، لكنها في وعي الموحد برد وسلام لأنها تؤكد صدق طريقه وتميزه عن أهل الباطل.

ثالثاً: مآل الحرق ومآل النجاة.

أرادوا بإبراهيم كيداً فجعلهم الله (الأسفلين)؛ واليوم يريد دعاة التلفيق كيداً بالعقيدة الإسلامية، لكن المآل التاريخي والشرعي يقرر أن مشاريعهم ستتبخر كالدخان، بينما يخرج أهل التوحيد من هذه الفتنة أكثر نقاءً وصلابة.

إن محاولة إحراق الثوابت باسم إبراهيم هي مقامرة خاسرة؛ لأن إبراهيم هو رمز الاحتراق من أجل الحق لا حرق الحق من أجل المصالح.

لقد ظن القوم أن النار هي الكلمة الأخيرة، فكانت كلمة الله هي العليا، فنسأل مروجي هذا التلبيس: هل تظنون أن نيران الترهيب الفكري والوصم السياسي ستجبر الموحدين على التخلي عن حنيفية إبراهيم وقبول دمج الأديان؟ أم أنكم تدركون أن كل هجمة تشنونها تزيد المسلمين بصيرة بزيف مشروعكم وتمسكاً بـ برد وسلام اليقين؟

إذا كنتم تراهنون على الإحراق: فقد راهن أسلافكم من قبل وخسروا الرهان، وبقي إبراهيم خالداً بملته وتوحيده.

وإذا زعمتم أنكم دعاة سلام: فلماذا تشعلون نيران العداء لكل من يقول "ربي الله" ولا يقبل معه شريكاً في بيوتكم المخترعة؟

إن الحق الإبراهيمي محاطٌ بعناية الله؛ فكل نارٍ تُشعل لإطفاء نوره ستنقلب برداً وسلاماً على أوليائه، وحسرةً وندامةً على أعدائه.. ﴿**وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ**﴾.

فإن قالوا: هذا إسقاطٌ سياسيٌّ على قصةٍ غيبيةٍ، تُشبّهون إحراق إبراهيم بتجارب نقدٍ معاصرة، فتجعلون كل مخالِفٍ لكم نمروداً، وكل نقدٍ لكم ناراً، وهذا تعميمٌ فاسد.

قلنا: نحن لا نُعيّن أشخاصاً بأعيانهم، ولا نحكم على نياتٍ بعينها، وإنما نُقرّر سُنناً في منازعة الحق بالباطل: أن أهل الباطل إذا عجزوا عن مجابهة الحجة

لجؤوا إلى سلاح الإقصاء والترهيب وإسقاط السمعة؛ وهذه سنةٌ دلّ عليها القرآن في قصص الأنبياء كلهم، لا في قصة إبراهيم وحدها: ﴿مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾، ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾، ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾، إلى غير ذلك من الرجم المعنوي الذي يسبق الرجم الحسي. فمن منع القياس هنا فقد منع الاعتبار بالقصص، وجعل القرآن تاريخاً يُتلى لا ميزاناً يُحتكم إليه.

وإن قالوا: الآية تتحدث عن نارٍ حقيقية ومعجزةٍ مخصوصة: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا﴾، وأنتم تُحوّلونها إلى طمأنينة نفسية واستعلاء معنوي؛ وهذا تأويلٌ يُفرغ النص من إعجازه.

قلنا: نحن لا ننفي الحقيقة المعجزة ولا نُنازع فيها؛ بل نقول: المعجزة ثابتة، ومعها العبرة ثابتة. ومتى ثبتت الحقيقة لم يمتنع أن يُستنبط منها معنىً تابعٌ لها: وهو أن الله يجعل كيد المبطلين عاقبته إلى خسران، ويجعل المحنة على أهل الحق منحةً في المآل، كما قال في نفس السياق: ﴿وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ﴾؛ فهذا قانونٌ في العاقبة، لا مجرد وصفٍ للحادثة. فحمل النص على المعنى التربوي لا يُبطل الإعجاز، بل يقرر أنه آية في الحدث وآية في السنن.

فإن قالوا: قولكم "نار الباطل لا تزيد صاحب الحق إلا طهراً" دعوى مطلقة؛ فكم من صاحب حقٍّ قُهر أو قُتل أو شُوّهت سمعته!

قلنا: هذا من عدم التفريق بين النتيجة الدنيوية الجزئية والعاقبة الشرعية الكلية. فالقرآن نفسه أثبت ابتلاء الأنبياء وأتباعهم، وأثبت القتل والأذى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ﴾، ومع ذلك قرر أن العاقبة للمتقين، وأن الخسران النهائي للمبطلين. فقولنا ليس معناه أن كل محنة تؤول فوراً إلى ظفرٍ عاجل، بل معناه أن المحنة في ميزان الله لا تهدم الحق، بل تُمحِّصه، وأن كيدهم لا يستقر عاقبته إلا عليهم، ولو طال الزمن. ومن جعل معيار صدق السنن حصولَ النصر العاجل فقد ناقض القرآن في باب الابتلاء.

وإن قالوا: أنتم تتنبؤون بمآلات تاريخية: "مشاريعهم ستتبخر كالدخان"، وهذا غيب.

قلنا: التفصيل الجزئي غيبٌ لا ندعيه، لكن "القاعدة الكلية" خبرُ صدقٍ من الله: ﴿وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ﴾، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ... وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾، ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾. فليس في الكلام دعوى توقيتٍ ولا تعيينُ صورةٍ بعينها، بل تقريرُ سنةٍ: أن الباطل إلى زوال، وأن الحق لا يُطفأ بكيدهم، وإن امتد زمنُ الامتحان.

فإن قالوا: ربطُ "الإحراق المعنوي" بالإبراهيمية الجديدة خطابٌ تعبويٌّ يُشعل الخصومات، ويناقض دعوى السلام.

قلنا: الفرق بين وصف الأسلوب وتحريضٍ على الخصومة واضح. نحن نصف آليات الإقصاء إذا وُجدت: تهم جاهزة، وصناعة عزل، وتجريم نقد، لا لذات الأشخاص بل لكونها آلياتٍ تعارض ميزان البرهان. ثم إن القرآن نفسه وصف تلك الآليات ولم يُعدّ ذلك تحريضاً: ﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ﴾؛ فذكرُ القرآن لهذه اللغة فضحٌ لها لا ترويجٌ لها. ومن جعل كشف التلبيس تعبئة فقد أراد إسكات البيان باسم السلم، وهذا عين ما تنقضه قصص الأنبياء: السلم لا يعني تعطيل الحق، وإنما يعني أن يكون الحق مبيناً بلا ظلمٍ ولا عدوان.

فإن قالوا: "الإحراق الإعلامي والسياسي" ليس كيداً للحق، بل دفاعٌ عن السلم الأهلي، لأن خطاب المفاصلة يثير الكراهية.

قلنا: هذا خلطٌ بين الإنكار العقدي والظلم السلوكي. المفاصلة التي نتكلم عنها هي مفاصلة في الحقيقة والمعنى والقداسة، لا ترخيصٌ في الظلم ولا إباحةٌ للعدوان. ثم إن جعل كل إنكارٍ للشرك "كراهية"، يلزم منه أن إبراهيم نفسه كان مثيراً للكراهية حين قال: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ﴾، وأن القرآن خطاب كراهية حين حكم على الباطل بالباطل! وهذا باطل؛ لأن وظيفة النبوة أصلاً: التفريق بين الحق والباطل، لا تمييع الفوارق. فإذا كان السلم الأهلي لا يقوم إلا على تعطيل التوحيد، فهذا ليس سلماً بل مصادرةٌ للدين باسم السياسة.

وإن قالوا: تستعملون "برداً وسلاماً" لتسكين الناقد نفسياً، وكأنكم تَعِدونه بعنايةٍ خاصة، وهذا يُفضي إلى شعور الاستعلاء على المجتمع وإلى الغلو. الأول: أن الاستعلاء المذموم هو الكبر على الخلق واحتقارهم، لا الثبات على الحق مع التواضع والعدل. والأنبياء كانوا أعظم الناس ثباتاً، وأشدهم تواضعاً. الثاني: أن وعد الله بنصر أوليائه ليس تربيةً على الغلو، بل تربيةٌ على الصبر والاحتساب وعدم الانهزام أمام الترهيب. ومن لم يفرّق بين الثبات والكبر خلط خلطاً يفسد عليه باب الإيمان كله.

فإن قالوا: قد يقال إن قوم إبراهيم "أرادوا به كيداً" أي أرادوا إفساد دعوته، وأنتم تُسقطون هذا على كل من ينتقد خطابكم أو يعارضه، فتُحوِّلون المعارضة الفكرية إلى كيد.

قلنا: نحن لا نُسمّي مجرد المعارضة كيداً، بل نصف الانتقال من البرهان إلى الإحراق: أي حين يعجز الخصم عن مناقشة الدليل فينتقل إلى تشويه الشخص وإقصائه وتهديده وإرغامه على الصمت. فهذا هو نظير "ابنوا له بنياناً فألقوه في الجحيم": أي نقل المعركة من الحجة إلى الإلغاء. فمن ناقش بالحجة فهو من أهل الحجة ولو خالفنا، ومن حارب الحجة بحرق حاملها فهو داخلٌ في جنس الكيد، لا في مجرد الخلاف.

وتحرير محل النزاع:أنه ليس مقصود الفصل أن كل ناقدٍ لخطابٍ ما كافر ولا أن كل خصمٍ "نمرود"، ولا أن كل ابتلاءٍ يثمر نصراً عاجلاً. وإنما مقصوده: أن من سنن الباطل إذا ضاق بالحجة أن يلجأ إلى الإحراق وإلى تحويل المعركة من دليلٍ إلى شخص؛ وأن من سنن الله أن يُبطل كيدهم، وأن يجعل لأهل الحق من لطفه ما يُثبِّت قلوبهم، وأن العاقبة في النهاية ليست لألسنة النار، بل لكلمة الله التي تعلو ولا يُعلى عليها: ﴿وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ﴾.

فصل في الإعتزال حال العجز عن التغيير والخشية على الدين

واعلم -رحمك الله وبصّرك بدقائق التنزيل- أن من أعظم ما موّه به دعاة الإبراهيمية في هذا الزمان، زعمهم أن "الأبوة الإبراهيمية" تقتضي دمج أتباع الأديان في نسيج اجتماعي وثقافي واحد، وأن السماحة تقتضي البقاء مع المبطلين في باطلهم تحت شعار الأخوة، مستدلين بعموميات الرحمة، ولاوين أعناق النصوص عن مواضعها.

وتحقيق القول في هذه المسألة يقتضي تحرير "مقام الخليل" عند العجز عن تغيير المنكر.

فإن العقل والنقل قد تظاهرا على أن المصلح إذا واجه باطلاً لا يزول، وشركاً لا يتحول، فإن الواجب الشرعي والمسلك الإبراهيمي هو المفاصلة والاعتزال لا المداهنة والاسترسال. وباطلُهم هذا منقوضٌ من وجوه:

الوجه الأول:

إن الله تعالى قصّ علينا نبأ إبراهيم مع أبيه وقومه، فلما استنفد معهم الحجة، وأيس من استجابتهم، وواجهوه بالتهديد (لأرجمنك)، لم يلجأ إلى تسويةٍ دبلوماسية ليبقى بينهم، ولم يقل: "نتعايش رغم الاختلاف"، بل صرح بالمنهج الفاصل فقال: ﴿**وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي**﴾. [مريم: ٤٨].

فلفظ (الاعتزال) هنا حقيقة شرعية ولغوية؛ تقتضي المباينة في الحيز، والمفارقة في الدين، والانحياز عن مجامع الشرك. فجعل الخليلُ اعتزالهم قريناً لاعتزال معبوداتهم؛ فكما لا يجوز للموحد أن يندمج في ما يعبدون، فلا يجوز له أن يندمج في مجتمع العابدين إذا كان اندماجه ذريعةً لذوبان هويته أو إقرارهم على باطلهم، على أنه لفقه الأقليات المسلمة في بلدان الكفار تفاصيل تُراجع عند أهلها.

الوجه الثاني:

من المعلوم بالضرورة العقلية أن الشيء ونقيضه لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة. فالتوحيد والشرك ضدان؛ فإذا عجز الموحد عن إزالة الشرك،

وجب عليه أن يزيل نفسه عن مكان الشرك، وإلا لزم من بقائه أحد أمرين باطلين: إما المداهنة: وهي الرضا بالباطل ظاهراً، وهذا نفاق. وإما التناقض: بأن يكون كارهاً بقلبه وموافقاً ببدنه وحاله، وهذا عذابٌ للنفس وتمزيقٌ للشخصية السوية.

فجاءت سنة الاعتزال حلاً عقلياً وشرعياً لحفظ مادة الإيمان من التلف؛ إذ مخالطة المريض من غير تحصين ولا قدرة على العلاج تُفضي إلى العدوى لا محالة.

الوجه الثالث: دفع شبهة السلم سلام المفارقة لا سلام الموافقة.

فإن شغبوا بقول إبراهيم لأبيه: ﴿**سَلَامٌ عَلَيْكَ**﴾، وزعموا أنه إقرارٌ بالتعايش.

قلنا: هذا تلبيسٌ في تأويل الخطاب؛ فإن "السلام" هنا هو سلام المتاركة والموادعة، لا سلام الموالاة والموافقة. ومعناه: سلمت مني أن أنالك بمكروه، أو أن أسافهك بالقول، وليس معناه: أقررتك على دينك، ورضيت بجوارك. والدليل على ذلك أنه أتبعه فوراً بقوله: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ (قبل أن يُنهى عن ذلك)، ثم حقق المفاصلة بقوله ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ﴾. فلو كان "سلامه" يعني البقاء والتعايش، لما كان لقوله "وأعتزلكم" معنى، ولكان الكلام متناقضاً، وحاشا الخليل أن يتناقض.

وفصل الخطاب: أن ملة إبراهيم هي: البيان عند القدرة، والاعتزال عند العجز. أما ملتهم الجديدة فهي: السكوت عند القدرة، والذوبان عند العجز.

شتان بين مشرقٍ ومغربٍ! فمن دعاك إلى الاندماج في منظومةٍ لا تملك تغيير باطلها، فقد دعاك إلى ملةٍ غير ملة إبراهيم، بل لعلها أقرب إلى ملة قومه الذين أرادوا دمجه قسراً أو حرقه! فالموحد بين خيارين: إما أن يُغيّر، وإما أن يهاجر (ولو شعورياً)، أما "التسامح" بمعنى تمييع الحقائق، فهو بضاعةٌ كاسدة لا تُروج في سوق الخليل.

فإن قالوا: أنتم تجعلون الاعتزال أصلاً مطّرداً، وهذا يخالف سنّة الرسل؛ فإن إبراهيم خالط قومه وجادلهم، والنبي ﷺ عاش بين المشركين سنين، فكيف تجعلون المفاصلة والاعتزال واجباً؟

قلنا: هذا من خلط المقام بالمقام، ومن عدم تحرير المناط الذي صرّحنا به عند العجز عن تغيير المنكر. فنحن لا نقول: الاعتزال أصلٌ مطلق، بل نقول: الأصل البيان والدعوة والمجادلة بالتي هي أحسن، فإذا استُنفدت الحجة، وانسد باب التأثير، وصار البقاء ذريعةً إلى التمييع أو الإقرار أو الفتنة على النفس والذرية، حينئذٍ يتعين المسلك الإبراهيمي الذي دل عليه النص: ﴿وأعتزلكم وما تدعون من دون الله﴾. فمن احتج بالمخالطة في مقام القدرة على البيان لإبطال الاعتزال في مقام العجز فقد احتج بما هو أجنبيٌّ عن محل النزاع، وهذا من عين ما ننكره، إذ كيف تنقلون الأدلة عن مواضعها؟.

وإن قالوا: قوله ﴿وأعتزلكم﴾ خاص بحالة تهديدٍ شخصيٍّ من الأب، ولا يدل على قاعدة عامة في التعامل مع أهل الشرك.

قلنا: لو كان الأمر شخصياً محضاً لما قرنه الخليل بقاعدة الاعتقاد فقال: ﴿**وأعتزلكم وما تدعون من دون الله**﴾، فجعل اعتزال الأشخاص تابعاً لاعتزال معبوداتهم، وهذا تعليقٌ بالحال العقدي لا بمجرد الخصومة الأسرية. ثم إن القرآن ساقه على جهة الاقتداء والاعتبار، لا على جهة الحكاية التي لا معنى لها؛ فدعوى الخصوص بلا دليل تخصيص مصادرة، ومن ادعى التخصيص فعليه الدليل، وإلا فالأصل عموم العبرة بعموم اللفظ والمعنى.

فإن قالوا: قولكم "فكما لا يجوز للموحد أن يندمج في ما يعبدون، فلا يجوز أن يندمج في مجتمع العابدين" لازمه تحريم العيش في بلاد غير المسلمين، وتحريم التجارة والمخالطة، وهذا تشديد يفضي إلى قطيعة.

قلنا: هذا تلبيس ناشئ من عدم التفريق بين المخالطة المدنية وبين الاندماج الذي يصير ذريعةً لذوبان الهوية أو إقرار الباطل؛ وقد قيدنا الكلام بهذا القيد: "إذا كان اندماجه ذريعةً لذوبان هويته أو إقرارهم على باطلهم". فليس الحكم

على مجرد المجتمع، بل على المخالطة التي تغيّر حدّ التوحيد، أو تجرّ إلى التسوية العقدية، أو تُخرج الإنكار من القلب واللسان. فلو أردتم إبطال كلامنا لزمكم أن تنفوا هذا القيد، وأن تثبتوا أن الاندماج لا يجرّ إلى ذوبان ولا إلى إقرار، وهذا مما يكذبه الواقع والتاريخ واستقراء نشأة الفتن. فاعتراضكم إذن مصادرة على المطلوب.

وإن قالوا: قولكم في الوجه الثاني "وجب عليه أن يزيل نفسه عن مكان الشرك" مبني على قاعدة عقلية في اجتماع الضدين، وهذه قاعدة نظرية لا تصلح لإثبات حكم شرعي عملي كالهجرة والاعتزال.

قلنا: بل هذه القاعدة ليست مجرد نظر، بل هي من أصول العقل الضرورية التي عليها مدار فهم الوحي نفسه؛ لأن الوحي فرّق بين التوحيد والشرك، وجعل الجمع بينهما تناقضاً، وأمر بالمفاصلة عنهما. ثم إننا لم نبن الحكم على العقل وحده، بل جعلناه مؤيداً للنص: النص دل على الاعتزال في مقام مخصوص، والعقل دل على أن بقاء الموحد في موضع لا يملك تغييره مع ازدياد الفتنة يورث أحد محذورين: مداهنة أو تناقض. وهذا من جنس الاستدلال العقلي الذي يسوقه أهل التحقيق لتقرير مقتضى النص، لا لاستبدال النص بالعقل.

فإن قالوا: قولكم "إما مداهنة وإما تناقض" تقسيمٌ مانع، لكن قد يكون ثالث: أن يبقى المؤمن بينهم مع كراهية الباطل بقلبه وبيانه بلسانه دون مداهنة ولا تناقض.

قلنا: هذا الثالث هو بعينه مقام القدرة على البيان الذي سلمناه، وليس هو محل الكلام؛ وإنما الكلام في الصورة التي تم التصرّيح بها: عند العجز عن تغيير المنكر وبعد استنفاد الحجة وظهور التهديد. فحين يُمنع البيان أو يُفرَّغ من أثره ويصير البقاء سبباً للفتنة، فإما أن يلين في موضع لا يجوز اللين فيه (مداهنة)، وإما أن يعيش صراعاً بين ما يعلن وما يساكنه ويطبّعه بحاله (تناقض). وأما بقاء البيان مؤثراً آمناً فليس هو محل النزاع.

وإن قالوا: تمثيلكم "بمخالطة المريض" قياسٌ غير منضبط، لأنه يجعل المخالف مرضاً، وفيه احتقار للناس.

قلنا: هذا اعتراض على التشبيه لا على المعنى، وهو فرارٌ من الحجة إلى الأسلوب. ثم إن المقصود ليس تحقير الأشخاص، بل بيان سنّة التأثر؛ كما أن مخالطة الشبهة تُمرض القلب، ومخالطة الفتنة تُضعف اليقين، وقد وصف القرآن الشرك بأنه رجس ونجس من جهة الاعتقاد. فالتشبيه هنا منصبٌّ على أثر المخالطة في الاعتقاد، لا على كرامة الإنسان في ذاته. ومن لم يفرّق بين الحكم على الفكرة والحكم على الشخص خلط خلطاً يفسد باب البيان كله.

والأصل الذي يجب أن يُعلم هو أن الاعتزال هنا حكمٌ معلقٌ بالمناط، لا شعارٌ مطلق؛ فليس كل مخالطةٍ محرمة، وليس كل اعتزالٍ مأموراً به، وإنما الحكم يدور مع علته :فحيث وجدت القدرة على البيان مع أمن الذوبان وجب البيان.

وحيث انسدّ باب الإصلاح وصارت المخالطة ذريعةً لإقرار الشرك أو تسويغه أو تمييع التوحيد، وجبت المفاصلة والاعتزال.

فإن شغبوا بعد ذلك، وقالوا: إننا لا نريد الاندماج العقدي، بل نريد تعايشاً يحفظ الحقوق ويمنع الصراع.

قلنا: هذه كلمةٌ مجملة؛ فليُحرِّروها:

هل تعايشكم يقرّ أن الإسلام وحده حقٌّ وأن الشرك باطل، وأن هذه الحدود لا تُمس، وأن رموز الشرك لا تُشرعن ولا تُسوّى بغيرها؟ فإن قالوا نعم، بطلت اسماء الإبراهيمية الجديدة ومشاريعها وبطلت المظلة التي تساوي بين الأديان، وصاروا إلى حقيقة الإسلام التي يفرّون منها. وإن قالوا: بل لا نريد إزعاج الآخر بقولنا إن دينه باطل، ولا نريد الإقصاء العقدي، قلنا: هذا هو التمييع الذي سمّيتموه تعايشاً، وهو عين ما أبطله القرآن في ملة إبراهيم: لأن الحنيفية لا تقوم إلا على مفاصلة، ولأن قبول تعدد الحقائق في الدين إعدامٌ للحق، لا تحقيقٌ للسلام.

فمن دعاك أيها المؤمن إلى اندماجٍ يُطلب فيه منك إسقاط حدّ الحق والباطل، أو جعل التوحيد مجرد خيار بين خيارات، فقد دعاك إلى غير ملة إبراهيم، ولو علق على مشروعه ألف لافتة باسم الخليل.

ومن دعاك إلى اعتزالٍ مطلقٍ يقطع الدعوة ويهدم العدل ويعطل البر، فقد زاد على ملة إبراهيم ما ليس منها.

وإنما ملة الخليل .كما قررنا: بيانٌ عند القدرة، واعتزالٌ عند العجز؛ وبهذا ينغلق باب التلبيس، ويبقى الدين محفوظاً من أن يُسقى سُمَّ الذوبان في قوارير السماحة.

فصل في سؤالنا لهم: كيف يتبرأ إبراهيم من أبيه وتريدون من المسلم أن يوالي من يعاديه؟! ﴿فإنهم عدولي إلا رب العالمين﴾.

يرتكز مشروع "الإبراهيمية الجديدة" على خطاب يؤدي إلى إضعاف مفهوم المفاصلة العقدية ، عبر تصوير إبراهيم -عليه السلام- في صورة "الرمز العاطفي" الذي يجمع ولا يفرق، والمظلة التي تسع المحب والمبغض لله على حد سواء. ويزعمون أن مقتضى الانتساب لإبراهيم هو ذوبان الفوارق وموالاة الجميع باسم "الأخوة الإنسانية"، متناسين أن أعظم دروس السيرة الإبراهيمية في القرآن هو درس "المفاصلة" التي لا تجامل في الله أحداً، ولو كان أقرب الأقربين.

لقد سجل القرآن الكريم الموقف الذي ينهي كل جدل حول حدود الولاء الإبراهيمي، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾[التوبة: ١١٤].

ومن خلال هذا المشهد العظيم، يُفضح زيف دعوى الموالاة الشاملة عبر المحاور التالية:

أولاً: التبرؤ الإبراهيمي يسبق الحلم المزعوم.

فلقد وصف الله إبراهيم في ختام الآية بأنه ﴿أَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾، ومع ذلك لم يمنعه حلمه ورقة قلبه من اتخاذ القرار الأصعب: "تبرأ منه". إن التبرؤ من أعداء الله هو جوهر ملة إبراهيم، وهو الفعل الذي سبق وصفه بالحلم. أما دعاة الإبراهيمية الجديدة، فيريدون استعارة حلم إبراهيم لذبح برائه، ويستغلون لينه لتمرير موالاة من نصبوا أنفسهم أعداءً لله بتحريف كتبه وتكذيب رسوله والخروج عن دينه الخاتم.

ثانياً: معيار الموالاة هو الإيمان لا القرابة.

إذا كان إبراهيم قد فاصل أباه -الذي هو أصل وجوده المادي- بمجرد أن تبين له عداوته لله، فكيف يُطلب من المسلم اليوم أن يعقد أواصر الولاء

والمودة الدينية مع فئات تجحد نبوة محمد ﷺ وتصف القرآن بالافتراء؟ إن إبراهيم يعلمنا أن رابطة العقيدة تسمو فوق رابطة الدم، فكيف برابطة المصالح السياسية أو الأوهام التلفيقية؟

ثالثاً: جناية التولية باسم الإبراهيمية.

إن دعاة هذا المشروع يحاولون قلب الحقائق؛ فيجعلون التبرؤ من الباطل خروجاً عن روح السلام، ويجعلون الموالاة للباطل هي عين الحنيفية. والحقيقة أن إبراهيم لم يصبح إماماً إلا بمفاصلته للباطل، فكيف يكون المسلم متبعاً له وهو يضع يده في يد من يسب الله وينسب له الولد أو الشريك؟ إنهم لا يتبعون إبراهيم، بل يتبعون حصان طروادة سياسي يريد هدم جدار الحماية العقدي للأمة.

لقد تبرأ إبراهيم من أبيه لما تبين له أنه "عدو لله"، فنسألكم: هل من يعتقد بصلب الإله، أو ينسب له الولد، أو يكذّب بآيات القرآن، ويجحد نبوة خاتم المرسلين، يُعد في ميزان الوحي "عدواً لله" ولمنهجه؟ أم أن هؤلاء هم "أحباب الله" الذين يجب على المسلم موالاتهم ومودتهم دينياً باسم إبراهيم؟

فإن قلتم هم أعداء لمنهج الله (وهو مقتضى التوحيد): فكيف تطلبون من المسلم موالاتهم وقد تبرأ إبراهيم ممن هو أقرب منهم لمجرد عداوته؟ وأين أنتم من ملة إبراهيم في البراءة؟

وإن قلتم ليسوا أعداءً (أو أن الحق نسبي): فقد كذبتم بالقرآن الذي حكم بكفرهم وضلالهم، وافتريتم على إبراهيم بموالاة من حطّم هو أصنامهم وأبطل حججهم!

فالقضية إذن هي مفاصلة إبراهيمية خالدة؛ فإما براءة كبراءة الخليل من أعداء الله، وإما موالاة سياسية تلبس ثوب الدين.. ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ ولكن حلمه لم يجعله يوماً يوالي في الله عدواً!

فإن قالوا: أنتم تخلطون بين الولاء والبراء وبين حسن المعاملة والمواطنة والعيش المشترك، فتجعلون كل علاقة مع غير المسلم موالاةً محرمة.

قلنا: هذا من أظهر تلبيسكم؛ فإن الولاء الذي تنقضه حجتنا هو الولاء الديني الذي معناه المحبة الدينية والتسوية في الحق والرضا بالمعتقد، لا مجرد المعاملة بالعدل والبر والقسط. وقد فرّق الشرع بين المقامين؛ فأثبت للمخالف حقوقاً في الدنيا، وأوجب العدل معه، ونهى عن ظلمه، ومع ذلك نفى التسوية العقدية، وأثبت البراءة من الشرك. فمن جعل البرّ والقسط موالاةً، أو جعل الولاء الديني مجرد تعايش، فقد بدّل معاني الأبواب وركّبها تركيباً لا يدل عليه نقل ولا عقل.

وإن قالوا: الآية في إبراهيم خاصة؛ تبرأ من أبيه لأنه كان عدواً لله، أما اليوم فليس المقصود عداوة لله، بل اختلافات دينية يمكن تجاوزها تحت مظلة القيم المشتركة.

قلنا: هذا قلبٌ لحقيقة النزاع: فالآية لم تجعل سبب التبرؤ خصوص الأبوة ولا التاريخ، بل جعلت العلة: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾. فدلّ على أن مناط البراءة هو تحقق عداوة الله في الاعتقاد والموقف من الحق. ومن زعم أن العداوة لله تُستبدل اليوم بقيم مشتركة فقد جعل القيم البشرية ناسخةً لحكم الله، وهذا عين ما ننقضه في سائر أبواب الكتاب: أن الحق لا يُعاد تعريفه وفق المواثيق والضغوط. ثم إن اختلافاً دينياً يتضمن الشرك بالله، أو نسبة الولد إليه، أو تكذيب خاتم رسله، لا يصح أن يسمى اختلافاً قابلاً للتجاوز في باب الحقائق، لأن التوحيد والشرك ضدان لا يجتمعان.

فإن قالوا: قولكم "عدو لله" تنزيلٌ على أهل الكتاب والناس عامة، وفيه تعدٍّ على أحكام الأعيان، وربما لم تبلغه الدعوة أو كانت عنده شبهة. قلنا: نحن لا نتكلم عن حكم المعين في الدنيا ولا عن جزائه بعينه، فهذا بابٌ آخر له شروطه وموانعه، وإنما نقرر حكم المقالة والملة من حيث هي. فالقرآن نفسه سمّى الشرك ظلماً عظيماً، وسمّى من اتخذ لله ولداً أو شريكاً قائلاً بذلك، وأثبت وصف الكفر والضلال على الأقوال والملل في الجملة. ومن خلط بين الحكم على الملة والحكم على المعين فقد فتح باب التعطيل؛ إذ يلزم منه ألا يُحكم على شركٍ

بأنه شرك حتى نُفتِّش أحوال الأفراد فرداً فرداً، وهذا هدمٌ لمعاني الشريعة. فالفصل قائم على حدود الملة لا على محاكمة الأشخاص.

وإن قالوا: إبراهيم وصفه الله بأنه ﴿أواه حليم﴾، فكيف تجعلون البراءة أساس التعامل؟ أليس الحلم يقتضي المودة؟

قلنا: هذا خلط بين الحلم في الأسلوب والبراءة في الاعتقاد. والآية نفسها هي التي سدّت الباب؛ إذ ذكرت حلمه ثم ذكرت تبرؤه بعد تبين العداوة لله. فدلّ على أن الحلم لا ينقض البراءة، بل يجتمعان: حلمٌ في الخطاب، وبراءةٌ في الموقف العقدي. فمن أراد أن يجعل الحلم ناسخاً للبراءة فقد قلب ترتيب الآية، وجعل الحلم حجاباً على التوحيد، وهذا بعينه ما وصفناه بقولنا: استعارة حلم إبراهيم لذبح برائه.

فإن قالوا: الاستغفار لأبيه يدل على بقاء المودة والموالاة، فكيف تستدلون بالتبرؤ؟

قلنا: الآية نفسها أجابت: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ ثم قالت: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾. فمَن اتخذ أول القصة وترك آخرها فقد بتر النص ليصنع منه مذهباً على هواه. والاستغفار هنا كان قبل البيان الأخير، فلما تبينت عداوة الله وقع التبرؤ.

وإن قالوا: إنكم تجعلون البراءة مقتضى الإيمان، وهذا يؤدي إلى قطيعة وعنف، والقرآن أمر بالبر والقسط، ونهى عن العدوان.

قلنا: البراءة ليست عدواناً ولا ظلماً، بل هي حكم على الاعتقاد لا إذن في التعدي. ومن جعل البراءة عن الشرك عنفاً فقد اتهم القرآن نفسه، لأن القرآن صريحٌ في البراءة والمفاصلة، وصريحٌ أيضاً في العدل والقسط. فإما أن يجمع بين النصوص كما جمع الله بينها، وإما أن يُسقط بعضها ببعض. ومنهج الحق: الجمع بين الحقائق لا إبطالها؛ فالمسلم يبرّ المخالف في دنياه، ويقسط إليه، ويحفظ له حقه، ولا يظلمه، لكنه لا يذيب التوحيد في محبةٍ دينيةٍ تُسوي بينه وبين الشرك. فهذه براءة بلا ظلم، وعدل بلا تسوية، وهو عين الاستقامة.

فإن قالوا: قولكم "من يسب الله وينسب له الولد" يستلزم الحكم على عموم النصارى واليهود بأوصاف جارحة، مع أن كثيراً منهم يتحدثون عن الله باحترام.

قلنا: العبرة ليست بالأدب اللفظي، بل بحقيقة المقالة: نسبة الولد لله في نفسها سبٌّ لله وإن لم يقصد القائل السبّ في حسّه، لأنها تنقض التنزيه، وتثبت لله ما نفاه عن نفسه. وكذلك وصف الله بما لا يليق به .ولو بزعم التعظيم .هو طعن في حقه. والقرآن لم يتوقف في بيان ذلك، وسمّى الأشياء بأسمائها. فليس النزاع في الاحترام العاطفي، بل في حقيقة التوحيد.

وإن قالوا: قولكم "حصان طروادة" و"هدم جدار الحماية العقدي" اتهام سياسي لا برهان عليه.

قلنا: نحن لا نبني الحكم على غيب النيات، بل على اللوازم: كل مشروع يطالب المسلم أن يخفف من البراءة، ويجعل الموالاة الدينية للمخالف جزءاً من الأخوة، ويُسقِط معيار التفريق بين الحق والباطل، فهو يهدم جدار الحماية العقدي سواء قصد أصحابه ذلك أو لم يقصدوه؛ لأن الأثر تابع للمعنى لا للنية المعلنة. ومن أنكر اللوازم لزمه أن يثبت أن المشروع يحفظ التوحيد وحقيقته وحدود البراءة، فإن لم يثبت بقيت الدعوى قائمة.

فإن قالوا: هذا الكلام يصادم الواقع؛ فالعالم اليوم يحتاج إلى تعاون، ولو تشددتم هكذا لوقعت الفتن والحروب.

قلنا: التعاون المدني لا يُشترط له المودة الدينية، ولا القداسة المشتركة، ولا مظلة إبراهيمية تساوي بين الحق والباطل. يمكن للعالم أن يتعاون على المصالح، وأن يتعايش على العدل، دون أن يطلب من المسلم أن يقرّ الشرك أو يخفف من المفاصلة. فإذا جُعل شرط السلم إسقاط التوحيد، فهذا ليس سلماً بل ابتزازٌ عقدي. ثم إن الآية التي جعلناها عمدة الفصل تُسقط هذا الابتزاز: إبراهيم لم تجعله روابط الدم ولا ضغط الواقع يتنازل عن البراءة، فكيف يُطلب من أمة محمد ﷺ ما لم يطلب من إمام الحنفاء؟

وتحريرا لمحل النزاع نقول: ليس النزاع هل نُحسن إلى المخالف؟ ولا: هل نعدل معه؟ ولا: هل نتعايش معه في الدنيا؟ فهذا مقرر.

وإنما النزاع: هل تتحول الأخوة الإنسانية إلى موالاة دينية تذيب الفوارق، وتسوّي بين التوحيد والشرك، وتُدخل من ثبتت عداوته لله في معنى القرب الإبراهيمي؟

فإن قلتم نعم: صادمتم نص التبرؤ، وجعلتم إبراهيم يتخذ ما تبرأ منه. وإن قلتم لا: بطل أصل الدعوى التي ترفعونها باسم الإبراهيمية المشتركة؛ لأن إبراهيم لم يكن جامعاً بين الولاء للمشرك والولاء للموحد، بل كان ﴿حنيفاً وما كان من المشركين﴾، وكان ﴿تبرأ منه﴾ حين تبينت عداوته لله، مع كونه ﴿أواه حليم﴾، فدلّ على أن الحلم لا يرفع البراءة، وأن العدل لا يساوي بين الحق والباطل.

فصل في أن كل من دعا إلى مشاريع الإبراهيمية الجديدة فقد خالف وصية إبراهيم!

دائماً ما تمثل الوصية الأخيرة عصارة عمر الإنسان، وخلاصة مبادئه، والعهد الأوثق الذي يتركه أمانةً في أعناق من بعده. وإذا كانت هذه الوصية من خليل الرحمن إبراهيم -عليه السلام-، فهي بلا شك المعيار الفصل الذي تُقاس عليه ادعاءات كل من ينتسب إليه. لقد سجل القرآن الكريم هذه الوصية الخالدة بكلمات قاطعة لا تقبل التأويل ولا التمييع، فقال تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[البقرة: ١٣٢].

ومن خلال هذا الإعلان الإلهي عن وصية الخليل، تتهاوى كل دعاوى الديانة الإبراهيمية الجديدة، وتتكشف خيانتها العميقة لمنهج إبراهيم، وذلك من عدة وجوه:

أولاً: حصرية الاصطفاء الإلهي تُسقط التلفيق البشري، فقد أسس إبراهيم وصيته على قاعدة متينة: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾. الدين الحق في ملة إبراهيم ليس نتاج حوارات سياسية، ولا تسويات لاهوتية لتجنب الصراعات، ولا خلطة بشرية تُنتج ديناً هجيناً أو مشروعا ملفقا؛ بل هو اصطفاء واختيار رباني خالص (وهو الإسلام). ومحاولة دعاة الإبراهيمية الجديدة اليوم اختراع مظلة تجمع شرائع محرفة وعقائد متناقضة، ووضعها في مرتبة مساوية لدين الله الحق، هي مصادمة صريحة لوصية إبراهيم، وتعدٍ سافر على حق الخالق عز وجل في التشريع والاصطفاء.

ثانياً: الهوية الواضحة لا المظلة الضبابية، فلقد حسم إبراهيم -عليه السلام- في وصيته شكل النهاية التي يرتضيها لأبنائه قائلاً: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾. لم يوصِ إبراهيم أبناءه بأن يكونوا مجرد "روحانيين" أو "إبراهيميين" بمفهوم عائم وضبابي يسع التوحيد والتثليث والوثنية! بل حدد الهوية بدقة متناهية: "مسلمون". والإسلام في أصله هو الاستسلام لله

بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله. فكيف يجرؤ من يدعو إلى جمع العقائد المتناقضة أن ينتسب لإبراهيم، وهو يخالف صريح وصيته التي حصرت النجاة في عقيدة التوحيد الخالصة؟

ثالثاً: الجناية الكبرى وخيانة العهد الإبراهيمي إن كل من يدعو اليوم إلى هذه الملة التلفيقية، ويُقر بصحة مسالك اليهود والنصارى بعد تحريفهم لكتبهم ونسخ شرائعهم ببعثة الخاتم محمد ﷺ، يمارس أشد أنواع التلبيس لعهد إبراهيم. لقد خاف الخليل على أبنائه من الزيغ فأوصاهم بالثبات على التوحيد والموت عليه، بينما يخاف البعض على مكاسبهم الدنيوية وتوجهاتهم السياسية، فيوصون الأمة بتمييع توحيدها، والتنازل عن ثوابتها، وتصحيح عقائد المشركين باسم "التسامح الإبراهيمي" المكذوب.

لقد نص القرآن الكريم على الوصية الأخيرة لإبراهيم في قوله: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ ... فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾. فنسألكم بالله: على أي شيء أوصى إبراهيم أبناءه أن يموتوا؟ هل أوصاهم بالموت على الإسلام المحض والتوحيد الخالص المستسلم لله وحده؟ أم أوصاهم بالتعددية العقدية، وأخبرهم أن الموت على التثليث، أو على إنكار خاتم الأنبياء محمد ﷺ، هو امتداد لملته ومقبول في دينه؟

فإن قلتم بالأولى: فقد نقضتم مشروعكم ومظلتكم المزعومة بأيديكم، واعترفتم بأن طريق النجاة الوحيد هو "الإسلام"، وأن ما عداه شرك وباطل يتصادم مع وصية الخليل.

وإن قلتم بالثانية: فقد كذبتم صريح الآية، وخنتم وصية إبراهيم، وافتريتم على الله كذباً بأن جعلتم الاصطفاء الرباني شاملاً للكفر والإيمان معاً!

فالقضية إذن جلية لا لبس فيها؛ من أراد ملة إبراهيم فليلزم وصيته (فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون)، ومن أراد ديانة الخلط والتمييع فليعلم أنه أول المخالفين لإبراهيم، وأول الناقضين لعهده.. ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾!

فإن قالوا: إنكم تحملون الآية على الإسلام بمعناه الخاص بعد بعثة محمد ﷺ، مع أن إبراهيم ويعقوب قالا: ﴿مسلمون﴾ أي منقادون لله، وهذا يشمل اليهودي والنصراني؛ فدعوى الحصر باطلة.

قلنا: هذا من أظهر منافذ التلبيس بالاشتراك اللفظي؛ فإن لفظ الإسلام في القرآن يأتي على معنيين:معنىً عامٌّ: الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة. ومعنىً خاصٌّ: الدين الذي بعث الله به محمداً ﷺ خاتماً مهيمناً ناسخاً لما قبله.وهذان المعنيان لا يتناقضان؛ بل الخاص مندرج في العام، وليس العام جسراً لإلغاء الخاص. فالآية تثبت أصل الاستسلام لله بالتوحيد الذي لا يقبل الشرك، وهذا وحده يهدم "الإبراهيمية الهلامية" التي تسع التثليث والوثنية. ثم إن من ادعى أن اليهودي والنصراني اليوم داخل في وصف مسلم بالآية، لزمه أن يلتزم لوازم الحنيفية: نفي الشرك، والإيمان بجميع الرسل، وعدم تكذيب خاتمهم. فإن لم يلتزم ذلك فقد أبقى الاسم وبدّل الحقيقة، وهو نفس المسلك الذي قررناه في باب التلبيس.

وإن قالوا: ﴿إن الله اصطفى لكم الدين﴾ لا يدل على الحصر؛ إذ الاصطفاء قد يكون لكل أمةٍ ديناً، فاليهودية دين مصطفى لليهود، والنصرانية دين مصطفى للنصارى.

قلنا: هذا قلبٌ لمعنى الاصطفاء في السياق؛ لأن إبراهيم يخاطب بنيه ويوصيهم وصيةً واحدة جامعة، لا يوزع عليهم أديانا متعارضة. ولو كان المراد اصطفى لكل قوم ديناً لكان مقتضى الوصية أن يقول: اثبتوا على ما أنتم عليه، لا أن يأمرهم أمراً واحداً: ﴿فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾. ثم إن الاصطفاء هنا جاء معرفاً بالدين لا أديان، وجاء في سياق الوحدة لا التعدد. ومن ادعى أن الاصطفاء يشمل دينين متناقضين في التوحيد والتثليث فقد جعل الاصطفاء الرباني متعلقاً بالنقيضين، وهذا محال عقلاً وشرعاً.

فإن قالوا: أنتم تجعلون "الإبراهيمية" مشروعاً دينياً جديداً، وهي عندنا مجرد إطار تعايش سياسي، لا دعوى لاهوتية.

قلنا: هذه حيلة الفرار: فإن جعلتموها إطاراً سياسياً فلا يصح أن تُنسب إلى إبراهيم، ولا أن تُقدّم بوصفها إرثاً روحياً ومظلة قدسية، ولا أن يُطلب من المسلم تغيير معيار الحق والباطل تحت رايتها. وإن جعلتموها ديانة أو ملة فلا بد أن تُحاكم إلى وصية إبراهيم واصطفاء الدين، فتقعون في الإلزام الذي ذكرناه. فأنتم بين أمرين: إما إسقاط قدسيتها وتسميتها السياسية، وإما لزوم محاكمتها إلى الدين والاصطفاء. و بهذا فقد ارجعنا المجمل إلى أحد محكمين لا ثالث لهما.

وإن قالوا: قوله ﴿فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ وصية أخلاقية بالثبات على الإيمان بالله، لا نفيٌ صريح لغير المسلمين ولا حكمٌ بتفاضل الأديان. قلنا: بل هي وصية عقدية قبل أن تكون أخلاقية؛ لأن الموت على الإسلام ليس قيمة عامة قابلة للتعدد، بل هو خاتمة تحدد حقيقة المعتقد الذي يُلقى الله به. ولو كان المراد مجرد الأخلاق لكانت الوصية "كونوا صالحين"، ولم يكن فيها تعيين الهوية: "مسلمون". ثم إن السياق نفسه ربط ذلك بالاصطفاء: ﴿إن الله اصطفى لكم الدين﴾، فالدين في القرآن ليس أخلاقاً مجردة، بل توحيد وشرع واتباع، فمن نزعه إلى مجرد فضائل فقد بدّل حقيقة الدين.

فإن قالوا: قولكم "نسخ شرائعهم ببعثة محمد ﷺ" دعوى خلافية، وبعضهم يقول: هم على دين الله ما داموا يؤمنون بالله.

قلنا: هذا اعتراضٌ على أصل النبوة والرسالة؛ فإن من لوازم الإيمان بالرسالة أن يكون المرسَل إليه مخاطباً بالاتباع، وأن يكون التكذيب كفراً، وإلا صار إرسال الرسل عبثاً. ثم إن ختم النبوة يقتضي ختم التشريع المهيمن، فمن قال: كل طريق مقبول بعد الخاتم، فقد أبطل معنى الخاتمية، وفتح باباً لا ينغلق: إذ يصبح كل مبطل يقول أنا على دين الله بلا معيار. وهذه عين النسبية التي نقضناها في غير هذا الموضع وهي إعدام المعيار باسم التعميم.

فإن قيل: عبارة "خيانة العهد" و"افتريتم على الله" قاسية؛ لأنهم قد يقصدون السلام لا تلبيس الدين.

قلنا: القسوة ليست في اللفظ، بل في لازم المعنى. نحن لا نفتش عن النيات، وإنما نحاكم المقالة إلى نص الوحي. فمن قال: الاصطفاء يشمل المتناقضات، أو الموت على التثليث امتداد ملة إبراهيم، فقد نسب إلى الله ما يناقض نصه، وإلى إبراهيم ما يناقض وصيته. وهذا في ميزان الشرع افتراء وإن حسنت نية صاحبه؛ إذ حسن القصد لا يصحح فساد القول، كما أن سوء الفهم لا يجعل الباطل حقاً.

فإن قالوا: أنتم تجعلون الإسلام هويّةً حصريةً تقصي غيرها، وهذا يضر بالسلم العالمي.

قلنا: هذا من تقديم السياسة على الحقيقة. فالسلم إن كان لا يقوم إلا على تغيير وصية إبراهيم وإلغاء الاصطفاء، فهو سلمٌ مبني على تحريف الدين، وليس سلماً عدلاً. ثم إن الإسلام يمكنه حفظ السلم بالعدل والقسط مع بقاء الحصر العقدي؛ فليس الحصر سبب حرب، بل سبب وضوح. والحروب إنما تشتعل من الظلم والعدوان، لا من مجرد تقرير الحقائق العقدية.

وإن قالوا: قد يُقال: الوصية لبنيه خاصة، فلا تلزم غيرهم ولا تلزم المسلمين اليوم في نقد "الإبراهيمية".

قلنا: بل هي معيار لكل من ادعى الانتساب لإبراهيم؛ لأن من ادعى أنه إبراهيمي فقد التزم ضمناً أن يقف على وصية إبراهيم ويقبلها. فإذا كانت وصيته تحدد الهوية: "مسلمون"، فمن ادعى إبراهيميةً مبهمة تسع التوحيد والتثليث فقد خالف وصية من ينتسب إليه، فبطل انتسابه من أصله. وهذه هي قاعدة النص التي لا تستطيعون دفعها إلا بأحد أمرين: إما إسقاط وصية إبراهيم من الاعتبار، وإما الاعتراف بأن إبراهيميتكم ليست ملة إبراهيم.

وتحريرا لمحل النزاع نقول: النزاع ليس هل نتعايش؟ ولا: هل نعدل؟ ولا: هل نتعارف؟

بل النزاع: هل الإبراهيمية الجديدة تُبقي وصية إبراهيم على معناها: اصطفاء دين واحد، وهوية واحدة: "مسلمون"، وتوحيداً لا يقبل الشرك؟

فإن قالوا: نعم، رجعوا إلى الإسلام وزال اسم مظلتهم ومشروعهم. وإن قالوا: لا، أثبتوا أنهم خالفوا الوصية التي جعلوها أساس الانتساب، وأنهم أرادوا إبراهيم بلا وصيته، وملة بلا حنيفية، واصطفاء بلا دين، وهذا هو التلبيس الذي يهدم مشروعهم من أصله.

فصلٌ: في تحقيق مناط التعايش العادل، والفرق بين بِرّ المخالفين و إقرار المشركين، ودفع شبهة الغلو والإقصاء.

واعلم -أرشدك الله للحق، ووقاك مزالق الإفراط والتفريط- أننا لما هدمنا صرح "الإبراهيمية الجديدة"، وكشفنا عوار تسامحها المغشوش؛ قد يظن ظانٌ يجهل حقيقة الإسلام، أو يشغب مبطلٌ يبتغي تشويه هذا الكتاب،

فيقول: "إن نقضكم لمشروع الأخوة الإبراهيمية، وتأكيدكم لعقيدة البراء والمفاصلة، هو دعوةٌ صريحةٌ للكراهية والتطرف وسفك الدماء، ورفضٌ للتعايش الإنساني، وتقوقعٌ يقصي الآخر ويستدعي الحروب"!

فنقول مستعينين بالله، قاطعين دابر هذا التلبيس والبهتان:

إن هذا الاتهام ينشأ من خلطٍ خبيث بين مقام الاعتقاد ومقام المعاملة، وبين التسامح المدني الدنيوي والتلفيق الديني العقدي. فإننا نبرأ إلى الله من كل دعوةٍ تظلم معاهداً، أو تبخس مخالفاً حقه، أو تسفك دماً بغير حق. وإن ديننا الذي أمرنا بالبراءة من الشرك، هو ذاته الدين الذي أمرنا بالعدل مع المشرك، ولا تعارض بين المقامين في عقلٍ منصف.

ولبيان هذا الأصل العظيم، الذي يخرس ألسنة المزايدين على رحمة الإسلام، نسوق هذه المقامات المحكمة:

المقام الأول: التمييز القرآني بين البرّ والقسط والرضا بالشرك

لقد أسس القرآن الكريم قاعدة التعايش السلمي مع المخالفين في آيةٍ محكمة، لا تقبل النسخ ولا التبديل، فقال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

فتأمل كيف سمى الله التعامل مع المسالمين (بِرّاً)؛ والبر هو أعلى درجات الإحسان، وأمر بـ(القسط)؛ وهو العدل المطلق الذي لا يحيف. بل وحذرنا من أن يحملنا بغضنا لباطلهم على ظلمهم فقال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة: ٨].

فالمسلم الحق يُبغض شرك النصراني واليهودي ديانةً، ولكنه يعدل معهم ويبرهم معاملةً. ونحن نسأل دعاة الإبراهيمية: هل يشترط لكي لا أظلم جاري المسيحي أوأحفظ دمه وماله أن أقرّ بأن دينه حق؟! إن اشتراط التنازل العقدي لتحقيق التعايش السلمي هو ابتزازٌ عقدي غير سوي، ومصادرةٌ لحرية الاعتقاد.

المقام الثاني: الدستور النبوي في المدينة تعايش بلا ذوبان

لئن سألونا عن نموذجنا للتعايش، أحلناهم إلى "الوثيقة النبوية" التي كتبها رسول الله ﷺ في المدينة المنورة بين المسلمين واليهود.

لقد أسس النبي ﷺ أعظم وثيقة تعايش مدني في التاريخ الإنساني، كفلت لليهود أمنهم، وأموالهم، وحرية تعبدهم. فكان من بنودها: (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم... وإن بينهم النصر على من دهم يثرب... وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم) .

فانظر -أنار الله بصيرتك- كيف حقق النبي ﷺ السلام الاجتماعي بالتحالف في شئون الدنيا، والدفاع المشترك، والبر الإنساني؛ لكنه في ذات الوقت حافظ على الحدود العقدية الصارمة!

لم يقل النبي ﷺ لليهود: "تعالوا نبني معبداً مشتركاً نجمع فيه التوراة والقرآن لنتسامح"! ولم يقل: "نحن جميعاً أبناء إبراهيم فعقائدنا متساوية"! بل أبقاهم على ماهم فيه، وأقر المسلمين على توحيدهم، وجعل المظلة الجامعة بينهم هي "العدل والمواطنة" لا "تلفيق الأديان". فمن أين أتيتم ببدعة أن السلام لا يتحقق إلا بصهر الأديان في بوتقة واحدة؟!

المقام الثالث: العهدة العمرية وحفظ الحقوق دون تقديس الباطل

وتأمل سيرة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين فتح القدس وتسلم مفاتيحها. لقد كتب للنصارى "العهدة العمرية" التي تقطر عدلاً ورحمة، فأعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، ونصّ على أنه: (لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم، ولا يُنتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضارّ أحدٌ منهم).

هذا هو التسامح الإسلامي؛ حمايةٌ لبيوت عبادتهم بأسياف المسلمين! ولكن، هل دفعت هذه الرحمة عمر بن الخطاب لأن يُقرّ بصحة عقيدتهم؟ أو أن يُصلي معهم في كنيسة القيامة حين حان وقت الصلاة؟ كلا، بل خرج فصلى خارجها، حمايةً لعقيدة المفاصلة، وسداً لذريعة أن يتخذها المسلمون من بعده مسجداً فيظلموا النصارى حقهم.

هذا هو الفرق الشاسع بين تسامح الموحدين الذي يحرس كنائس المخالفين ويحفظ دماءهم، وبين ميعان الملبسين الذي يطلب من المسلم أن يعترف بقدسية الصليب ليكون متسامحاً!

المقام الرابع: الوعيد الشديد في ظلم المعاهدين

إن كتابنا هذا لا يدعو لسفك قطرة دمٍ معصومة، بل ينطق بما نطق به الصادق المصدوق ﷺ حين عصم دماء المخالفين المسالمين (أهل الذمة والمعاهدين) بوعيدٍ تقشعر منه الأبدان، فقال: (("مَنْ قَتَلَ نفسا مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا")) [حديث صحيح أخرجه البخاري]. وقال ﷺ: ((أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا، أَوِ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ، فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))[حديث صحيح أخرجه أبو داود].

فبالله عليكم، هل يوجد دينٌ في الأرض، أو وثيقةٌ للأمم المتحدة، تجعل نبي الأمة، وقائدها، خصماً ومحامياً ضد أتباعه يوم القيامة، دفاعاً عن رجلٍ مخالفٍ في الدين إن وقع عليه ظلم؟!

فإن قيل بعد هذا كله: ما الفرق إذن بين تعايشكم الذي تدعون إليه، والتعايش الإبراهيمي الذي تحاربونه؟

قلنا بملء الفيه: التعايش الإبراهيمي هو سلامُ الخديعة والتنازل؛ يشترط عليك أن تتنازل عن الحقيقة المطلقة، وأن تعترف بأن الشرك حق كالتوحيد، لكي يرضوا عنك ويأمنوا جانبك. هو سلامٌ يُبنى على ظلم الخالق (بالشرك) بزعم إنصاف المخلوق!

أما التعايش الإسلامي فهو سلامُ الحقيقة والعدل؛ يعترف بالاختلاف جذرياً، ويقرر أن الحق واحدٌ لا يتعدد وهو الإسلام، ويحتفظ بعقيدة البراء من باطلهم.. ولكنه -مع ذلك كله- يُلزم المسلم بالقسط، والبر، والعدل، وحفظ الدماء، وصيانة العهود.

فالخلاصة القاطعة: أننا لا نحتاج إلى اختراع مشاريع إبراهيميةٍ مشوهة لكي نعيش مع الناس في سلام. فإن ديننا الذي حفظ حقوق الذميين والمعاهدين، وأطعمهم من بيت مال المسلمين قبل ألفٍ وأربعمائة عام، لم يكن يوماً دين كراهية حتى نستبدله بوثائق التلفيق المعاصرة.

شتان بين تعايشٍ يُبنى على حفظ العهود والدماء، وتلفيقٍ يُبنى على هدم العقائد. فمن أراد العدل ففي الإسلام غُنيته، ومن أراد التنازل عن دينه فليبحث له عن مسمىً آخر غير إبراهيم الخليل؛ فإن الخليل بريءٌ من الظالمين، مسالمٌ للمنصفين، حنيفٌ مسلمٌ وما كان من المشركين.

فإن قالوا: هذا الفصل تنازلٌ عن أصل المفاصلة؛ إذ كيف تجمعون بين البرّ والقسط وبين البراءة؟ أليس هذا تناقضًا يفتح باب الميوعة التي تنقضونها؟ قلنا: بل هو عين الإحكام، وبه ينغلق باب التلبيس؛ فإن الشرع فرّق بين حكم الاعتقاد وحكم المعاملة، فجمعُهما ليس تناقضًا بل هو كمال الشريعة. والتناقض إنما يقع في أحد طريقين: طريق من يجعل البرّ مساواةً عقدية، فيذيب التوحيد في الشرك.

أو طريق من يجعل البراءة ظلمًا وعدوانًا، فيسفك الدماء ويضيع العهود. وأما جمع الإسلام بين البرّ والقسط وبين البراءة فهو جمعٌ بين حق الله وحق العباد: يَكره الشرك ولا يظلم المشرك، ويُبطل المعتقد ولا يَبخس الإنسان.

وإن قالوا: الاستدلال بآية ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ...﴾ خاص بالمشركين في زمنٍ معين أو بأحوالٍ مخصوصة، فلا يُجعل قاعدة عامة للتعايش.

قلنا: هذا ادعاء تخصيصٍ بلا مخصص؛ والآية جاءت بلفظٍ عام في كل من تحقق فيه الوصفان :لم يقاتلكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم .فالعبرة

بالمناط لا بالأشخاص. ثم ختمها بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، فدل على أنها قاعدة محكمة في باب المعاملة لا تتبدل بتبدل الأزمنة. ومن ادعى أنها لا تصلح قاعدة للتعايش فقد عارض محكم القرآن، وفتح بابًا يفضي إلى إبطال مقاصد العدل.

فإن قالوا: قولكم "يبغض شركهم ويبرهم" دعوى نفسية لا ضابط لها، وقد تتحول إلى عدوان عملي؛ فكيف تؤمّنون هذا الباب؟

قلنا: الضابط نصوص الشرع لا الدعاوى. فالشرع قيّد المعاملة بأحكامٍ ظاهرة: حرمة الدم المعصوم، وحرمة الظلم، ووجوب الوفاء بالعهد، وتحريم الغدر، والنهي عن الانتقاص من الحقوق، والأمر بالقسط. فليس الباب متروكًا للهوى. ومن جهة الاعتقاد: البراءة حكمٌ قلبيٌّ ومعنويٌّ في الدين لا يقتضي عدوانًا. فمتى تذرع أحد بالبراءة لظلم معاهدٍ أو سفك دمه، فقد خالف البراءة نفسها؛ إذ البراءة شريعة، والشريعة لا تُؤخذ ببعضها وتُترك ببعضها.

وإن قالوا: الاحتجاج بوثيقة المدينة ضعيف؛ فإنها وثيقة تاريخية مختلف في ألفاظها ورواياتها، فكيف تجعلونها حجة؟

قلنا: ليست حجتنا متوقفة على جميع ألفاظها التفصيلية، بل على معنى ثابتٍ معلومٍ بالتواتر المعنوي والسيرة العملية: أن النبي ﷺ أقام في المدينة مجتمعًا فيه مسلمون ويهود، وجرت بينهم عهودٌ ومعاهداتٌ، وأبقى اليهود على دينهم في دورهم، ولم يقع منه ﷺ تلفيقٌ للأديان ولا بناءُ معبدٍ مشترك ولا تسويةٌ عقدية. فهذا القدر ثابتٌ قطعًا من جهة السيرة، وهو كافٍ في إبطال دعوى أن السلم لا يتحقق إلا بذوبان العقائد. ثم إنا جعلنا النموذج هو حفظ الحقوق مع إبقاء الحد العقدي، لا تعليق الاستدلال على تفصيل لفظي قد يشغب به من لا يريد الحق.

فإن قالوا: إنكم تقولون "لليهود دينهم وللمسلمين دينهم"، وهذا يشبه قولكم السابق في المفاصلة، فما الجديد؟

قلنا: الجديد سدُّ شبهة: "إما التسوية وإما الحرب". فالوثيقة تُثبت أن وجود

تعدد ديني في مجتمع واحد لا يقتضي تسويةً عقدية ولا حربًا لازمة؛ بل يقتضي نظامًا عدليًا يضمن الحقوق. فظهر الفرق بين الاعتراف بواقع الاختلاف وبين شرعنة الاختلاف ورضاه دينًا، وهذا عين التفريق الذي ذكرناه في الإرادة الكونية والشرعية. فمن خلط بينهما فقد اتهم الإسلام بما هو بريء منه.

وإن قالوا: الاحتجاج بـ"العهدة العمرية" يفتح بابًا: إذا كان عمر حفظ كنائسهم وصلبانهم، فلماذا تنكرون اليوم "المعابد المشتركة"؟ أليس هذا حفظًا لرموزهم أيضًا؟

قلنا: هذا من أخبث القياس؛ لأنه قياسٌ مع الفارق في المناط والوظيفة:عمر حفظ الكنائس لأهلها في دورهم، صيانةً للعهد ومنعًا للظلم، مع بقاء التمييز العقدي، ولم يجعل الكنيسة مقدسًا مشتركًا للمسلمين، ولم يضع الصليب في محراب التوحيد، ولم يبنِ وحدة قدسية بصرية تُسَوّي بين الرموز.

أما المعابد المشتركة فليست حفظًا لحقوقهم فحسب، بل هندسةٌ مقصودة لإنتاج تسويةٍ عقدية لاشعورية، وجعل الرموز المتناقضة في حيز واحد على قدم المساواة في القداسة.

فالعهدة حمايةٌ للحق المدني، والمعابد المشتركة تمييعٌ للحق العقدي. فمن سوّى بينهما فقد ألغى الفروق التي عليها مدار الاستدلال كله.

فإن قالوا: قولكم إن عمر صلى خارج الكنيسة سداً للذريعة اجتهادٌ لا يلزم، وقد يصلي مسلم في كنيسة اليوم بلا حرج.

قلنا: الكلام هنا ليس في فتوى جزئية، بل في تقرير قاعدة التفريق بين حفظ الحقوق وبين اختلاط الرموز والقداسات. ثم إن فعل عمر . على فرض كونه اجتهاداً.يدل على أن السلف كانوا يراعون مآلات الرموز ومنافذ الالتباس، وأنهم لا يفتحون بابًا يفضي إلى تمييع الحدود العقدية. وهذا عين مقصدنا: أن التسامح الإسلامي ليس تذويبًا، بل عدلٌ مع بقاء المفاصلة. مع ماهو معلوم في

الحديث: (("عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي")) [حديث صحيح أخرجه أبو داود]. وعمر رضي الله عنه هو فاروقهم.

فإن قالوا: الاستدلال بأحاديث المعاهدين يُلزمكم أن تسكتوا عن نقد أديانهم حتى لا تُؤذوهم، وأن تتركوا البراءة في الخطاب العام.

قلنا: هذا من الخلط بين حرمة الظلم وبين حرمة البيان. الحديثان يحرمان الظلم والاعتداء والانتقاص والغصب، ولا يحرمان إقامة الحجة وبيان بطلان الشرك. إذ لو كان بيان الباطل ظلمًا لكان القرآن كله ظلمًا! والشرع يفرق بين أذى بغير حق وبين إظهار الحق بالحكمة. فالنقد العقدي في موضعه ليس عدوانًا، والعدوان هو الظلم في الدم والمال والعرض وخرق العهد.

وإن قالوا: قولكم "أي دين أو وثيقة تجعل النبي خصماً" فيه مبالغة إنشائية، وقد توجد مواثيق حقوقية تحمي الأقليات.

قلنا: المقصود ليس المفاضلة السياسية بين المواثيق، بل تقرير أصلٍ شرعي: أن حماية حقوق المعاهد ليست منّةً سياسية، بل هي عبادةٌ يتدين بها المسلم، حتى جعل النبي ﷺ نفسه حجيجًا على من ظلم المعاهد. وهذه خصوصية في حمل أتباع الدين على العدل بالوعيد الأخروي، لا بمجرد نصوص قانونية قد تُحترم أو تُخرق. فلا تردّ الحجة بالتشغيب على الأسلوب، فإن المقصود تقرير المعنى لا صناعة مقارنةٍ إعلامية.

فإن قيل: تقسيمكم "سلام الحقيقة" و"سلام الخديعة" تقسيمٌ تهويلي، لأن الإبراهيمية الجديدة لا تشترط الاعتراف بصحة الشرك، بل تشترط احترام الآخر فقط.

قلنا: هذا من أعظم المنافذ، وإغلاقه يكون بتحرير الشرط: ما معنى الاحترام عندهم؟

إن كان احترام الإنسان وحقوقه: فهذا مقرر في الإسلام ولا نزاع فيه، ولا يحتاج إلى مشاريع وملل جديدة.

وإن كان احترام المعتقد بمعنى الامتناع عن الحكم ببطلانه، أو جعله طريقاً مقبولاً إلى الله، أو بناء قداسة مشتركة لرموزه: فهذا هو التلفيق الذي نقضناه، وهو الذي يجعل السلام ثمناً للعقيدة.

فليصرحوا: هل يَسَع خطابهم أن يقول المسلم علناً: "التثليث باطل، والإسلام وحده الحق"، دون أن يُجرّم ويُوصم؟ إن قالوا نعم، بطل أصل مشروعهم، وإن قالوا لا، ظهر أن السلام عندهم مشروطٌ بالتنازل عن الحقيقة. وهذا هو سلام الخديعة الذي قصدناه.

فإن قالوا: أنتم تجعلون الحق واحداً لا يتعدد وهذا في ذاته إقصاء يناقض مبدأ الحرية.

قلنا: هذا من تحويل حرية الاعتقاد إلى نسبية الحقيقة. الحرية تعني عدم الإكراه في الدخول، لا أن كل معتقد حق عند الله. وإلا لزم أن يكون من حق كل أحد أن يقول: النقيضان حقان ثم يُلزم غيره بتصديق ذلك باسم الحرية، وهذا فساد في العقل. فالحق واحد عند الله، والناس أحرار في قبولِه أو رفضِه، لكنهم ليسوا أحراراً في أن يفرضوا على أهل الحق الاعتراف بصحة الباطل.

وتحرير محل النزاع أن هذا الفصل لا يضعف المفاصلة، بل يضعها في موضعها، ويضع البر والقسط في موضعهما:

فالمفاصلة عقدية: تمييز الحق من الباطل، وبغض الشرك، ونفي التسوية.

والبر والقسط مدنيان: حفظ الدماء والحقوق والعهود، ومنع الظلم والعدوان.

فإذا جاء دعاة الإبراهيمية فطلبوا منك تسوية عقدية باسم السلم، قلنا: هذا ابتزازٌ لا يلزم منه عدل، بل يلزم منه ظلم الخالق بتصحيح الشرك. وإذا جاء غالٍ فطلب منك ظلم المعاهد باسم البراءة، قلنا: هذا غلوٌّ يخالف نصوص القسط والبر والوعيد في ظلم المعاهدين.

فبان أن الإسلام غنيٌّ عن تلفيقهم، وأنه يجمع بين سلامٍ عادلٍ في الدنيا، وحقيقةٍ قاطعةٍ في الدين، بلا ذوبانٍ ولا عدوان.

فصل في نصح من تلبس أو دعى إلى الإبراهيمية المعاصرة.

ولما بان لك -أيها القارئ المنصف- أن شمس الإسلام كافيةٌ لإنارة الأرض عدلاً ورحمة، دون حاجةٍ لاقتباس نورٍ زائفٍ من شموع "الإبراهيمية" المطفأة؛ حقَّ لنا الآن أن نلتفت التفاتة العتاب والإشفاق، والتحذير والإيثاق، إلى قومٍ من أبناء جلدتنا، يتكلمون بألسنتنا، ويصلون إلى قبلتنا، لكنهم سقطوا في حبائل هذا التلبيس، فصاروا له دُعاةً ومروجين... فنقول لهم مناصحين، وبالله مستعينين: **ياأخي﴿ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾؟**

لا يزال القرآن الكريم يمدنا بالبصائر التي تفكك أعقد الشبهات المعاصرة، وتعيد العقول الشاردة إلى مدارج اليقين. وفي سياق محاججة الخليل إبراهيم -عليه السلام- لأبيه، لقد وقف إبراهيم متعجباً من حالة الاستلاب العقلي التي جعلت أباه يخضع لكيان ميت لا روح فيه، فقال له بشفقة المستنكر: ﴿**يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا**﴾.[مريم: ٤٢]. واليوم، نقف ذات الموقف لنوجه هذا التساؤل الإبراهيمي العظيم إلى كل داعية أو مفكر مسلم ارتضى لنفسه أن يكون عراباً لمشروع "الإبراهيمية الجديدة"، ونسأله: كيف استبدلتَ الوحي الناطق المهيمن، بصنم فكري وسياسي أصم لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عن أمتك شيئاً؟ !ولتفكيك هذا الاستلاب المعاصر، نقف مع أبعاد هذا التساؤل القرآني:

أولاً: أصنام العصر.. مشاريع بلا روح (ما لا يسمع ولا يبصر).

إن الأصنام التي تعبد من دون الله لا تقتصر على الحجارة والأخشاب؛ فكل مبدأ أو مشروع أو ديانة مخترعة تُرفع لتزاحم دين الله وتُطاع من دونه، هي في ميزان التوحيد "صنم". والإبراهيمية الجديدة ليست وحياً من السماء، بل هي خلطة سياسية بشرية، وكيان فكري أصم، وأوراق صيغت في أروقة المؤتمرات. كيف لداعية قرأ كتاب الله الذي (يسمع ويبصر) وينبض بالحق المطلق، أن ينحني أمام مشروع "أبكم وأعمى"، لا يمتلك نصاً إلهياً محفوظاً، ولا شريعة حاكمة، ولا يفرق بين دماء الموحدين ووثنية المشركين؟ إن الانخراط في الترويج

لهذه الديانة والمشروع هو ارتداد فكري وعقدي نحو وثنية جديدة، تتجلى في تقديس الإنسانية المدعاة على حساب الألوهية الحقة.

ثانياً: سراب الحماية والمكاسب (ولا يغني عنك شيئاً في الدنيا).

لقد رُوج لهذا المشروع تحت يافطة "السلام العالمي" والأمن والتسامح، وظن بعض الدعاة المخدوعين (أو المداهنين) أن انضواءهم تحت هذه الخيمة الإبراهيمية المزعومة سيغنيهم من جوع، أو يؤمنهم من خوف، أو يعصم دماء المسلمين. لكن الواقع أثبت قوله تعالى: ﴿وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾؛ فهل أوقفت هذه المظلة المخترعة نزيف دماء المسلمين؟ هل حفظت كرامتهم؟ هل استردت مقدساتهم؟ أبداً. إن هذا الصنم السياسي الجديد لم يُبنَ لحماية المسلمين، بل لتركيعهم، ومصادرة هويتهم، وتدجين مقاومتهم. فهو لا يغني عن معتنقيه شيئاً سوى منحهم وعوداً مكذوبة، وتجريدهم من مكمن قوتهم الحقيقي: عقيدة التوحيد .

ثالثاً: الإفلاس الأخروي (ولا يغني عنك شيئاً يوم القيامة).

إذا كان هذا المشروع لا يغني عن الداعية أو الأمة شيئاً في موازين القوة الدنيوية، فإنه أشد إفلاساً في موازين الآخرة. إن الداعية الذي يرقع دينه ليرضي أصحاب هذا المشروع التلفيقي، ويساوي بين التوحيد والشرك،

سيقف غداً بين يدي الله وقد فرط في أمانة البلاغ. يومها، لن تغني عنه مؤتمرات التسامح، ولا وثائق الأخوة الإنسانية المزعومة شيئاً من عذاب الله، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.. سليم من الشرك ومداهنة المشركين . لقد سأل إبراهيم عن الجدوى والعقلانية قائلاً: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾. فنسألك: أهذا المشروع الإبراهيمي الجديد الذي تروج له، هل هو حق مطلق ينجيك غداً بين يدي الله؟ أم هو باطل محض، تلفع برداء التسامح لتحقيق مكاسب دنيوية وسياسية؟ فإن قلت هو حق ينجي: فقد كذبت القرآن الذي حصر النجاة في الإسلام ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، [آل عمران: ٨٥]. وساويت بين الحق

والباطل!.وإن قلت هو مجرد مشروع دنيوي لا ينجي في الآخرة: فكيف تبيع دينك وتضلل أمتك لأجل صنم عصري خاوٍ "لا يغني عنك شيئاً"؟ !أيها الداعية، لقد حطم إبراهيم أصنام قومه لأنها لا تسمع ولا تبصر، فكيف تأتي أنت اليوم لتجمع شتات هذه الأصنام، وتسميها باسمه، وتدعو الناس للطواف حولها؟! عُد إلى رشدك، فما هكذا تُورد الإبل، وما هكذا تُنصر ملة الخليل !

فإن قيل: هذا خطابٌ يتضمن طعناً في الدعاة، وفيه اتهامٌ للنيات، وتخوينٌ بغير بينة، إذ قد يكون قصدهم حقن الدماء وجمع الكلمة.

قلنا: نحن لا نفتش عن القلوب، ولا نُعلّق الحكم على النيات، وإنما نحاكم المقالة واللوازم. فمن روّج لمشروعٍ يساوي بين التوحيد والشرك، أو يطلب من المسلم اعترافاً عقدياً بصحة الأديان المحرفة، فقد ارتكب باطلاً ولو حسنت نيته؛ إذ حسن القصد لا يحيل الباطل حقاً. ثم إن النص الذي بنينا عليه المناصحة هو نص قرآني في مقام بيان فساد المعبود من جهة السماع والإبصار والإغناء، وهو خطابٌ عقلي قبل أن يكون تعنيفاً. فمن جعل إيقاظ العقل طعنًا فقد أراد إسكات البرهان باسم الأدب، وهذا عين ما تنقضه قصص الأنبياء.

فإن قالوا: أنتم توسّعون معنى العبادة حتى تجعلون كل مشروعٍ سياسي أو إطارٍ حوارٍ صنماً، وهذا توسعٌ إنشائي لا ينضبط.

قلنا: العبادة في أصلها ليست سجوداً لحجر فحسب، بل هي خضوعٌ وتعظيمٌ واتباعٌ وطاعةٌ ترفع شيئاً فوق منزلته حتى ينازع حق الله. وليس مقصود النص أن كل سياسةٍ صنم، بل أن كل مشروعٍ يُعطى قداسةً دينية، ويُجعل معياراً فوق الوحي، ويُطلب من الناس الانقياد له بتبديل أحكام الدين، فهو من جنس الأصنام في الوظيفة والمآل. وقد سدّدنا هذا الباب مراراً بقاعدة إبطال المعاني مع إبقاء الألفاظ: فدعاة الإبراهيمية لا يقولون اسجدوا لورق المؤتمرات، ولكنهم يطلبون تسويغ الشرك باسم السلام، وإلغاء المفاصلة وتجريم المدافعة وهذه عبادةٌ من حيث إنهم يحمّلون المشروع ما لا يملك: أن

يشرّع في أعظم أبواب الحق _التوحيد. فالتوسعة هنا تحقيق للمناط، لا مجازٌ سائب.

وإن قيل: القياس على إبراهيم مع أبيه قياسٌ مع الفارق؛ فالأب كان يعبد أصناماً حجرية، أما هؤلاء فيدعون إلى قيم إنسانية لا إلى أصنام. قلنا: العبرة ليست بمادة الصنم، بل بوظيفته: ما الذي يُرفَع ليُتَّبع ويُطاع ويُقَدَّس ولو خالف التوحيد؟ إبراهيم لم يحاجج الحجر لكونه حجراً فقط، بل حاججه لكونه لا يسمع ولا يبصر ولا يغني، ولأنه يُصرف إليه من التعظيم ما لا يستحق. فإذا صار المشروع اليوم لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عن الأمة شيئاً في حقيقتها، ومع ذلك يُطلب من المسلم أن يخضع له ويبدّل دينه لأجله، فقد أدى وظيفة الصنم وإن كان ورقاً لا حجراً. ومن لم يفرّق بين الجوهر والعرض وقع في الغيبوبة التي وصفناها.

فإن قالوا: أنتم تقولون "لا يغني عنك شيئاً" ثم تسألون: هل أوقف نزيف دماء المسلمين؟ وهذه حجةٌ براغماتية قد يقال: المشروع لا يعد بإيقاف الحروب فوراً، إنما يفتح أبواب التفاهم.

قلنا: نحن لم نجعل العمدة على البراغماتية وحدها، بل جعلناها شاهداً بعد الدليل: فإن المشروع يطلب ثمناً عقدياً عظيماً، فمن حق العاقل أن يسأل: ما الثمرة؟ فإذا كان الثمن هو تمييع التوحيد، ثم لا يورث حتى المقصود الدنيوي الذي يلوّحون به، ثبت أنه "لا يغني" من جهتين: لا يغني شرعاً لأنه باطل، ولا يغني واقعاً لأنه سراب. ثم إن عبارة الآية ليست وعداً سياسياً بل معيار في فساد المعبود: العاجز الذي لا يسمع ولا يبصر ولا يغني؛ لا يستحق التعلّق؛ وهذا يتناول كل ما رُفع فوق قدره.

وإن قالوا: نحن لا نساوي بين التوحيد والشرك، وإنما ندعو للتعاون والتسامح. فبناء حجتكم على المساواة تهويل.

قلنا: إذن فلتحرّروا مقصودكم تحريراً يمنع التلبيس: هل تقرّون بأن الإسلام وحده الدين الحق المقبول عند الله، وأن التثليث والشرك باطلان؟ وأن

بناء بيت واحد للرموز المتناقضة لا قداسة له ولا شرعية دينية؟ وأن وثائق الإبراهيمية المحدثة لا تتضمن اعتبار التعددية الدينية حكمة مشيئة شرعية؟ فإن قلتم نعم، فقد رجعتم إلى ما نقوله، وبطل ماتدعون إليه وسقط المشروع بوصفه تلفيقاً دينياً، وصار مجرد تعاون مدني لا نزاع فيه. وإن ترددتم أو نفيتم، فقد ثبت أن جوهر الدعوة هو التسوية أو السكوت عن التمييز، وهذا هو مناط حجتنا.

وإن قالوا: قولكم "فقد كذبت القرآن الذي حصر النجاة في الإسلام" إلزامٌ شديد؛ لأن بعضهم قد يقول: الإسلام هنا بمعناه العام (الاستسلام لله) فيدخل فيه أهل الكتاب.

قلنا: هذا الباب قد سددناه سابقاً: فالإسلام العام لا ينفك عن الحنيفية ونفي الشرك والإيمان بالرسل، ولا يصح جعله مظلةً للمتناقضات. ثم إن إدخال التثليث تحت اسم الإسلام يلزم منه أن يكون "لم يلد ولم يولد" حقاً، وأن يكون "له ولد" حقاً في آن واحد، وهو جمع بين النقيضين. ومن جعل القرآن يحتمل هذا فقد جعله كتاباً يقبل كل شيء ولا يميز شيئاً، وهذا إعدامٌ للفهم الذي حذّرنا منه.

فإن قالوا: هذا الخطاب قد يُستعمل ذريعةً لتسفيه المخالفين وإشعال العامة، فينقلب إلى تعصب.

قلنا: هذه شبهة "لازم الاستعمال السيئ" لا شبهة فساد المعنى. فساد استعمال الحق لا يبطل الحق. ثم إن نصنا وضع الضابط: هو مناصحة "من أبناء جلدتنا" ممن تلبّس بالتلبيس، لا دعوة إلى ظلم أحد، ولا إذنٌ في عدوان. وقد قررنا قبل هذا الفصل قاعدةً عظيمة تمنع هذا الانحراف: التفريق بين مقام الاعتقاد ومقام المعاملة، ووعيد ظلم المعاهدين، فسددنا باب الغلو من أصله. فكيف يُجعل هذا الفصل فتحاً لبابٍ قد أُغلق قبله؟ إنما هو بيانٌ داخلي يُحاكم المشروع إلى أصول التوحيد، لا تحريضٌ على الناس.

وإن قيل: لو سلّمنا بفساد المشروع، فكيف تنصح الداعية بهذه الشدة: "عُد إلى رشدك "و"تضلل أمتك"؟

قلنا: النص مأخوذ من روح خطاب إبراهيم لأبيه، وفيه الجمع بين الشفقة والحزم: ﴿يا أبت﴾ مع تقرير بطلان المعبود. فليس هذا سبّاً ولا شتماً، بل هو إنذارٌ لأخٍ في الدين من أثر قولٍ يترتب عليه فساد عظيم. ولو كان الإنذار في أعظم أبواب الدين قسوةً لكان كلام الأنبياء كلهم قسوة؛ لأنهم جاءوا يصدعون بما يكره أهل الباطل سماعه. وإنما القسوة المذمومة هي الظلم والعدوان، لا قوة البيان مع حفظ الأدب.

الفصل الأخير: لكل داعية إلى مشروع الإبراهيمية: يَا أَخي (لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ان الشيطان كان للرحمن عصيا ﴾ يا أخي ﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾.[مريم: ٤٥]

إن المصيبة العظمى ليست في أن يبتكر خصوم الإسلام مشاريع لتذويب عقيدته، بل الفاجعة أن ينبري بعض الدعاة والمثقفين المسلمين –بقصد أو بغير قصد– ليكونوا قناطر يعبر عليها هذا التلبيس إلى عقول العوام، متدثرين بعباءة التسامح وجمع الكلمة .ولأننا نحاكم هذا المشروع إلى ملة إبراهيم عليه السلام، فإننا نستدعي اليوم موقفاً إبراهيمياً فاصلاً؛ موقفاً لم يكن مع طاغية متجبر كالنمرود، ولا مع جموع عامة تعبد الكواكب، بل كان مع أقرب الناس إليه، مع "سلطة دينية واجتماعية" كان لها وزنها.. مع أبيه الذي كان يصنع أصنام الباطل ويسوغها للناس. فجاءت موعظة الخليل مدوية، تقطر شفقةً وتفيض حزماً: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ۖ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا * يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾ .ومن وحي هذا الموقف المهيب، نوجه هذه الرسائل الصارمة لكل داعية مسلم زلت قدمه في مستنقع هذا المشروع التلفيقي :

أولاً: خطوات الشيطان بعباءة "المشترك الإنساني".

أيها الداعية، حين تقف مبشراً بـ "مظلة إبراهيمية" تجمع التوحيد الخالص مع التثليث والوثنيات المعاصرة، فاعلم أنك لا تدعو إلى سلام، بل تنخرط في مشروع عبّر عنه إبراهيم بدقة: ﴿لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾. إن دمج الحق بالباطل ومساواة الوحي المحفوظ بالمحرف ليس اجتهاداً فكرياً يقبل الخلاف، بل هو اصطفاف مع الشيطان الذي كان للرحمن عصياً، والذي أقسم على إغواء بني آدم وصرفهم عن الدين الخالص. إنك بصنيعك هذا لا تنحت أصناماً من حجارة كما فعل آزر، بل تنحت أصناماً فكرية، وتصنع للباطل شرعيةً تمهد الطريق لعصيان الرحمن.

ثانياً: الشفقة الحقيقية لا تعني التنازل العقدي.

قد يبرر بعض الدعاة انخراطهم في هذا المشروع بالرحمة بالبشرية والرغبة في حقن الدماء وإطفاء نيران التعصب. وهنا نذكرهم بمقام الخليل: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ﴾. لقد كان إبراهيم في قمة الرحمة بأبيه، لكن شفقته لم تدفعه للمداهنة أو البحث عن نصف حل يرضي وثنية أبيه ويحفظ له توحيده. الشفقة الحقيقية على المخالف لا تكون بتخديره وتصحيح معتقده الفاسد ليُساق إلى النار وهو يظن أنه على حق، بل تكون بإنذاره ودعوته برفق وحزم إلى سفينة النجاة الوحيدة: التوحيد الخالص .

ثالثاً: خطر انسلاخ الولاية (ولاية الرحمن أم الشيطان؟).

أيها الداعية، إن تمييع العقائد والمشاركة في طقوس وصلوات تلفيقية لا تميز بين رب العالمين وبين من يُدعى معه، ليس مجرد زلة عابرة، بل هو منزلق خطير قد ينتهي بسلب ولاية الله عن العبد، ﴿فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾. إن الداعية الذي يُفترض أن يكون حارساً لعقيدة الأمة وبوابتها الحصينة، إذا تحول إلى مسوغ للشرك وناطق باسم مشاريع تذويب الهوية، فإنه يعزل نفسه عن ولاية الرحمن، ليصبح أداة طيعة في يد مشروع يهدف إلى هدم ما بناه الأنبياء والمرسلون .إنا نضع كل داعية تورط في هذا التلبيس أمام هذا الاستجواب الفاصل :لقد حذّر إبراهيم الخليل أقرب الناس إليه من ولاية الشيطان بسبب إقراره للشرك وصناعته لرموزه، فنسألك بالله: حين تقف اليوم لتساوي بين القرآن العظيم والكتب المحرفة، وحين تدعو لبناء معبد يجمع بين من يعبد الله وحده ومن يعبد معه غيره.. هل ترى في ذلك دعوةً ترضي (الرحمن) أم خدمةً مجانية لـ (الشيطان)؟ إن قلت إنها ترضي الرحمن: فقد كذبت صريح القرآن العظيم، وافتريت على إبراهيم الذي تبرأ من الشرك وأهله، وجعلت الله يرضى بما أنكره على ألسنة رسله !وإن قلت إنها تخدم الشيطان وتغضب الرحمن: فكيف هان عليك دينك، وكيف هانت عليك أمانة العلم التي طوقت بها عنقك، لتداهن في أعظم قضية قام عليها الوجود؟ أيها الداعية، إن إبراهيم الذي

تزعمون الاجتماع على إرثه، لم يداهن أباه في عقيدته.. فإما أن تعود لمربع (الإنذار والشفقة) الإبراهيمي، وإما أن تراجع وقوفك؛ فاحذر أن تُحشر غداً في زمرة من نحت أصنام العصر، بدلاً من زمرة من حطمها!

فإن قيل: هذا الفصل يُجرِّم الدعاة ويُسمي فعلهم عبادة للشيطان، وفيه تعدٍّ على الأعيان والنيات، وربما أوهم تكفيراً أو تبديعاً بلا ضابط. قلنا: لفظ القرآن هو الحاكم هنا، ولسنا نبتدع وصفاً من عند أنفسنا؛ فإن إبراهيم قال لأبيه: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ مع أن أباه كان يعبد أصناماً، فسمّى فعل الشرك عبادة للشيطان؛ لأن الشيطان هو الداعي إليه والمزيّن له، ولأن العبادة في القرآن أعم من السجود؛ تشمل الطاعة والاتباع والانقياد. فليس في هذا تكفيرٌ لمعينٍ بعينه، ولا حكمٌ على شخصٍ باسمه، وإنما هو تحذيرٌ من جنس عمل إذا تضمن تسويغ الشرك أو مساواة التوحيد بالباطل أو ترجيح مشروعٍ بشري على محكم الوحي. ومن جعل التحذير القرآني اتهاماً للأعيان فقد أبطل ألفاظ الوحي، وصيّرها لا تُستعمل إلا في التاريخ، وهذا من أعظم تبديل المعاني.

فإن قالوا: "لا تعبد الشيطان" خطابٌ لمشركٍ صانع أصنام، لا لمسلمٍ يدعو إلى سلام وتسامح.

قلنا: وهذا من التلبيس بالمقاصد؛ فإن إبراهيم لم يعلّق التحذير على اسم الفاعل بل على حقيقة الفعل: طاعة الشيطان في الشرك، واتباعه في الضلال. فالمسلم إذا دعا إلى أمرٍ لا يرضاه الله شرعاً، أو سوّغ ما حرّمه الله، أو زيّن للناس مساواة الحق بالباطل، فقد دخل في باب اتباع الشيطان من حيث الفعل، وإن لم يقصد ذلك بقلبه. والشرع يفرّق بين وصف الفعل وبين الحكم على الفاعل، فنحن نصف خطوات الشيطان لا أعيان الشياطين. ومتى تبيّن هذا انقطع باب التشغيب.

فإن قالوا: أنتم تبنون على لازمٍ غير لازم: ليس من لازم المشاركة في مؤتمرات أو وثائق أن يُساوي الداعية بين القرآن والكتب المحرفة، ولا أن يقر بالشرك.

قلنا: هذه دعوى مجملة، وسدّ منافذها يكون بتحرير المحل: إن كان ما يشارك فيه الداعية محض تعاونٍ مدني لا يتضمن عبارةً دينيةً ولا تسويةً عقدية ولا قداسة مشتركة، فذاك باب آخر سبق تحريره في "فصل التعايش العادل" ولا نزاع فيه.

أما إذا تضمن المشروع أحد الأمور الثلاثة: تقرير إلهٍ مشترك على وجهٍ يميّع الفوارق العقدية، أو تقرير تعددية دينية بوصفها مشيئة شرعية مرضية، أو بناء مظلة إبراهيمية تُسوّي الرموز والقداسات وتُنشئ بيتاً لعبادات متناقضة، فهنا يكون اللازم ثابتاً؛ لأن هذه المعاني هي عين التسويغ للشرك أو السكوت عنه وتثبيته، ولا يُدفع اللازم بمجرد قول:

نحن نقصد السلام. فمن أراد إسقاط الإلزام فليأتِ بوثيقةٍ أو مشروعٍ إبراهيمي يخلو من هذه المعاني، فإن عجز ثبت أن اللازم من جنس الملزوم.

وإن قالوا: قولكم "ليس اجتهاداً فكرياً يقبل الخلاف" فيه تشدد؛ إذ قد يراه بعض العلماء من السياسة الشرعية أو من المصالح المرسلة.

قلنا: السياسة الشرعية لا تُنشئ ديناً جديداً، ولا تُغيّر محكمات التوحيد، ولا تجعل المساواة بين الإسلام والشرك مصلحة أو تؤيد مشروعا مؤداه إلى إبطال بعض الشرائع وتزوير الحقائق. والمصالح المرسلة إنما تُعتبر حيث لا تُصادم نصاً ولا قاعدة قطعية. أما هنا فالمصادمة واقعة مع أصل الأصول: حصر الحق في التوحيد، ونفي الرضا بالكفر، ونفي التسوية بين الهدى والضلال. فمن سمّى هذا اجتهاداً فقد جعل الشرك مجالاً للاجتهاد، وجعل أصل الدين فرعاً من فروع السياسة، وهذا قلبٌ للموازين.

فإن قيل: "الشفقة الحقيقية لا تعني التنازل العقدي" كلامٌ جميل، لكنكم تتهمون من يطلب حقن الدماء بأنه يضلل الناس، وهذا ظلم.

قلنا: حقن الدماء مقصدٌ شرعي، لكنه لا يتحقق بإبطال التوحيد ولا بتصحيح الشرك؛ لأن الشرع لا يداوي فساداً بفسادٍ أكبر. والشفقة التي استدللنا بها من قصة إبراهيم هي شفقةٌ مقرونة بالإنذار وبنفي الشرك، لا

شفقةٌ تُطمئن المخالف على باطله. فلو كان مقصدهم حقن الدماء مع إبقاء حد التوحيد وإقامة البيان ورفض التسوية، فهم داخلون في التعايش العادل الذي قررناه. وأما إن كانت الشفقة عندهم إسكاتَ الحق وإزالةَ المفاصلة وتزويقَ الشرك باسم الأخوة، فهذا هو موضع التحذير؛ لأنه شفقةٌ مقلوبة وتلبيس مقيت.

وإن قالوا: قولكم "خطر انسلاخ الولاية" يوهم أن الداعية خرج من ولاية الله بمجرد مشاركة أو كلمة، وهذا تشديد على الأعيان.

قلنا: الآية التي استشهدنا بها ليست حكماً على فلانٍ بعينه، بل تحذيرٌ من مآلٍ خطير: ﴿فتكون للشيطان ولياً﴾؛ وهذا من باب التخويف والإنذار، لا من باب القطع على شخصٍ بعينه. والقرآن يسلك هذا المسلك كثيراً: يذكر العاقبة تخويفاً لمن سلك سبيلها. ثم إن باب الولاية مراتب؛ وقد يقع للعبد من أسبابها بقدر ما عنده من طاعة، وينقص بقدر ما عنده من معصية. فذكر خطر الانسلاخ تحذيرٌ من السقوط في دركاتٍ يبتدئ بأدنى التمييع وينتهي بأعظمه. والإنذار بهذا لا يُعد تكفيراً ولا قضاءً على الأعيان، بل

فإن قيل: قد يقال إن إطلاق "الشيطان" في سياق الخطاب العام يُحرج المتلقي ويُغلق باب الدعوة بالحكمة.

قلنا: هذا الاعتراض يُدفع بأصلين:أولهما أن النص قرآني، وفيه الجمع بين اللين والحزم: ﴿يا أبت﴾ مع التحذير من عبادة الشيطان. فليس الحزم مناقضاً للحكمة، بل الحكمة وضع الكلام في موضعه.

والثاني: أن المقصود خطاب "يا أخي" للمسلم الداعية من باب المناصحة الداخلية، لا مخاطبة المخالف ابتداءً بهذه العبارة. فالخطاب هنا تقويمٌ لأهل القبلة من داخلها، وهو أليق بحدود النصح وأدب الإنذار.

فإن قالوا: أنتم تُحوّلون النزاع إلى ثنائية: "إما الرحمن وإما الشيطان"، وهذا تبسيطٌ يلغى درجات الناس ومقاصدهم.

قلنا: هذا ليس تبسيطاً بل هو تحقيق لطبيعة الباب؛ لأن باب التوحيد لا يحتمل منطقة رمادية في أصل التسوية: إمّا أن يكون الفعل مما يرضاه الله شرعاً، وإمّا أن يكون مما نهى عنه. والشيطان لا يأتي الناس عادةً بصيغة "اكفروا"، بل يأتيهم بصيغة "اهدأوا" و"قاربوا" و"لا تُحرجوا" حتى يجرّهم إلى إبطال الحقائق. فذكر الثنائيّة هنا ليس إلغاءً للتفاصيل، بل كشفٌ لجوهر الطريق: طريق الحق وطريق خطوات الشيطان. ثم إننا لم نقل إن كل من وقع في الخطأ صار شيطاناً، وإنما قلنا إنه دخل في مشروعٍ من جنس خطوات الشيطان، وهذا فرقٌ يسد باب الغلو.

وتحرير محل النزاع أن هذا الفصل لا يهدف إلى إسقاط أشخاصٍ بأعيانهم، ولا إلى فتح بابٍ للغلو، بل إلى قطع شبهةٍ شاعت في زمن الوثائق: أن المشترك الإنساني يقتضي إسقاط المفاصلة العقدية.

فمن ادعى سلاماً يُبقي التوحيد توحيداً والبراءة براءةً والعدل عدلاً، فله نصيبه من البر والقسط، ولا نزاع معه.

وأما من جعل السلام ثمناً للتنازل عن التوحيد، أو غطاءً لتسويغ الشرك، أو سلّماً لتقديس مشروعٍ بشري فوق الوحي، فقد دخل من حيث المعنى فيما حذّر منه إبراهيم: ﴿لا تعبد الشيطان﴾؛ لأن الشيطان لا يرضى للعبد أن يعبد صنماً حجرياً فقط، بل يرضى له . بل يحرص . أن يعبد الصنم الفكري والسياسي إذا كان أقدر على تذويب الدين مع بقاء الاسم.

خاتمة الكتاب:

إن هذا السفر لم يُقصد به تشنيعٌ على الناس ولا تتبعٌ للنيات، ولا بناءُ خصومةٍ مع أحد، وإنما مقصوده تحرير الحقائق من قبضة المصطلحات، وكشف التلبيس الذي يقتل المعنى ويُبقي الاسم، ويُبدّل الدين في القلوب دون أن يمسّ عنوانه في الألسنة. وقد بان بالاستقراء والنظر، وبمحكمات التنزيل وقواطع المعقول، أن "الإبراهيمية الجديدة" ليست رجوعًا إلى ملة إبراهيم، بل صرفٌ عنها؛ وأنها لا تؤسس تعايشًا عادلًا كما تُعلن، بل تسعى بطريقٍ ملتف إلى تسويةٍ عقدية تُسقط ميزان التفاضل، وتُميت حقيقة الحنيفية، وتُفرغ الإسلام من خاصيته التي بها كان كبيرًا على المشركين.

إن خلاصات هذا الكتاب تدور على قواعد كلية، من جحدها لم يبق له ميزانٌ في الدين، ومن سلّم بها انحلّت عنه شبهات التلفيق كما ينحلُّ العقد إذا قُطع خيطه الأول.

١. **قاعدة التمييز بين الاسم والحقيقة**

ليس كل ما سُمّي إبراهيمياً كان من ملة إبراهيم؛ فالعبرة بالمضامين لا بالعناوين، وبالحقائق لا بالأسماء. وبهذا يسقط أصل التلبيس: "نُبقي الاسم وننقض المعنى".

٢. **قاعدة التفريق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية**

وقوع التعدد الديني قدراً لا يدل على رضاه شرعاً؛ وإلا لزم أن يكون الله محبًّا للكفر كما شاء وقوعه، وهذا باطل. فالتنوع القدري ابتلاء، والرضا الشرعي محصور فيما ارتضاه الله ديناً.

٣. **قاعدة حصر الدين المرضي ورفض نسبية الحقيقة**

الحق في باب الدين واحد لا يتعدد؛ وكل مشروع يجعل التوحيد والتثليث والشرك مسارات متوازية فقد نقض أصل الدين، وأبطل معنى الرسالة والخاتمية، وجعل الوحي رأيًا من الآراء.

٤. **قاعدة الحنيفية هي روح ملة إبراهيم**

الحنيفية ليست روحانيةً عامة ولا إيمانًا مبهماً، بل ميلٌ صارم عن الشرك إلى التوحيد؛ فمن جرّدها من المفاصلة فقد بدّل حقيقتها، ومن جعلها مظلة للشرك فقد كذّب شهادة الله في خليله.

٥. **قاعدة الاتباع لا الأبوة**

الأولوية بإبراهيم ليست حقًا بيولوجياً ولا ميراثاً ثقافياً، بل رتبة عقدية: ﴿إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه﴾. فمن أشرك بالله سقط ادعاؤه، ولو تزيّا بلباس "الأخوة الإبراهيمية".

٦. **عهد إبراهيم وإمامته مشروطان بنفي الظلم، وأعظم الظلم الشرك.**

فإدخال المشركين في عهد إبراهيم دعوى تجمع النقيضين وتكذّب نص القرآن.

٧. **قاعدة الاجتناب والاعتزال عند العجز عن التغيير**

إذا انسد باب الإصلاح وخيف ذوبان الهوية، فالسنة الإبراهيمية: بيانٌ عند القدرة، واعتزالٌ عند العجز؛ لا ذوبانٌ عند العجز ولا سكوتٌ عند القدرة.

٨. **قاعدة جغرافية التوحيد: التطهير لا التخليط**

بيت إبراهيم لم يُؤمر أن يكون متحفاً للأديان ولا مجمعاً للمتناقضات، بل أُمر أن يُطهَّر للطائفين والركع السجود. فالمعابد المشتركة قلبٌ للمقصود وجمعٌ لما أُمر بكسره.

٩. **قاعدة التفريق بين مقام الاعتقاد ومقام المعاملة**

البر والقسط والعدل حقوقٌ مدنية، لا تقتضي تصحيح الشرك ولا مساواة الأديان في الحق. والتعايش العادل لا يحتاج إلى ملة أو مشاريع جديدة، بل الإسلام كافٍ بميزانه.

١٠.قاعدة لوازم الأقوال: من قال بالتسوية لزمه نقض النصوص

من قال بتساوي الأديان لزمه تكذيب: التفاضل، وعدم الاستواء بين الجنة والنار، وحصر القبول. وهذه اللوازم هي إظهار جلي لتناقض الدعوى مع المحكمات.

١١.قاعدة سدّ الذرائع في باب التوحيد

الشرك لا يدخل غالباً دفعةً واحدة، بل يدخل من بوابة الرموز والمصطلحات والاعتياد. فسدُّ منافذ الالتباس أصلٌ في حفظ الدين، ومنه الاجتناب عن مظان الذوبان.

١٢.قاعدة أن السلام لا يكون ثمناً للحقيقة

السلام الذي يُشترط له إسقاط المفاصلة، أو تجريم التوحيد في صورته الحقيقية، سلامٌ خادع؛ إذ يبنى على ظلم الخالق بإقرار الشرك، بزعم إنصاف المخلوق.

خاتمة جامعة

فيا من قرأت هذا الكتاب ووقفت على أدلته: اعلم أن أعظم ما يُحفظ به الدين ليس كثرة الجدل، بل صفاء الميزان. والميزان هنا ثلاثة أركان: محكمٌ من التنزيل، وصحيحٌ من المعقول، وشاهدٌ من سنن التاريخ. فمن استقام عليها لم تغره الألفاظ، ولم تُسكره الشعارات، ولم تُلبس عليه الإبراهيمية المحدثة ملة إبراهيم.

وإنا لا ننازع الناس في حقوقهم، ولا نضيق بالعدل معهم، بل نثبت للإنسان كرامته المدنية، ونوجب القسط والبر، ونحرم الظلم والغدر والعدوان؛ لكننا نمنع أن تتحول هذه المعاني الشريفة إلى سُلّمٍ يُصعد به على رقبة التوحيد، أو إلى مطيةٍ لتصحيح الشرك، أو إلى شبكة مصطلحاتٍ تُجفف معنى الإسلام وتترك اسمه على الورق.

فإن ملة إبراهيم .كما شهد الله .ليست بيتاً يسع الآلهة المتفرقة، ولا مظلة تجمع الحق والباطل، ولا سلاماً يشتري الرضا بتبديل العقائد؛ بل هي حنيفيةٌ مفاصلة، واجتنابٌ من الفتنة، وتطهيرٌ للمقدسات، ووصيةٌ بالموت على الإسلام.

فمن أراد إبراهيم حقاً، فليلزمه كما وصفه الله: ﴿حنيفاً وما كان من المشركين﴾، وليتبع خاتم الأنبياء الذي جاء بملته مهيمناً: ﴿قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم... ملة إبراهيم حنيفاً﴾، وليعلم أن الحق لا يستحيي من نفسه، وأن الدين لا يحتاج إلى ترقيعٍ من مؤتمرات، ولا إلى قداسةٍ من وثائق؛ لأن الله أتم النعمة ورضي الإسلام ديناً.

هذا ما أردت قوله، فما كان فيه من خطأ فأسأل الله أن يغفره لي، وإن كان صوابا فمن الله وحده. والله نسأل أن ينصر دينه ويحيي ملة خليله إبراهيم على ما أحب ورضي. آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى إبراهيم الخليل، وعلى آلهما وصحبهما أجمعين.

عبدالخالق المحمد.

١٤٤٧/٩/١٤هـ